

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

الدولة في عالم متغير

الدولة الوطنية والتحديات العالمية الجديدة

سعيد الصديقي



الدولة في عالم متغير

الدولة الوطنية والتحديات العالمية الجديدة

محتوى الكتاب لا يعبر بالضرورة عن وجهة نظر المركز

الطبعة الأولى 2008

ISBN 978-9948-00-944-3

توجه جميع المراسلات إلى العنوان التالي:

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

ص. ب: 4567
أبـوظـبـي
دولة الإمارات العربية المتحدة

هاتف: 4044541-9712+

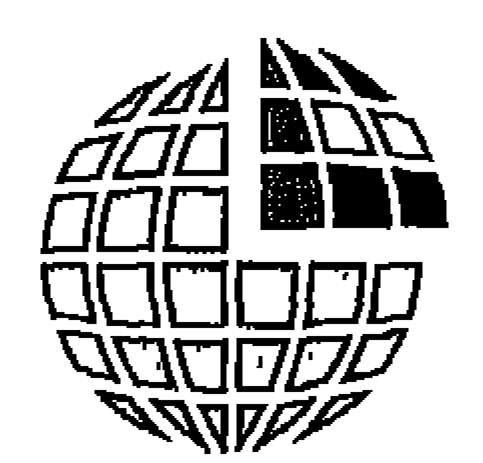
فاكس: 4044542-9712+

E-mail: pubdis@ecssr.ae
Website: http://www.ecssr.ae

الدولة في عالم متغير

الدولة الوطنية والتحديات العالمية الجديدة

سعيد الصديقي



مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

أنشئ مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية في 14 آذار/ مارس 1994 كمؤسسة مستقلة تهتم بالبحوث والدراسات العلمية للقضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية المتعلقة بدولة الإمارات العربية المتحدة ومنطقة الخليج والعالم العربي. وفي إطار رسالة المركز تصدر هذه السلسلة من الكتب كإضافة جديدة متميزة في المجالات الاستراتيجية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والمعلوماتية.

المحتويات

مقدمة

شكّل موضوع الدولة محور اهتمام علماء السياسة منذ القديم، على اعتبار أن السياسة بمعناها الضيق هي ذلك العلم الذي يهتم بدراسة الدولة، ويُستعمل لفظ "الدولة الوطنية"nation-state في العلوم السياسية للدلالة على أغلب الدول ذات السيادة القائمة اليوم، على الرغم من عدم تطابق الحدود السياسية مع الحدود الإثنية أو القومية للكثير من هذه الدول.

ولايزال هذا الموضوع يثير جدلاً كبيراً وواسعاً يمس مختلف جوانب مفهوم الدولة؛ من نشأتها وتطورها إلى فنائها. وذهب الباحثون الذين تصدوا لدراسة واقع الدولة الوطنية ومستقبلها مذاهب شتى؛ بين مبشر بفنائها المحتوم القريب الأجل، ومدافع بحزم على سرمدية هذا النموذج من التنظيم السياسي والاجتماعي. وبين هذا وذاك تقف ثلة من الباحثين بأفكار معتدلة، فيؤكدون قدرة الدولة الوطنية على التكيف مع مختلف المتغيرات التي تعتمل على الساحتين الوطنية والدولية، رغم إقرارهم بحجم التحديات الكبيرة التي تواجه الدولة على مختلف الصعد، والشاهد عندهم هو ما أبدته الدولة الوطنية منذ ظهورها – خاصة خلال القرن العشرين – من مرونة كبيرة في استيعاب مختلف التهديدات التي واجهتها، وقدرة كبيرة على إعادة تشكيل بنيتها وتطوير وظائفها بما يتناسب مع تلك التحولات الدولية منها والوطنية، إذ يمكن القول إن الدولة السائدة اليوم على المسرح الدولي ليست هي نفسها التي سادت خلال القرون الثلاثة الماضية؛ إذ استطاعت أن تجدد ذاتها في تفاعل دائم مع مختلف المتغيرت السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

وتجدر الإشارة إلى أنه رغم العدد الهائل من الدراسات الدولية التي عالجت إشكالية الدولة المعاصرة ومدى قدرتها على مواجهة التحديات العالمية الجديدة

خلال العقود الأخيرة، فإنه يلاحظ قلة الدراسات العربية في هذا المجال. وتكمن أهمية مثل هذه الدراسات فيما تواجهه الدول العربية من تحديات جمة على مختلف المستويات، أدت في حالات معينة إلى تهديد وجود الدولة ذاته؛ الأمر الذي يفرض على الباحثين العرب بذل الجهد لإيجاد الآليات الملائمة لتعزيز موقع الدولة؛ ليس بالضرورة تجاه المجتمع المدني الداخلي، بل أساساً في مواجهة مختلف التحديات الخارجية المتسارعة التي يزداد ثقلها يوماً بعد يوم.

إن الإشكالية التي حاول الكتاب مقاربتها هي الوقوف على حجم تأثير التحولات العالمية الجديدة على قوة الدولة الوطنية ووظائفها أو، بصيغة عامة، على ما سمي بنظام ويستفاليا الذي شكل الإطار السياسي للعلاقات الدولية منذ ظهور الدولة كفاعل أساسي على المسرح العالمي. يقوم نظام ويستفاليا على انقسام العالم إلى دول مستقلة ذات سيادة يفترض أن تنضبط علاقاتها – على الأقل على المستوى النظري والقانوني – بمبدأي السيادة وعدم تدخل بعضها في شؤون البعض. إن بروز فاعلين جدد، سواء على الصعيد الوطني أو عبر الوطني، والتغير السريع لبنية النسق العالمي وضعا الموقع المتميز للدولة تجاه باقي الفاعلين السياسيين والاجتماعيين والاقتصاديين في موضع تساؤل، مما أعطى المصداقية لبعض الأفكار التي تناقش مستقبل الدولة، وتنذر بدنو أجلها، فما هي إذن أهم هذه التحديات التي باتت تهدد الدولة الوطنية؟ وهل تستطيع الصمود أمامها؟ وكيف ستتفاعل، إيجاباً أو سلباً، مع مختلف التحولات العالمية؟

يأتي هذا الكتاب للإسهام في هذا النقاش العلمي، وتنمية الدراسات العربية في هذا المجال الحيوي. وقد عملت خلال فصول هذا الكتاب على استجلاء أهم التحديات التي تواجه الدولة المعاصرة في ضوء التصورات الفكرية التي عالجت

إشكالية الدولة في ظل المتغيرات العالمية الجديدة. وقد قسمت الكتاب إلى تسعة فصول، وبسطت في كل فصل أحد التحديات التي تواجه الدولة الوطنية، وحرصت في ختام كل فصل على استنتاج أهم الخلاصات المستفادة. وقد اجتهدت في كل فصول الكتاب في الإحالة إلى عدد مهم من الدراسات العلمية المتاحة التي تناولت الموضوع بالدراسة، لإعطاء قيمة إضافية للبحث، ولتنبيه القارئ العربي أيضاً إلى الكم الهائل من الدراسات التي اهتمت بهذه الإشكالية.

الفصل الأول

لمحة عن مفهوم الدولة الوطنية

الدولة الوطنية كما هي الآن في القانون الدولي، نظام سياسي ابتكرته أوربا الغربية. وقد مر بمراحل وتحولات كثيرة قبل أن يفرض نفسه بين القرنين الثالث عشر والتاسع عشر الميلاديين على مستوى أوربا كلها. تعايش هذا النموذج من التنظيم السياسي والاجتماعي في البداية مع أشكال أخرى من الأنظمة السياسية (المدن، الإمبراطوريات، البابويات...)، ليمتد لاحقاً إلى القارة الأمريكية بعد أن صارت هذه القارة فضاءً للثقافة الأوربية التي سهلت توطين هذا الشكل من الدولة، ومع استقلال الولايات المتحدة الأمريكية ومجتمعات أمريكا اللاتينية انتصرت الدولة الوطنية كنموذج للتنظيم السياسي. وبعد ذلك امتدّ نموذج الدولة الوطنية إلى الإمبراطوريات المجاورة، وحتى البعيدة عن أوربا، التي صارت ضحية القوة والتأثير المتناميين للنموذج الأوربي (تركيا العثمانية، أفغانستان، إيران، مملكة سيام، اليابان...). غير أن الموجة الأكثر أهمية من الناحية الكمية هي موجة التحرر من الاستعمار في آسيا وأفريقيا خلال عقدي الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين، حيث استنسخت المجتمعات المستقلة النموذج السياسي الغربي.

تمثل معاهدة صلح ويستفاليا[1] لعام 1648 بداية تاريخ نظام الدولة الحديثة؛ حيث ستصير السيادة الإقليمية مبدأً أساسياً في النظام العالمي؛ ففي عام 1648 وقّع 135 أميراً أوربياً على معاهدة صلح ويستفاليا، التي أنهت الحروب الدموية التي شهدتها أوربا في تلك الفترة، والمعروفة تاريخياً بحرب الثلاثين سنة، نسبة إلى المدة التي دام فيها هذا الصراع الدموي. وقد منعت هذه المعاهدة تدخل الدول في

الشؤون الداخلية للدول الأخرى؛ حيث يعتبر أغلب العلماء أن هذه المعاهدة هي أول اعتراف قانوني بسيادة الدولة.[2] ويؤكد ستيفن كراسنر بطريقة مقنعة أن معاهدة صلح ويستفاليا تمثل أكثر من رمز، بل هي في الحقيقة تمثل بداية الدولة الحديثة، ومن ثم النظام الدولي.[3] أقامت معاهدة ويستفاليا «مفهوماً دنيوياً للعلاقات الدولية، حل محل الفكرة القروسطوية حول سلطة دينية عالمية تتصرف كحكم نهائي للعالم المسيحي»،[4] وذلك بإنهائها رمزياً السلطة السياسية للدولة البابوية. ويسجل لهذه المعاهدة أيضاً تشجيعها استعمال الآليات الدبلوماسية في تدبير العلاقات بين الدول عبر السفراء، وإنشاء السفارات التي بدأت في أوربا خلال القرن السادس عشر الميلادي.

ومنذ ذلك الوقت شهدت الدولة الوطنية الحديثة تطورات كبيرة، وتاريخ الدولة – كما يقول كل من والتر أوبلو وستيفان دِل روسّو – «ليس سيرورة بسيطة أو خطية، كما لم يكن مرتباً ولا يمكن التنبؤ به، بل كان معقداً ومفتوحاً على عدد كبير من المسارات الممكنة».[5]

وعندما نتحدث عن الدولة القومية أو الوطنية، فهي ليست بالضرورة دولة لقوم أو عرق واحد، فباستثناء آيسلندا التي تشكل المثال العرقي الأوحد على خريطة العالم لدولة قومية تتألف من شعب واحد في دولة واحدة، فإن جميع دول العالم تضم مزيجاً من الأعراق والإثنيات والثقافات والديانات، غير أن الافتقار إلى «النقاء الثقافي» لم يمنع أغلب الدول في العالم من اعتبار نفسها دولاً قومية.[6]

يعرِّف جونار نيلسون[7] الدولة الوطنية بأنها تلك التي لا تقل نسبة سكانها الذين ينتمون إلى أصول عرقية واحدة عن 60٪ من مجموع السكان. وبهذا الحد

تتأهل 108 دول فقط من مجموع 164 دولة [بحسب إحصائيات عام 1985] لهذا الشرط. وحدد نيلسون 58 دولة لا تكتمل لها مسوغات القومية؛ حيث لا توجد فيها جماعة عرقية واحدة تمثل 60٪ من مجموع السكان. ويمكن تقسيم الدول بحسب تصنيف نيلسون إلى مجموعتين:

1. الدول القومية nation-states: هذه الدول ينتمي فيها أكثر من 60٪ من السكان إلى مجموعة عرقية واحدة، وتضم شريحتين أساسيتين:

أ. الدول المنقسمة part-nation-states: تتوزع فيها الجماعة العرقية الواحدة على دول عديدة، وأوضح مثال على هذه الشريحة هو الأمة العربية التي تشكل الأغلبية في أكثر من عشرين دولة، وأيضاً الكوريتان الشمالية والجنوبية.

ب. الصنف الثاني هو الدولة التي تهيمن عليها مجموعة عرقية وحيدة single-nation-states. وتشكل المجموعة العرقية السائدة في بعض الحالات ما بين 90٪ و95٪ أو أكثر من السكان، وتوجد 23 دولة من هذا النوع في العالم، وتشكل كل من آيسلندا واليابان والصومال أمثلة نموذجية. وفي حالات أخرى تهيمن مجموعة عرقية وحيدة لكن ليس إلى درجة قصوى، وتوجد في العالم 32 دولة تهيمن فيها مجموعة عرقية وحيدة بنسبة تتراوح بين 60 إلى 90 ٪ من مجموع السكان، مثل المملكة المتحدة وسريلانكا ونيكاراجوا وزمبابوي والولايات المتحدة الأمريكية.

2. الدول "غير القومية" non-nation-states: هذه الدول لا تشكل فيها مجموعة عرقية وحيدة 60٪ من مجموع السكان، ويمكن تقسيمها إلى ثلاثة أصناف:

أ. الـدول غـير القوميـة الوسـيطة intermediate non-nation states، ويهيمن على هذا الصنف من الدول مجموعـة عرقيـة، لكنهـا تـشكل مـن 40٪ إلى 60٪، ويوجد ضمن هذا الصنف 18 دولة، ومثال ذلـك الاتحـاد السوفيتي سابقاً والفلبين والسودان.

ب. دول ثنائية القوميـة bi-nation-states، وهـي الـدول التـي تـشكل فيهـا مجموعتان عرقيتان أكثر من 65٪ من السكان، ويبلغ عدد هذه الـدول 21 دولة، من بينها بلجيكا وبيرو وفيجي.

ج. دول متعددة القوميات multi-nation-states، وتتميز هذه الدول بدرجة عالية من التشرذم العرقي مثل الهند وماليزيا ونيجيريا.

وتضم أوربا وأمريكا – القارتان اللتان شهدتا أقدم الدول الوطنية – أغلب الدول القومية التي تسود فيها جماعة عرقية وحيـدة، بيـنما ينتـشر نمـوذج الأمـم المنقسمة بكثرة في آسيا، ويعكس التشتت في المساحة الجغرافية الواسعة لشعوبها. أما نمط الدول المتعددة القوميات والدول الثنائيـة القوميـات فينتـشر بكثـرة في القارة الأفريقية، ويعكس الحدود التحكميـة المفروضـة في القـارة عـبر التقـسيم الاستعماري التعسفي؛ ويلاحظ غياب نموذج الدول المتعددة القوميات في أوربا نظراً لعمليات التفكك التي تعرضت لهـا القـارة الأوربيـة بعـد الحـرب العالميـة الثانية. وبحسب تصنيف نيلسون هذا، فإن أغلب الدول دول وطنية/ قومية بهذا الشكل أو ذاك.

أما هنري كيسنجر فيصنف الدول المعاصرة التي تسمي نفسها «قومية» رغـم افتقادها الكثير من خصائص «الدولة القومية التقليدية» إلى ثلاث مجموعات:[8]

1. «الجماعات الإثنية المنشقة على الإمبراطوريات المنحلة»، مثل بقايا يوغسلافيا والاتحاد السوفيتي سابقاً.

2. دول «ما بعد الاستعمار»، وتوجد بشكل أساسي في أفريقيا، مثل: زامبيا ونيجيريا، بحدود إدارية موروثة.

3. وأخيراً والأكثر أهمية بالنسبة لكيسنجر هو نموذج «الدول القومية القارية»، وتوجد ضمن هذا الصنف كيانات متنوعة؛ مثل الهند والولايات المتحدة الأمريكية وروسيا. ويتنبأ كيسنجر بلا تردد بأن هذا الصنف من الدول سيهيمن على المسرح العالمي.

عند تأسيس منظمة الأمم المتحدة كانت تضم 51 دولة عضواً، أما الأغلبية الكبيرة لأعضاء الأمم المتحدة الحالية فقد كانت آنذاك إما دولاً مستعمرة (مثل غالبية شعوب أفريقيا) أو أجزاء من دول أخرى (مثل الدول التي ظهرت بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وتفكك يوغسلافيا)؛ وفي عام 1991 وصل عدد أعضاء الأمم المتحدة إلى 143 دولة عضواً، أما الآن فيصل عدد الدول الأعضاء في هذه المنظمة إلى 192 دولة، ويتزايد عددها باستمرار، خاصة وأن النزعات الانفصالية في العالم سواء كانت إثنية أو ترابية أو دينية لا تتوقف عن تفريخ دول جديدة، وأحياناً دول مجهرية لا يتعدى عدد سكانها بضعة آلاف، ولا تتجاوز مساحتها بضعة كيلومترات. ففي عام 1980 مثلاً كان ربع الدول الأعضاء بالأمم المتحدة تضم الواحدة منها أقل من مليون نسمة، وأكثر من نصف الدول الأعضاء كانت تتكون إحداها من أقل من خمسة ملايين نسمة.[9] ويذهب بعض غلاة العولمة إلى أنه في ظرف العشرين سنة القادمة يمكن أن يشهد العالم ألفي دولة مكونة من مدينة ونواحيها، أو من دول داخل دول.

الفصل الثاني

التصورات المتضاربة حول مستقبل الدولة الوطنية

إن الأسئلة الأساسية التي أثيرت حديثاً حول قدرة الدول على ممارسة وظائفها التقليدية، باعتبارها كياناً فاعلاً متماسكاً وله القابلية للاستمرار والنمو، في عالم معقد ومعتمد بعضه على بعض على نحو متزايد، ليست جديدة، بل هي محاكاة لنقاشات سابقة سادت في العقود الماضية من قبل منظرين وباحثين لامعين على الصعيد العالمي؛ مثل: هدلي بول، وشارلي كندلبرجر، وستالني هفمان، وريتشارد فالك، وجورج كِجلي، و هنري كيسنجر (رغم شهرة الأخير كواحد من رواد التركيز على الدولة في الواقعية السياسية) وآخرين كثر.[1]

غير أن ما يميز النقاشات الحالية حول الدولة عن سابقاتها هي البيئة الجيوسياسية التي تغيرت بشكل عميق؛[2] حيث يبدو كل من العولمة المتسارعة للاقتصاد العالمي، والتطورات الثورية في مجالي الاتصال والنقل، والضغوط الانفصالية والاتجاهات البيئية والصحية والديمغرافية، كأنها عملية "تقويض" للقدرات التقليدية للدول وسلطاتها، كما لم يحدث قط. ويسهم في هذه الظاهرة - وإن كان بصور مختلفة - بشكل قوي الفاعلون غير الحكوميين؛ مثل الشركات المتعددة الجنسيات، والمنظمات غير الحكومية، والحركات الدينية، وعصابات تجارة المخدرات، وباقي الظواهر التي تحدث خارج مراقبة الدولة.

أطروحات نهاية الدولة الوطنية

تجدر الإشارة إلى سلسلة من الكتابات ظهرت منذ أواخر القرن الثامن عشر، تتنبأ بنهاية الدولة؛ بدءاً بإمانويل كانط في كتابه *Perpetual Peace* **(السلم الدائم)** (1795) وكارل ماركس في جل كتاباته، مروراً بكتابات برتراند راسل خلال الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين، وانتهاءً برواد الليبرالية الجديدة من خلال طروحاتهم مثل: **عالم بلا حدود**، و**موت الدولة الوطنية**.

ويلاحظ على الكتابات التي ركزت على التأثيرات العميقة للتحولات العالمية الجديدة على الدولة الوطنية، أنها- رغم إجماعها على وجود هذه التأثيرات السلبية- تختلف إلى حد كبير في تقدير حجم ومستوى التغيرات التي ستطرأ على الدولة الوطنية؛ فبينما يزعم الليبراليون الجدد بجرأة وبلا تردد فناء نموذج الدولة الوطنية، ويبشرون بأفكار أقرب إلى الغرابة والخيال منها إلى الواقع، نجد أن تحليلات عبر الوطنيين حول هذه الإشكالية أقرب إلى الاتزان، وربما أعمق تحليلاً وتبصراً.

أولاً: تصور الليبرالية التقليدية للدولة

تنطلق الليبرالية من افتراض أن الدولة ليست هي الفاعل الأساسي على المسرح العالمي، كما أن نمو العلاقات عبر الوطنية يدل على أهمية الفاعلين غير الحكوميين مثل الشركات المتعددة الجنسيات والعدد الضخم من المؤسسات عبر الوطنية. وتؤكد الليبرالية أيضاً أهمية المنظمات الدولية، التي تعتبرها فاعلين مستقلين وليست أجزاء من آلة الدولة، كما أن الدولة - بحسب هذا التصور - كيان مجزأ ومؤلف من مؤسسات ومنظمات مختلفة لها القدرة على العمل على المسرح العالمي.

وينظر الليبراليون إلى السيرورة العالمية كنقطة انصهار لقضايا مختلفة؛ مثل التجارة والمالية والطاقة وحقوق الإنسان...، بحيث تندمج سيرورات السياستين الداخلية والخارجية الواحدة في الأخرى بفضل الاعتماد المتبادل المتنامي.

ويتصور الليبراليون أن النظام في العالم مصون ليس عبر الدول المهيمنة أو توازن القوى – كما يتصور الواقعيون – بل، بدلاً من ذلك، وعلى غرار المجتمع الداخلي، يُصان النظام عبر القبول الجماعي لجملة من القيم والقواعد، والإقرار بدرجة عالية من الاعتماد المتبادل بين الدول، ووجود مبادئ وقواعد مقبولة للسلوك. وتحظى أيضاً المنظمات والأنظمة الدولية بأهمية كبيرة في التصور الليبرالي، لدورها المهم في ضبط كل قطاعات النشاط العالمي.

على الرغم من أن التصور الليبرالي يقبل بوجود الدولة ويحدد لها بعض الأدوار في عملية العولمة، فإنه يؤكد وجود نوع من التوتر بين الاقتصاد العالمي والسياسات الدولية، فمادام النسق السياسي العالمي تهيمن عليه الدول والنظام البين ـ دُولي، فإن بنية السياسات ستصير شيئاً فشيئاً عنيفة، من وجهة نظر الاقتصاد، لأنها تعوق الإنجاز التام لمكاسب فعالية النظام العالمي، ومن هنا يمنح التصور الليبرالي أولوية للقيم والبِنى الاقتصادية أكبر من تلك السياسية.[3]

ثانياً: الليبراليون الجدد أو غلاة العولمة

تعني العولمة بحسب هذا التصور توسيع السوق العالمية، وأن هذه الصيرورة ستقود إلى فقدان الدولة جزءاً مهماً من سلطاتها، بل ستؤدي – بحسب بعض الأدبيات – إلى انهيارها. ويحدد الليبراليون الجدد مهمة الدولة في عصر العولمة،

بأنها ستكون مضيفة للشركات المتعددة الجنسيات، وما يقترن بالضيافة من كرم وترحيب، وفرش البسط، وتزيين الطرقات وغيرها من الخدمات.[4] وتعكس كتابات كينيشي أوهماي، مثل: *The Borderless World* **(عالم بلا حدود)**، و *The End Of Nation-State* **(نهاية الدولة الوطنية)** هذه النظرة المتشائمة. ويركز هذا التيار على أن سيادة الدولة أصبحت مهجورة، وأنها آيلة للانحلال، و«أن الدول صارت أقل قدرة على إنجاز وظائفها التقليدية: فالعوامل الكونية تؤثر بصورة متزايدة في القرارات المتخذة من قبل الحكومات، وأنماط الهوية تصبح أكثر تعقيداً باطراد. ومع تأكيد الناس لولاءاتهم المحلية، فإنهم في الوقت ذاته يريدون المشاركة في القيم وأساليب الحياة العالمية»،[5] ومن جهته يرى وليام ولاس أن «الاستثمار الداخلي والخارجي، والإنتاج المتعدد القومية، والهجرة والنقل والاتصالات على نطاق ضخم، كل ذلك يمحو الحدود التي رسختها حكومات القرن التاسع عشر».[6]

وبحسب كل من نويل بورج وفيليب جُلوب، فإن «العولمة ستحكم على الدولة الوطنية بالإلغاء، وعلى السيادة بالعجز، ولن تكون السيادة إلا صدَفة فارغة. هذه الفرضية تتقولب في الطموحات الكونية للرأسمالية الكونية؛ فلأول مرة في التاريخ تدخل هذه إلى الخلوات الأكثر عزلة في العالم. ونتيجة لهذا، فإن الدولة الوطنية المعاصرة ستذبل وتصير مجرد مدير بسيط للإكراهات الاقتصادية التي ستتجاوزها. وستشاهد - وهي ضعيفة - انقلاب علاقات القوى لمصلحة الأسواق العالمية، وفقدانها للمعنى ولسيادة متلاشية. وفي حدودها التاريخية، ستنتهي من كونها المكان المفضل للهوية والعمل السياسي. ولن تكون الإطار المشكِّل للتضامن الاجتماعي الفعال، والعيش المشترك، والملكية العامة. وعلى

المستوى الخارجي، لن تحافظ كثيراً إلا على الخصائص الشكلية للسيادة. باختصار ستصير الدول، في أحسن الأحوال، فاعلاً عادياً من بين فاعلين آخرين في النظام الدولي. وفي أسوأ الأحوال، فإن الدولة ستفقد المراقبة، ولن تكون قادرة على تعديل مجرى الأحداث».[7]

تتأسس هذه الخلاصات المتشائمة لغلاة العولمة (الليبراليين الجدد) على تصورهم أنه مادامت الدولة الوطنية قد أنشئت لتتوافق مع احتياجات مرحلة تاريخية قديمة جداً، فإنها لا تملك الآن الإرادة والمصداقية أو الوسائل أو القاعدة السياسية لأداء دور فاعل في اقتصاد اليوم المتحرر من الحدود، ولن تستطيع أن تحقق ذلك بحسب التجربة التاريخية - بناء على هذا التصور - إلا إذا توافقت مع "اليد الخفية" للسوق، عندما تستطيع ضبطها ومراقبتها.[8] يتبنى كينيشي أوهماي رؤية متطرفة في هذا الجانب، بقوله: «في اقتصاد اليوم المتميز بغياب الحدود، فإن آثار "اليد الخفية" لها امتداد وقوة فوق كل شيء، حتى آدم سميث نفسه لم يستطع أن يتصورها؛ ففي أيام سميث كان النشاط الاقتصادي يتم في إطار محدد ومرسوم من قبل الحدود السياسية للدولة الوطنية؛ أيرلندا بصوفها، والبرتغال بخمورها. الآن الأمر على العكس من ذلك؛ فالنشاط الاقتصادي هو الذي يحدد الإطار الذي يجب أن تعمل فيه بقية المؤسسات، بما في ذلك المؤسسات السياسية».[9]

وبحسب سوزان سترينج - وهي من الرواد البارزين لليبرالية الجديدة[10]- فإن سلطة الدولة متآكلة في ثلاثة ميادين أساسية؛ وهي: الدفاع، والمالية، والرعاية. ففيما يخص الدفاع، ترى أنه ليس هناك داعٍ للانزعاج، لأن «الترابطية» التجارية جعلت الحرب أقل منطقية، وبالتالي أقل احتمالاً، لكنها تقر بوجود ثلاثة استثناءات؛ وهي: الحروب على النفط والغاز، والحروب على الماء، والحروب

«التحريرية الوحدوية» irredentism،[11] أما فيما يتعلق بالمالية، فلم تعد الدولة تملك السلطة لمراقبة عملياتها الخاصة. وأخيراً، فإن الدولة لا تستطيع أن تمنح الرعاية.[12]

باختصار، إن الليبراليين الجدد يتنبؤون بنهاية نموذج الدولة القومية السائد حالياً، كما يؤكدون على تغير عميق وجوهري للقوة.

ثالثاً: التيار عبر الوطني: الدولة الوطنية فاعل من بين فاعلين آخرين

انتقد التيار عبر الوطني منذ ظهوره تركيز الواقعية على الدول باعتبارها الفاعل الأساسي،[13] مؤكداً بروز قوى جديدة وفاعلين جدد لا يتصف تأثيرهم بالهامشية أو الثانوية، بل يحدثون تأثيرات عميقة في بنية السياسات الدولية ومضمونها، على نحو يبرز «أزمة الدولة الوطنية»، ومن هنا كان تزايد الميل خلال السبعينيات من القرن الماضي إلى استخدام مصطلحي "السياسات العالمية" و"السياسات عبر الوطنية" بدلاً من مصطلح "السياسات الدولية". وهذان المصطلحان يعكسان الحاجة إلى آفاق ومنظورات أوسع؛ لأنهما يجسدان بروز فاعلين من غير الدول، ويؤكدان صور الاعتماد المتبادل المتزايد، كما يوجهان الاهتمام إلى الارتباط بين السياسات الداخلية والدولية، ومدى تعرض المجتمعات لتأثير قوى خارجية نابعة من التفاعلات عبر الوطنية.[14]

يعرف برتراند بادي العلاقات عبر الوطنية، بأنها العلاقات التي تتشكل على الصعيد العالمي خارج إطار الدولة الوطنية، والتي تتحقق عبر الانفلات – على الأقل جزئياً – من رقابة الدولة أو وساطتها. تجعل هذه العلاقات، بقصد أو بغير قصد، سيادة الدول ونزوعها لادعاء حق حصري في العمل على المسرح الدولي، موضع تساؤل.[15]

إن النقطة المشتركة التي تجمع بين القوى عبر الوطنية - بحسب هذا التيار - رغم اختلافها الكبير بالطبع، هي عملها خارج المنطق الدولتي أو ضده. بمعنى وجود عالمين متناقضين جوهرياً: عالم الدول، وهو مقنن وطقوسي، مكون من عدد محدود من الفاعلين، واضح ويمكن توقعه تقريباً؛ وعالم متعدد المراكز، مكون من عدد غير محدود من فاعلين يملكون قدرة الفعل الدولي، ومستقلين تقريباً عن الدول التي من المفروض أن يكونوا تابعين لها.

تصاحب ثنائية العالم هذه ثنائية الديناميات؛ فعالم الدول يعمل داخل النسق الدولتي من أجل تقوية وجوده وتبريره. والعالم المتعدد المراكز، يهدف إلى توسيع استقلاليته عن الدول.[16] إن السؤال الذي يطرح نفسه في هذا الصدد؛ هل هذان العالمان متناقضان ومتصارعان بالفعل، أم أن هناك عوامل تجعلهما أقرب إلى التعايش منهما إلى التنازع؟

يرى أيمرك شوبراد أن العالم عبر الوطني لن تتحقق مصداقيته النظرية إلا بقدر وضوحه بالمقارنة مع واقع الدول؛ حيث لا يمكن أن نقابل عالماً عبر وطني بعالم دولتي ونقول إن أحدهما سيزيح الآخر. وإنما ببساطة، يتعايش الفعل عبر الوطني في الجوهر مع الفعل الدولتي، والعكس صحيح.[17]

ولفهم هذا التصور بشكل جيد يجب أن نستحضر مفهوم الاعتماد المتبادل الذي يتسم به النظام الدولي الراهن، والذي يعتبر أن العمليات السياسية والاقتصادية التي تجري في جزء من النظام تؤثر في الأجزاء الأخرى،[18] ذلك أن العالم يشهد منذ مدة ليست بالقصيرة نمواً متزايداً في كثافة الروابط بين الأفراد والجماعات في الدول المختلفة وبين الحكومات، وبين الأوضاع الداخلية

والخارجية، وبين الموضوعات السياسية والاقتصادية على نحو لم يعرفه التاريخ من قبل، وهذا نتيجة لكل من التطور الهائل في وسائل النقل والاتصال، والتطور التكنولوجي، ونمو تبادل السلع والأفكار.[19]

ورغم إقرار عبر الوطنيين بأن التحولات التكنولوجية غيرت القواعد الاقتصادية للدول، وزعزعت مشروعيتها، ومنحت الأسواق سلطة عليا بالمقارنة مع سلطة الحكومات، وبأن التحولات التي طرأت على بنى السياسة الدولية المالية والإنتاج والتعليم تعمل على تعرية السيادة شيئاً فشيئاً في جميع الميادين، فإن هذه التحولات لا تعني نهاية الدولة، حتى وإن حققت كل شيء،[20] لكن هذه التحولات تدعونا – بحسب عبر الوطنيين – إلى تشكيل تصور جديد يأخذ في الاعتبار النمو المتزايد للعلاقات والتفاعلات عبر الوطنية.

بالنسبة لتفسير هذا المقترَب لظاهرة الاتحاد الأوربي، يرى أنه يمثل دعماً لأسس نظام دستوري فيدرالي جديد، وأنه نظام سيحقق حِكامة governance فوق ـ وطنية، فهو ينظر إلى الاتحاد الأوربي بوصفه «فيدرالية تعاونية» تستند إلى آليات رسمية للتعاون بين الدول الأعضاء والمراكز الجديدة. ويقترح كل من ريتشارد بلامي وداريو كاستليون – وهما من مناصري المقترَب عبر الوطني – أن على السيادة أن تتحرر من قيود الدولة الوطنية.[21]

يرى برتراند بادي أن الحديث عن نهاية السيادة يفترض أن لها عصراً ذهبياً، لكن حتى في العصر المعروف بعصر السيادة المطلقة، فإن هذه السيادة لم تكن في جميع الأحوال، من منظور العلاقات الدولية، إلا خيالاً. فالقضية – بحسب بادي – ليست معرفة ما إذا كانت السيادة قد ألغيت، بل معرفة ما إذا

كانت هذه السيادة التي كانت دائماً خيالاً، لها معنى اليوم؛ ولهذا فهو يطرح القضية بصورة نفعية: هل هذا الخيال السيادي نافع اليوم من أجل فهم الواقع الدولي الحالي والعمل فيه؟ ليخلص إلى فرضية يطرحها للنقاش؛ وهي أن السيادة انتقلت من حالة المنفعة إلى حالة عدم المنفعة،[22] ومؤكداً أن الدولة الوطنية لم تعد هي الفاعل الدولي الوحيد على المسرح الدولي، بل صارت فاعلاً من بين فاعلين آخرين.[23]

تصورات بقاء الدولة واستمرارها

ينقسم المعارضون لظاهرة العولمة إلى مدرستين أساسيتين:[24] المدرسة الأولى تنفي وجود العولمة أصلاً، والمدرسة الثانية تقر بوجود العولمة باعتبارها واقعاً، لكنها تدعو إلى مقاومتها وإعاقة العمليات الضارة وغير الأخلاقية الناتجة عنها.

ما يهمنا في هذه الدراسة هو التركيز على المدرسة الأولى، التي ترى أن العولمة وهم وخرافة، ورغم إقرارها العام بأن العقود الأخيرة شهدت كثافة في الاعتماد المتبادل، فإنها تفند جدّتها؛ فهي ترى – على سبيل المثال – أنه عند مقارنة "العصر الجميل" 1890– 1914 مع العصر الحالي، نجد أن الاعتماد المتبادل المعاصر أمر مبالغ فيه جداً. علاوة على ذلك، فإن الطبيعة المركزة للنماذج الحالية للاعتماد المتبادل تؤكد أن العولمة هي في المقام الأول ظاهرة مقصورة على الدول الصناعية الكبرى، بالتحديد دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، فمثلاً في عام 1991 كانت نسبة 81٪ من المخزون العالمي للاستثمار الأجنبي توجد في الدول التي تعرف ارتفاعاً في الأجور، والتي توجد في الجزء الشمالي من العالم؛ وهي

بالدرجة الأولى الولايات المتحدة الأمريكية متبوعة بالمملكة المتحدة وألمانيا ثم كندا، كما أن اتساع التمركز ينمو بـ 12 درجة منذ عام 1967،[25] في حين نجد أن حجم صادرات دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (التي تشكل الاقتصادات الأربعة والعشرين الأغنى في العالم) نسبة إلى ناتجها الوطني الخام قد نما بحوالي الضعف بين عامي 1960 و 1990، حيث كانت تمثل صادرات هذه الدول 9.5٪ من ناتجها الوطني الخام عام 1960 لتصل عام 1990 إلى 20.5٪.[26]

وبالنسبة للاقتصاديات الثلاث الأوسع في العالم (الولايات المتحدة الأمريكية واليابان والاتحاد الأوربي) تمثل نسبة صادراتها 12٪ أو أقل من ناتجها الوطني الخام.[27] فضلاً عن ذلك، فإن هذه الدول كانت - وماتزال- هي المهندس الحقيقي لاقتصاد دولي ليبرالي أكثر انفتاحاً، وهي التي تتحكم - وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية - في ديناميات قوى السوق وفي اتجاهات العولمة الاقتصادية. فالولايات المتحدة الأمريكية تصوغ، أكثر من أي دولة أخرى، القواعد، وتحافظ على المؤسسات التي تشكل الاقتصاد السياسي الدولي، ليس بما تملكه من قوة اقتصادية هائلة، بل باعتبارها القوة العسكرية الأولى في العالم، فضلاً عن كونها القوة المقررة الأولى،[28] بما يعني رجحان ثقل القرار السياسي للدول الكبرى على رغبات السوق. يكتب توماس فريدمان، ببساطة، أن العالم مدعوم بـ «وجود القوة الأمريكية والإرادة الأمريكية في استعمال القوة ضد الذين يهددون نظام العولمة...، فاليد الخفية للسوق لن تعمل دون قبضة خفية».[29]

بالنسبة لفكرة الاعتماد المتبادل، يصر كنيث والتز على أن ما وجده صحيحاً في عام 1970 مازال صحيحاً اليوم،[30] فالعالم أقل اعتماداً بعضه على بعض مما يُفترض عادة،[31] فالفرق الأساسي بين السياسات الدولية الحالية والسابقة، لا يكمن في

الاعتماد المتبادل العالي بين الدول، بل في تبايناتها المتنامية؛ فالدول الضعيفة تظل دائماً تابعة للدول الكبرى، بمعنى وجود اعتماد في اتجاه واحد، أكثر من وجود اعتماد متبادل، وهذه التفاوتات لا تنعش القوى الاقتصادية، كما أنها لا تضعف القوى السياسية، بل تعزز الدور السياسي للدولة. وهكذا، فإن السياسيات تتفوق كالعادة على الاقتصاديات.[32]

يخلص التصور المتشكك، من خلال رفضه فكرة وجود اقتصاد موحد، إلى أن العالم يتوزع إلى العديد من المعسكرات الاقتصادية والسياسية الكبرى التي تشهد استمرار ازدهار أشكال مختلفة جداً من الرأسمالية. كما أن التركيز على الاقتصاد الحر وعلى وجود نظام رأسمالي جديد هو أيضاً تصور مبالغ فيه، مثله في ذلك مثل تصور انحطاط الدولة الحامية،[33] متسائلاً عن دواعي تجاهل أهم النقاشات حول العولمة؛ وهو النقاش حول قابلية الدولة للتكيف، وقدراتها المتنوعة، والأهمية المتنامية لقوة الدولة في البنية الدولية الجديدة.[34]

أولاً: النظريات الواقعية واستمرار الدولة الوطنية

تنطلق الواقعية من فرضية مركزية الدولة، حيث يفترض الواقعيون أنه إذا كانت الوحدة المهمة في الحياة الاجتماعية هي الجماعة، فإن الفاعل الاجتماعي الوحيد في السياسات الدولية هو في الواقع الدولة التي لا تعترف بأي سلطة فوقها. وبالرغم من اعتراف الواقعيين بفاعلين آخرين في النظام العالمي؛ مثل: المنظمات الدولية، والمنظمات غير الحكومية، والشركات المتعددة الجنسيات، والأفراد، فإنهم يؤكدون أن الدولة هي الفاعل المركزي والأساسي، لأن بروز الفاعلين الجدد لا يشكل في حد ذاته تغييراً هيكلياً في بنية النظام الدولي، بل لا يمثل إلا اضطراباً

طفيفاً في نطاق الهيكل العالمي القائم الذي لا يتغير.[35] ويعتقد الواقعيون أن للسيادة أهمية كبرى، وأنها تجسد السلطة النهائية على إقليم معين. فعلى سبيل المثال، يؤكد هانز مورجانثاو في هذا الصدد أن الدولة ذات السيادة «هي الأسمى داخل إقليمها، وليس هناك ما هو أسمى منها»،[36] وبالتالي لا توجد سلطة كبرى سابقة للدولة الوطنية داخل النظام الدولي. ومن هنا، فإن سيرورات العولمة تتضمن تنافساً وصراعاً وتعاوناً بين الدول الوطنية.[37]

وعلى الرغم من أن الواقعيين الجدد يرون – على غرار الواقعيين التقليديين – أن الميدان العالمي (ميدان الصراع العالمي) هو نظام الدول الوطنية ذات السيادة المتنافسة، بمعنى أنه نظام بين ـ دولتي، فإنهم يعطون وزناً خاصاً لدور القوى المهيمنة في إقامة النظام والحفاظ عليه في النظام العالمي، فمثلاً خلال مرحلة الحرب الباردة، ضبطت القوتان الأعظم (الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي سابقاً) مجال تأثيرهما الخاص، وتحكمتا في نشاطاتها الثانوية، عندما كان ذلك يهدد السلم والأمن العالميين. وبعد الحرب العالمية الثانية أقامت الولايات المتحدة الأمريكية، باعتبارها قوة اقتصادية وعسكرية مهيمنة، إطاراً أساسياً للنظام الاقتصادي العالمي، مازال يشكل حتى الآن تدبير العلاقات الاقتصادية العالمية. وتؤكد الواقعية الجديدة أهمية بنية القوة بالنظام العالمي في تشكيل عمليات العولمة.[38]

يتصور المقترَب الواقعي أن الشركات تعتبر امتداداً لقوة الدولة، أو آليات إضافية للسيادة الخارجية، كما أن السياسات هي التي تحدد العولمة، ليس فقط من أجل الحفاظ على الوحدة الترابية، بل أيضاً لتحقيق الأمن الاقتصادي والاجتماعي والثقافي.[39]

باختصار، وعلى الرغم من التحديات الكبيرة التي تواجه الدولة، فإن التصور الواقعي يصر على أن «القرن العشرين كان قرن الدولة الوطنية، والقرن الحادي والعشرين سيكون كذلك أيضاً».[40]

ثانياً: خرافة الدولة الضعيفة

تنتقد ليندا وايس[41] "الأرثوذكسية العولمية" الجديدة التي تفترض نهاية التنوع الوطني والسلطة الداخلية للدولة في اختيار السياسة الحقيقية. وهي ترى أن الاندماج الاقتصادي في اقتصاد «عالي التدويل» لم يكن مدفوعاً فقط من قبل الشركات، بل أيضاً الحكومات الوطنية؛ إذ إن الدول الوطنية تسهّل في أحوال كثيرة «العولمة»، وأن هذه العولمة هي، في حالات كثيرة، نتاج فرعي لتشجيع الدول لاستراتيجيات التدويل عند الشركات.[42] وهذا معناه أن وايس تدافع عن أطروحات تدويل الدولة الوطنية التي يكون فيها للدول دور اقتصادي وإيجابي.

ترى وايس – عكس ما يتصور مناصرو العولمة – أن الاقتصاد العالمي ليس مندمجاً كثيراً، إضافة إلى وجود نزعات مضادة للعولمة. وتؤكد وايس، من جهة أخرى، أن التدفقات الدولية المعاصرة ليست تحديات جديدة للدولة؛ لسببين: أولاً، لأن تدفقات التجارة ورأس المال قبل عام 1913 لم تكن مختلفة عن التدفقات الحالية، كما أن نمو التجارة العالمية صار اليوم أكثر بطئاً عما كان عليه في ثمانينيات وتسعينيات القرن التاسع عشر. وثانياً، لأن الاستثمار الخارجي المباشر لا يتجه ببساطة نحو «عولمة الإنتاج»، وهكذا فإن هذه التدفقات لا تُقوي أو توسع بشكل آلي الترابطات في الميادين التي يمكن أن يكون لها تأثير مباشر على سياسات الدولة. كما أن حركة رأس المال اليوم ضعيفة عما كان يتوقع لها أنصار العولمة منذ أن

صارت التكنولوجيا الحديثة، والتقارب المادي بين المنتجين والممونين، وفوائد الترابطات الوطنية أكثر أهمية من مجرد انخفاض النفقات. إضافة إلى ذلك، تؤكد وايس وجود ثلاثة اتجاهات متناقضة مع العولمة؛ وهي: اتجاه الإنتاج القائم على الأساس الوطني؛ وتقسيمات شمال ـ جنوب حيث يتمركز النشاط الاقتصادي العالمي بدرجة عالية في شمال العالم الغني؛ وأخيراً، الإقليمية.[43]

وتبعاً لذلك، تضع وايس أطروحات العولمة المتطرفة حول «الدولة الضعيفة» و«السوق المالية العالمية القوية» موضع تساؤل، مؤكدة في الآن نفسه الأهمية الثابتة للمؤسسات الوطنية، باعتبار أن أنصار العولمة يبالغون في تقدير سلطات الدولة في الماضي، وأن الحكومات لا تتبع جميعها حجج الليبرالية الجديدة للعولمة، وتوضح كل من ألمانيا واليابان هذه الحالات؛ فقد تكيفتا مع بيئتيهما الخارجية بطرقهما الخاصة الجديدة، كما أن الدول الضعيفة بيّنت أيضاً درجات معينة من القدرات التكيُّفية؛ وأخيراً تضيف وايس أن مقولة «الحكومة العاجزة» هي، إلى حد كبير، من صياغة السياسيين، من أجل تبرير سياستهم بتخفيض النفقات، وليتصرفوا وكأنهم «مكرهون» بطريقة أو أخرى من قبل «الاتجاهات الاقتصادية العالمية» التي تخرج عن نطاق مراقبتهم.[44]

ومن جهة أخرى تشدد وايس على تنوع «قدرات الدولة» في استراتيجيات الضبط الداخلي وقابليتها للتكيف. وفي هذا الجانب تدافع وايس عن ثلاثة توجهات؛ هي:

أ. تكيف الدول أكثر من تراجع الوظائف، فالدول لم تتخلَّ عن السياسة «الاقتصادية»، لكن طبيعة السياسة انتقلت من الاقتصاد الكلي إلى

الاقتصاد الصناعي؛ فعلى سبيل المثال تشكل السياسات الصناعية الشراكات الاستراتيجية، واستراتيجية التحديث، كما هو الشأن في ألمانيا واليابان.[45]

ب. الدول (القوية) باعتبارها مسهلة وليست ضحايا للتدويل، كما يمكن ملاحظته في بلدان شرق آسيا. وما يسمى بالعولمة يجب النظر إليها كظاهرة مستحثة سياسياً، أكثر منها تكنولوجياً، كما تسهل الحكومات نفسها تدويل الاقتصاد العالمي.

جـ. ظهور دول حفّازة لإدماج الشبكات الوطنية والإقليمية للتجارة والاستثمار، من أجل إقامة مراقبة حقيقية على اقتصادياتها عبر تنظيم القوة التعاونية المتمثلة في الائتلافات البين ـ دولتية (مثل: NAFTA و APEC) والتحالفات بين الدول وميدان الأعمال.[46]

والخلاصة أن وايس تركّز على الأهمية الثابتة للدولة، باعتبارها مصدر المشروعية ودولة القانون،[47] وأن ما يحدث الآن على الصعيد العالمي هو تدويل الدولة الوطنية أكثر من الاقتصاديات الوطنية.

ثالثاً: الدولتيون الجدد

يرى الدولتيون الجدد أن العولمة لم تقلص أهمية الدولة في مجالها السياسي الخاص. فرغم إكراهات العولمة، فإن الدولة مازالت تحتفظ بركائز مهمة للتدخل في ميادين الموارد والضريبة والتوجهات المالية، ومن ثم تباشر إعادة توزيع الثروات، وضمان حماية المجموعة الحساسة. وتدير الدولة أيضاً السياسات في

ميادين التجارة والاستثمار والصناعة، فهي سيدة سياستها في التعليم والتنشئة والبحث والعمل والصحة، كما تضطلع بجزء من مسؤولية توفير الشروط الملائمة لحماية البيئة في الواقع. وعلاوة على ذلك، فإن دور الدولة في الحياة الاقتصادية للمجتمعات لا يتوقف عن النمو، ويتم هذا في كل مناطق العالم.[48] ويسجل البنك الدولي هذه الظاهرة في دراسة حديثة،[49] خلصت إلى أن وزن الدول تضاعف في البلدان الصناعية خلال الفترة 1960 ـ 1995، ويعزى هذا النمو – بحسب الدراسة نفسها – إلى نمو التحويلات والمساعدات، كما يلاحظ أيضاً تطور مماثل في البلدان النامية.

ويرى بيتر إيفانز، وهو أحد أبرز رواد التيار الدولتي الجديد، أن دول شرق آسيا – من كوريا في الشمال حتى سنغافورة في الجنوب مروراً بالصين الشعبية في الوسط – استعملت استراتيجيات مختلفة كان للدولة فيها دور مركزي في التغيير السريع لموقع آسيا في التقسيم الدولي للعمل. ورغم اختلاف دور الدولة بشكل واضح بين هذه النماذج، فإن أحداً لا يستطيع أن يدَّعي – بحسب إيفانز – بأنها "مجتمعات بدون دول" stateless societies. ففي نظره، تقدم هذه النماذج نوعاً جديداً من "الدولتية العالية" high stateness مختلفاً تماماً عن النموذج الأوربي التقليدي، وربما أكثر فاعلية في المجالات الاقتصادية.[50]

إن نجاحات دول شرق آسيا تدفعنا – بحسب إيفانز – إلى إعادة فحص الفكرة التي تقول بأن المشاركة الفعالة في اقتصاد معولم تتحقق بشكل أفضل عبر تقييد تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية. فهذه النجاحات التي حققتها دول شرق آسيا تؤكد أن المشاركة الناجحة في الأسواق العالمية يمكن أن تتم بشكل أفضل عبر المشاركة الكثيفة جداً من قبل الدولة. وتقدم سنغافورة أوضح مثال على

هذا؛ فهذه الدولة لا تمثل فقط اقتصاداً مدوَّلاً جداً، لاعتمادها التام على التجارة، بل هي أيضاً تابعة بشكل استثنائي للاستثمار الأجنبي المباشر من خلال الشركات عبر الوطنية لمنح دينامية للاقتصاد المحلي، كما أن سنغافورة معروفة بأهلية بيروقراطيتها وبقوتها.[51]

أما بالنسبة لظاهرة الاتحاد الأوربي، فيذهب هذا المقترَب إلى أن الدولة الوطنية تبقى قوية في أوربا، حيث إن مصالح الدولة هي القوة المحركة للاتحاد الأوربي، ومازالت الدولة تحتفظ بدرجة عالية من السيادة الداخلية، ويُنظر إلى الاتحاد الأوربي كتجمع لدول تشترك من أجل تحقيق المصالح المشتركة. هذا التجميع للسيادة يديره، بشكل واسع، مجلس وزراء يتأثر بالاعتبارات والمصالح الجيوسياسية. ويخلص آن ملوارد من خلال سرده لتطور الاتحاد الأوربي، إلى أن الاندماج الأوربي مسار يضمن بقاء الدولة، ولن يقود إلى نهاية الدولة الوطنية.[52]

إن أنصار بقاء نموذج الدولة واستمرارها مطمئنون إلى أنه لا يوجد شكل له فاعلية كبيرة للتنظيم السياسي جاهز لتعويض الدولة. وعلى الرغم من هذا العدد الهائل من التحديات، فإن الدولة تظل هي الفاعل الأول على المسرح العالمي. ويرى ستيفان دِل روسّو أن الدور البارز للدولة في القضايا العسكرية، وسلطتها التنظيمية على المستوى العالي، وتغلغلها في المجتمع، ومراقبتها للموارد الطبيعية والبشرية، وقدرتها الهائلة على لمّ شمل المواطنين على هدف مشترك، كل هذا يقدم مبررات لدعم ادعاء بقاء الدولة؛ إذ لا يحتاج المرء إلا أن يسأل الأكراد أو التوتسي أو الكارين أو سكان التبت حول شكل التنظيم السياسي الذي يطمحون إليه، ليرى أن مفهوم الدولة مازال له رنين قوي،[53] وبحسب هذا التصور، فإن الدولة هي

الفاعل الأول على المسرح العالمي، رغم هذا العدد الذي لا يعد ولا يحصى من التحديات.[54]

خلاصة

نستنتج من خلال استعراض النقاشات الفكرية حول مستقبل الدولة الوطنية والآراء المتضاربة حول تأثير العولمة على شكلها ووظائفها، أن الأصوب عدم الانحياز التام إلى تصور نظري معين. ومن هنا إذا انتقينا عناصر الاستنتاج القوية في هذه التصورات فسنجد أن الجانب الإيجابي في مجموعة التصورات الأولى هو تركيزها على عمق التغيرات العالمية وحجمها وتأثيرها على شكل التنظيم السياسي القائم، بينما يكمن عنصر القوة في مجموعة التصورات الثانية في إصرارها على مركزية الدولة على المسرح العالمي الجديد، وهذا ليس مجرد عناد فكري جامد بل يعكس حقيقة الواقع الدولي الذي تملك فيه الدولة سلطة القرار النهائي، ولكن يجب عدم المبالغة في تقدير هذه السلطة، فالأصح استحضار بروز فاعلين جدد يشتغلون بشكل تكاملي مع الدولة.

إذا كانت هذه التحولات العالمية التي تثيرها مجموعة التصورات الأولى تتضمن تغيرات على شكل الدولة ووظائفها، فإنها لا تعني بالضرورة تقويضاً لها، فالدولة تملك عناصر قوية تجعلها قادرة على التكيف مع المتغيرات الجديدة، الأمر الذي يؤهلها لتظل دائماً الفاعل الأساسي في السياستين الداخلية والخارجية معاً.

الفصل الثالث

الإقليمية والتحديات العالمية الجديدة

تتمثل الوظائف التقليدية الأساسية لحدود الدولة المعاصرة في أربع وظائف نموذجية؛[1] هي: أولاً، تحديد مجال السيادة القانونية للدولة، حيث يحق لها ممارسة سلطتها وقضائها. وثانياً، ضبط الحركة بمختلف صورها: حركة الأشخاص والبضائع ورأس المال والأخبار، وثالثاً، تحديد مجال سريان حقوق المواطنة وواجباتها، وأخيراً، تصنيف الشعوب بحسب هويات مجردة.

وقد ظلت الدولة الوطنية تتحكم لمدة غير قصيرة في إقليمها؛ باعتباره "الأساس الحقيقي للإمارة والسيادة"،[2] وذلك انسجاماً مع التصور "الويستفالي" للدولة،[3] الذي يطابق بين مجال سيادة الدولة وحدودها الجغرافية، وهو ما سماه ميلس كاهلر "الانسجام القضائي".[4]

غير أن التطورات التكنولوجية الحديثة في مجال النقل والتواصل التي قلّصت الزمان والمكان على مستوى الكرة الأرضية، ووسعت العلاقات الاجتماعية عبر الحدود الجغرافية والسياسية، إضافة إلى التحولات المتنوعة المصاحبة لما يسمى بظاهرة "العولمة"، كل هذا جعل البعض يعلن "نهاية الجغرافيا"، وأن السيادة الإقليمية "الويستفالية" صارت أمراً مهجوراً، وأننا أصبحنا نلج بالفعل عالماً بلا حدود.[5] وأصبحت التفاعلات عبر الوطنية تخترق القشرة الصلبة للدولة،[6] إذ يقدر الكثير من الباحثين أن العولمة تعري بشكل سريع أهمية الحدود الإقليمية،[7] وصار كل من رأس المال واليد العاملة والسلع والأفكار وغيرها تتحرك بشكل واسع

دون اعتبار للحدود السياسية للدول، كما أن هذه السيرورة تغير بشكل جذري أشكال الحكم والأنظمة الاقتصادية.

ومن أجل تقييم ملائم لمدى تعرية الحدود وتآكل مفهوم الإقليم، سأحاول من خلال هذا الفصل معالجة أهم التحديات العالمية التي تواجه مفهومي الحدود والإقليم، والتي تتمثل بشكل أساسي في كل من العولمة الاقتصادية والمالية، والثورة الإعلامية الجديدة.

تحدي العولمة الاقتصادية والمالية

أولاً: التحدي الاقتصادي لإقليم الدولة

تمثل العولمة الاقتصادية تغيراً جوهرياً في التنظيم الإقليمي للنشاط الاقتصادي. وهي توحي بأن العالم الذي تشكل في التسعينيات من القرن الماضي قد أصبح عالماً بلا حدود اقتصادية؛ فالنظم الاقتصادية المختلفة أصبحت متقاربة ومتداخلة ومؤثرة في بعضها البعض، ولم تعد هناك حدود وفواصل فيما بينها. إن النظام الاقتصادي العالمي اليوم نظام واحد تحكمه أسس عالمية مشتركة، وتديره مؤسسات وشركات عالمية ذات تأثير على كل الاقتصاديات المحلية.[8] وهذا ما جعل البعض يطرح أطروحات غريبة مثل "الحدود الاقتصادية الطبيعية" التي رُسمت عبر تكرار التبادلات والتدفقات التجارية والمالية العالمية، وليس من قبل سلطة المؤسسات السياسية.[9] وانبرى آخرون للدعوة إلى ضرورة فصل المفهوم الحقيقي للسيادة عن الإقليم، على اعتبار أن الشكل التقليدي للسيادة المرتبطة بالقضاء الترابي الحصري لم يعد نافعاً نظرياً ولا عملياً لمواجهة تدويل النشاط الاقتصادي

والاجتماعي.[10] يقدم كل من بنجامين كوهين[11] وسوزان سترينج[12] تحليلاً قيماً للتباعد المتنامي بين المجال الوظيفي للنشاط الاقتصادي والمدى الإقليمي للسيادة، ليتوصلا إلى خلاصة مفادها أن السيادة تخضع لعملية تعرية متصاعدة. أما كينيشي أوهماي فيرى أن «الحدود بين الدول مازالت واضحة على الخريطة السياسية كما كانت في الماضي، لكن على الخريطة التي تبين التدفقات الحقيقية للنشاط المالي والصناعي، فإن هذه الحدود قد اختفت على نطاق واسع».[13] ذلك أن العالم التنافسي ليست له حدود، ولم تعد الأسواق تملك الصفة الوطنية، وأصبحت الحدود لا معنى لها، باستثناء المشروعات السياسية التي ليس لها شأن كبير.[14]

من المظاهر التي أثارت انتباهاً كبيراً لدى المهتمين والمختصين وغيرهم التشتت الجغرافي لمصانع الشركات ومكاتبها وأسواقها. وأحدث صور هذا النوع من التنظيم هو خط التجميع العالمي the global assembly line في التصنيع، ربما يكون النموذج الأكثر شهرة في ذلك هو المثال السيئ الذكر للحواسيب الشخصية التي تصنعها شركة IBM الأمريكية، والتي تحمل شعار "صنع في الولايات المتحدة الأمريكية"، في حين أن أكثر من 70٪ من الأجزاء المكونة لها تصنع في الخارج، وعادة ما يتم ذلك في الدول التي تعرف انخفاضاً في الأجور. وهناك نموذج آخر، وهو نموذج منطقة عملية التصدير export-processing zone، وهي تمثل نظاماً خاصاً في التعرفة والضريبة، يسمح للشركات بتصدير الأجزاء نصف المصنعة – ولاسيما التي تنطلق من الدول التي تعرف ارتفاعاً في مستوى الأجور– لاستكمال تصنيعها في البلدان التي تعرف انخفاضاً في مستوى الأجور، وبعد ذلك يُعاد استيرادها إلى البلدان الأصلية بدون تعرفة على القيمة المضافة بسبب التصنيع، ويوجد الآن مئات من هذه المناطق، والمثال الأكثر شهرة هو برنامج التصنيع الشمالي في المكسيك والمعروف باسم Maquiladoras.[15]

تتصور ساسكيا ساسن أنه يوجد مضمونان كبيران لقضية الإقليمية والسيادة في سياق اقتصادي عالمي: أولاً، عندما يكون هناك توزع جغرافي للمصانع والمكاتب والأسواق في نظام متحد ومندمج، خصوصاً عندما توجد رقابة مركزية من أعلى مستوى، فهذا يعني أيضاً وجود نمو في عدد الوظائف المركزية. خذ مثلاً الشركات الأكثر عالمية، حيث تصير أحياناً الأعداد التي يشملها هذا التشتت عبر العالم في حاجة إلى تنسيق وتدبير واسعين انطلاقاً من المقر المركزي، فمثلاً في بداية التسعينيات من القرن الماضي كان للشركات الأمريكية أكثر من 18 ألف فرع خارجي، والأقل شهرة في هذا المجال هي الشركات الألمانية التي كان لها 19 ألف فرع، وفي بداية الثمانينات كان عدد فروع الشركات الألمانية يفوق 14 ألف فرع. وكان أكثر من 50٪ من القوة العاملة لشركات مثل Ford Motors وGM وIBM وExxon يوجد في الخارج.[16]

أما المضمون الثاني لقضية الإقليمية والسيادة في اقتصاد عالمي، فإن هذه الوظائف المركزية مركزة بشكل غير متجانس في الأقاليم الوطنية للدول المتقدمة؛ وهذا يعني أن تفسير تأثير العولمة باعتبارها أنشأت فضاءً اقتصادياً يمتد خارج القدرة التنظيمية لدولة بعينها هو فقط نصف القصة، لأن الوظائف المركزية لا تضم فقط القيادة المركزية العليا، بل أيضاً الوظائف ذات المستوى العالي (المالية والقانونية والرقابية والإدارية والتنفيذية والتخطيطية)، الضرورية لإدارة تنظيم متحد يشتغل في بلدان كثيرة.[17]

وتخلص ساسكيا ساسن من خلال هذا التحليل إلى أنه من منظور الدولة الوطنية، وبشكل خاص في البلدان الأكثر تقدماً، نجد أن التصنيع خارج الحدود ينشئ مجالاً اقتصادياً لا يخضع للمظلة التنظيمية للدولة، ومن ثم تراجعت أهمية الدولة في هذا الخصوص.[18]

ثانياً: الدولة الافتراضية أو نهاية الجغرافيا

ساد لمدة زمنية غير قصيرة، قبل ظهور الدولة الافتراضية، نموذج الدولة التجارية trading state.[19] وبعد الحرب العالمية الثانية، غيّرت الدول الأكثر تقدماً – بقيادة اليابان وألمانيا – جهودها من مراقبة الإقليم إلى الرفع من إسهامها في التجارة العالمية. في هذه الفترة كانت السلع أكثر حركية من رأس المال أو اليد العاملة، وكان البيع في الخارج عنوان اللعبة. لكن منذ أن صار رأس المال متحركاً أكثر فأكثر، ما كان من الدول المتقدمة إلا الاعتراف بأن التصدير ليس وحده عامل التطور الاقتصادي. وعندما أصبح الجزء الأكبر من إنتاج الصناعات الداخلية يتم في الخارج، وصارت الأرض أقل قيمة من التكنولوجيا والمعرفة والاستثمار، فإن وظيفة الدولة أعيد تعريفها أيضاً،[20] وهكذا سيبرز مفهوم جديد للدولة أطلق عليه ريتشارد روزكرانس تعبير الدولة الافتراضية virtual state، وهو يعني دولة تقلصت قدراتها الإنتاجية القائمة على الأساس الترابي/ الوطني، وهي نتيجة منطقية لهذا التحرر من الأرض.[21]

يدعو روزكرانس إلى أن على الدولة أن تركز شيئاً فشيئاً على إدارة التدفقات لتحقيق نسبة كبيرة من الناتج العالمي، أكثر من التركيز– كما كان الشأن في الماضي – على حيازة كميات من الإقليم والموارد الطبيعية والسكان، والإنتاج داخل حدودها.[22] فإذا كانت قوة الدولة تقاس في الماضي بالمعايير العسكرية، بمعنى قدرتها على التحكم في القوة البشرية وتعبئتها للخدمة العسكرية وغيرها من الموارد، فإن الدولة اليوم تتحرك نحو نموذج يشبه كثيراً الشركة المتعددة الجنسيات المعاصرة، باستعمال إنتاج غير متمركز، والحصول من الخارج على الموارد الطبيعية والمنتجات الوسيطة.

والدولة الافتراضية هي النظير السياسي للشركة الافتراضية؛ ففي السنوات الأخيرة ظهر اقتصاد نظير للدولة الافتراضية، عندما اكتشفت الشركات فوائد وامتيازات إنشاء فروعها الإنتاجية حيثما تكون مربحة أكثر، وغالباً ما لا يكون ذلك في نفس مكان المقر المركزي، حيث أصبحت أجزاء الشركة مشتتة عالمياً بحسب تخصصاتها؛ لكن التطور الأكثر أهمية هو التطور السياسي، ويتعلق الأمر بالدولة الافتراضية.[23]

فلأول مرة في التاريخ البشري، يمكن صناعة أي شيء في أي مكان وبيعه في كل مكان. في الاقتصاديات الرأسمالية يمكن صناعة أي جزء والقيام بأي نشاط في أي مكان من العالم تكون فيه تكلفة صناعة المنتجات والخدمات رخيصة جداً، وبيعها حيث تكون الأثمان والفوائد المحصَّلة عالية...، والارتباط العاطفي بجزء جغرافي معين من العالم ليس جزءاً من هذا النظام.[24]

يفترض نموذج الدولة الافتراضية استراتيجية سياسية وأيضاً اقتصادية، تدفع باتجاه تقليص القدرات الإنتاجية وتعيد توطينها، ويمكن ملاحظة هذا الاتجاه – بحسب ريتشارد روزكررانس – بشكل جيد في سنغافورة، فرغم أن خلفاء لي كيوان يو حافظوا على البلد في كبح سياسي شديد، فإن البلد تابع اقتصادياً لتدفق المصانع الخارجية في الإنتاج، ويخضع استثمار سنغافورة في الصين وماليزيا وفي أماكن أخرى، للسلطات القضائية للدول التي توجد فيها استثماراتها. وفي أوربا نجد سويسرا دولة افتراضية تجارياً، فمثلاً حوالي 80٪ من الطاقة الإنتاجية لشركة نستله Nestlé توجد في الخارج، وتنتج هولندا الآن أغلب سلعها خارج حدودها، كما تتحرك المملكة المتحدة أيضاً بشكل ترادفي مع الاتجاه العالمي النطاق، فبحسب المؤرخ الاقتصادي بول بيروش فإن الاستثمار الأجنبي المباشر البريطاني في الخارج

كان كبيراً تقريباً مثل نظيره الأمريكـي، واللافـت للنظـر أيـضاً أن 20٪ مـن إنتـاج الشركات الأمريكية يتم الآن خارج الولايات المتحدة الأمريكية.[25]

وهكذا يخلص روزكرانس إلى أنه يجب عـلى الـدول أن تـتخلى عـن معبودتهـا الأرض/ الصنم، والبحث عن دور جديد لـ «عـالم مطبـوع بتحـرر متـصاعد مـن الأرض باعتبارها محدداً للإنتاج والقوة».[26]

هذا التحليل قاد روزكرانس إلى افتراض أن هذه الاتجاهات الجديدة في الإنتاج ستقود حتماً إلى انقسام الـدول إلى "دول الـرأس"head states و"دول الجـسد" body states. فدول الرأس، بأنظمتها المالية المدروسة ومستوياتها التعليمية العالية وقدرتها التكنولوجية المتطورة، ستوظف قواتها العاملة لضمان الخدمات، بما في ذلك تخطيط تسهيلات الإنتاج وتمويلها في دول الجسد؛ حيث يستطيع العدد الكبـير مـن الأيدي العاملة الرخيصة نسبياً أن ينتج سلعاً بتكلفة منخفـضة، بالمقارنـة مـع دول الرأس. ويزعم روزكرانس أن دول الجسد يمكنها أن تتطور إلى دول رأس، وحتـى يتحقق ذلك عليها تفعيل ميزاتها النسبية في الإنتاج لتحريض دول الرأس فيما بينهـا لتتنافس على القدرة الإنتاجية لدول الجسد.[27]

إن هذه الرؤية المتفائلة لروزكرانس تجانب الصواب إلى حـد كبـير؛ لأن نظامـاً عالمياً مطبوعاً بانقسام الدول إلى "رأس" و"جسد" سيقوي، بلاشك، عدم المساواة والتفاوت وعدم الاستقرار الدائم بين الدول. كما أن الاقتصاد المنفتح في ظـل عـالم معتمد بعضه على بعض بشكل متعاظم يمكن أن يمثـل مغـامرة محفوفـة بالمخـاطر بالنسبة للدول السائرة في طريق النمو؛ لأن فتح اقتصادياتها للمنافـسة العالميـة مـن أجل جلب رأس المال المتطور سيعرضها لأزمات مالية خانقة، وقـد يـؤدي بهـا إلى الانهيار الاقتصادي والمالي.

ثالثاً: العولمة المالية

يعد عالم المال أول ميدان "تعولُم"، وذلك نتيجة لبروز الأسواق المالية العالمية. وعلى الرغم من أن الأسواق المالية كانت دائماً ذات بعد عالمي منذ اتفاقية بريتون وودز وبروز المؤسسات المالية الدولية الكبرى، خاصة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، فإن الحكومات الوطنية، وحتى نهاية الثمانينيات من القرن الماضي، كانت تتحكم إلى حد كبير في إدارة المجال المالي العالمي، وبإشراف من المؤسسات المصرفية الوطنية. غير أن العالم قد شهد منذ بداية التسعينيات من القرن العشرين قيام أسواق مالية عابرة للحدود وغير خاضعة لرقابة الدولة، وأصبحت «تنجز معاملاتها بسرعة الضوء، وبحرية تامة، وعلى مدار الساعة، وباتساع المعمورة. لقد تجاوزت هذه الأسواق أخيراً عاملي الزمان والمكان».[28] فالأسواق التجارية والمالية العالمية لم تعد موحدة فحسب، بل أصبحت أيضاً خارجة عن تحكم كل دول العالم، بما في ذلك أكبرها وأكثرها غنى.[29]

وقد طور بنجامين كوهين أطروحة مرتبطة بالتغيرات الجديدة في النظام المالي الذي يميز فيه بين "أماكن المجالات" spaces places وبين "تدفقات المجالات" spaces flows.[30] ويسجل كوهين أن صورتنا التقليدية المرتبطة بالإقليم أصبحت شيئاً فشيئاً غير مجدية، والمثال التقليدي على هذا هو نمو "الدولرة" في كثير من اقتصاديات أمريكا اللاتينية، حيث يستعمل الوكلاء الخصوصيون الدولار الأمريكي بديلاً عن عملاتهم المحلية. هذا النظام المالي الجديد يقلب فهمنا الإقليمي للمجال المالي عبر صورة أكثر انسجاماً مع الشبكات عبر الوطنية لرأس المال،[31] ويضيف أن الاندماج الكبير لرأس المال والأسواق المالية يستلزم منا الحركة انطلاقاً من "أماكن المجالات" إلى "شبكات المجالات" spaces

networks. وفي نظره، فإن شكل الشبكات يسير ضد المفاهيم التقليدية للمكان، خاصة أن "المجال السلطوي" للعملة ومجال تأثيرها لا يستطيع أن يتلاءم مع الحدود الإقليمية.[32]

ولقد عمقت الثورة الإعلامية بشكل رهيب عجز الدولة الوطنية عن مراقبة التدفقات المالية عبر ترابها، وقد كان الاقتصادي الأمريكي لستر ثورو بليغاً عندما رصد هذا التحول بقوله: «عندما كان يجب نقل الأموال في كيس على الظهر عبر [جبال] الألب سيراً على الأقدام من إيطاليا إلى سويسرا، كانت الحكومة الإيطالية قادرة على ضمان مراقبة التبادلات، ولما صار انتقال الأموال يتم بشكل آني انطلاقاً من حاسوب شخصي، فإن مفهوم مراقبة حركات رأس المال صار مجرداً من المعنى»،[33] وهكذا أصبحت المسألة المحورية في الاقتصاد العالمي الجديد هي الانفصال بين الطبيعة الإقليمية للسيادة والطبيعة العالمية المتنامية للتدفقات الاقتصادية.

وبغض النظر عن هذه التحليلات النظرية المتشائمة التي غالباً ما يكتنفها الغموض والتجريد وتستعصي على المعاينة الواقعية، فإنه لابد من الإقرار بأن تحديات العولمة بمختلف أبعادها المركبة لا تحتمل معالجة ذات طبيعة وطنية جامدة، وأن السيادة الوطنية بمضامينها التقليدية محكوم عليها بإعادة التشكل لتتوافق مع هذه التغيرات العالمية الجديدة.

الثورة الإعلامية الجديدة

عندما ذهب الرئيس الأمريكي الأسبق وودرو ويلسون إلى باريس للتفاوض حول معاهدة فرساي، كلف مديره العام للبريد ليتولى مراقبة جميع الخطوط السلكية الممتدة عبر المحيط الأطلسي، من أجل مراقبة الأخبار القادمة من أوربا، أما اليوم فلا يستطيع أي شخص أو أي أمة اعتراض تدفق الأخبار عبر الحدود الوطنية.[34]

لقد كان للثورة التقنية المعاصرة أهمية بالغة، لأنها ألغت المسافة بسبب هذا التطور الهائل في مجال تقنيات الاتصال بمختلف أشكالها، وقد كان لهذا تأثير بالغ الأهمية على المستوى السياسي ما دامت المسافة دائماً مصدراً للحكم خلال قرون طويلة. وسلطة الدولة الوطنية تقوم جزئياً على المسافة، لأنها هي التي تعطي معنى للحدود الوطنية والوظيفة الوسيطة للدولة، منذ بدأ الأفراد يبحثون عن الاتصال مع الآخرين.[35] و«بتضافر كل من الحواسيب ووسائل الاتصال عن بعد، جعلتنا داخل جماعة كونية، سواء أحببنا أم كرهنا. فلأول مرة يرتبط كل من الغني والفقير، والشمال والجنوب، والشرق والغرب، والمدينة والقرية بشبكة إلكترونية عالمية أو يتشاركون في رؤية صور وقت حدوثها، وتتحرك الأفكار عبر الحدود وكأنها غير موجودة، وفي الواقع أصبحت مناطق الزمان time zones أكثر أهمية من الحدود».[36]

ولعل أخطر تقنيات هذه الثورة الإعلامية الجديدة يتمثل في الشبكة العالمية (الإنترنت)؛ وقد اختلفت الدراسات بشكل كبير حول تأثير الإنترنت على الدولة الوطنية وركائزها الأساسية، وخاصة السيادة والإقليم، واتسم أغلبها حول هذا الموضوع بالطوباوية والتطرف. ويمكن أن نميز في هذه المواقف بين موقفين طوباويين؛ أحدهما طوباوي واقعي، والثاني طوباوي مثالي.[37] أما وجهة النظر الطوباوية الواقعية، فتؤكد أن الإنترنت ستعيد تحديد دور المواطنين بشكل لم يُتصوَّر من قبل، حيث ستتم عمليات التصويت والاستشارة والمشاركة جميعها عبر الإنترنت، وستصير الحكومة إلكترونية حقيقة في علاقاتها بالمواطنين، وستنقل أنشطة المواطنين من الفضاء الضيق إلى الفضاء الإلكتروني، لأن الإنترنت تجعل هذه التفاعلات أكثر سهولة وفاعلية. وأما وجهة نظر المثالية الطوباوية، فتزعم أن انتقال المقتربات الرقمية والشبكية إلى بيوت المواطنين سيجعل الحكومات غير ضرورية أو على الأقل مجرد شركاء عاديين في عمليات صنع القرار. ويزعم هذا التصور أن

الإنترنت غير المرتبطة بالحدود تتجاوز فكرة «الوطني»، وتقدم الدعم لعملية تفكيك الدولة الوطنية، وتنشئ هويات سياسية جديدة مكونة من عناصر أكثر جوهرية من المواطنة.

وبين هذا وذاك، توجد أصوات متزنة تقدر تأثيرات هذه الثورة الإعلامية الجديدة على الدولة الوطنية وتحكّمها في مجالها الإقليمي من دون مبالغة أو تطرف، ذلك أن الوجه الآخر لهذه الثورة هو قدرة الدولة على استعمال هذه التقنيات الإعلامية الجديدة في دعم سلطاتها.

خلاصة

من السابق لأوانه القول بأن الإقليم بمسافاته وأماكنه وحدوده قد أصبح شيئاً مهجوراً؛ وذلك لأسباب عدة، منها:[38]

1. أن أغلب الظواهر التي تجعل البعض يدعي نهاية هذه المفاهيم تقتصر على العالم المتقدم (شمال العالم)، أما الجزء الأكبر من العالم المتبقي، بمعنى الأغلبية الواسعة لستة مليارات من سكان الكرة الأرضية، فإن الاتجاه السائد فيها يتجه نحو تقوية الدولة،[39] وأيضاً المجموعات المحلية.

2. حتى أوربا في مرحلة ما بعد الحرب الباردة شهدت مدّاً غير مسبوق لظاهرة إنشاء الدولة، التي تتضمن بالضرورة إقامة حدود جديدة، خاصة ما يتصل بتفكك كل من الاتحاد السوفيتي ويوغسلافيا.

3. كما أن الاتجاه نحو العولمة قابله دائماً اتجاه نحو تقوية فورية للروابط الإقليمية، ربما لكبح مجازفات العولمة.

نحن لا نعيش في عالم بلا حدود، بل مازال للحدود شأن كبير. كما أن الحدود ليست فقط سياسية، بل هي أيضاً مجالية وثقافية. والمسافة مازالت ذات شأن كبير في عالم اليوم، خذ مثلاً أن خارج محيط 100 كلم توجد عراقيل كبيرة للتجارة بفعل نفقات النقل والتواصل، وعند 2000 كلم يخفض تأثير المسافة/ البعد نسبة التجارة المحتملة بمقدار 58٪، وعند 8000 كلم فما فوقها تتقلص التجارة مقارنة مع محيط 1000 كلم بحوالي 97٪. وهذا ما يفسر لماذا يشتغل معيار الاقتصاديات القارية مثل الولايات المتحدة الأمريكية. ففي أوربا نادراً ما نجد نصف قطر دائرة مرسوماً على مدار بروكسل مثلاً أو روما يتجاوز 2000 كلم.[40]

وأخيراً، يجدر التأكيد بأن الإنسان لايزال مرتبطاً بشكل عميق بوطنه وأرضه وإقليمه، والمثال النموذجي على هذا هو أوربا، فعلى الرغم من السيرورة الاندماجية التي تشهدها أوربا الغربية منذ سنوات، فلابد من استحضار واقع لا يمكن إنكاره؛ وهو هيمنة المشاعر الوطنية على الأوربيين، وهي تتخذ أحياناً أبعاداً متطرفة مناهضة لعملية الاندماج ولكل المظاهر التي تهدد هويتهم الوطنية. وهذا ما يعكسه تصاعد موجات العداء والكره للأجانب، وتكريس مكانة الأحزاب اليمينية في الساحة السياسية، فوصول الحزب اليميني المتطرف إلى الحكومة النمساوية، ونمو القاعدة الانتخابية للأحزاب اليمينية في كل من فرنسا وهولندا وبلجيكا وغيرها من البلدان الأوربية يعكس قلق الأوربيين من المخاطر التي تهدد - في نظرهم - هويتهم الوطنية. وعليه، فإن كانت مظاهرات سياتل ودافوس وغيرها ضد مخططات منظمة التجارة العالمية والمؤسسات المالية الدولية قد أظهرت أن المواطنين بدؤوا تعبئة أنفسهم ضد المخاطر التي تتخطى حدود دولهم، فإن هذا لا يمثل سوى أحد وجهي الحركة العالمية.

الفصل الرابع

السيادة: تتآكل أم تعيد بناء ذاتها؟

طور جون بودان (1530–1596) وتوماس هوبز (1588–1679) مفهوم السيادة، وقد اعتبراها متطابقة مع السلطة المنبثقة من السيد. وبحسب الفقيه الكبير هوجو جروتيوس فإن «السيادة وحدة غير قابلة للانقسام في ذاتها».[1] ومن خلال هذا التصور، فإن الدولة إما تكون ذات سيادة أو لا تكون دولة. لكن على الرغم من هذا التصور الإطلاقي يذكر جروتيوس أيضاً عدداً من الاستثناءات عن هذه القاعدة، معترفاً بأن السيادة قابلة للتجزُّؤ في التطبيق إلى حد كبير.[2]

ومن التعريفات الحديثة نجد باري بوزان – أحد رواد الواقعية البنيوية – يعرف السيادة باعتبارها «...مطالبة الدولة بحق لتكون السلطة النهائية، غير خاضعة لأية سلطة عليا فيما يتعلق بصنع القرارات السياسية وتنفيذها. وفي النظام الدولي، تعني السيادة ادعاء الدولة لحكم ذاتي تام...».[3] ويحدد كل من توماس بيرستكر وسنتيكا ويبر السيادة بأنها «حق معترف به خارجياً لوحدة سياسية في ممارسة سلطة نهائية على شؤونها»،[4] فهما يؤكدان أن على الدولة أن تقوم بأفعال معينة من أجل أن تعترف بقية الدول بسيادتها؛ فـ «للدولة أدوار محددة، بموجبها تُمنح السيادة»،[5] وتشمل هذه الأدوار الحفاظ على الاستقلال الخارجي، والسيادة (التفوق) الداخلية، والهوية الوطنية.

وتعتبر السيادة أحد أهم مبادئ القانون الدولي المعاصر الذي كرسته معظم مواثيق المنظمات الدولية، ويشكل إلى جانب الشخصية القانونية العنصرين

القانونيين للدولة، اللذين بدونهما لا يمكن الحديث عن وجود قانوني للدولة؛ إذ «ليست هناك دولة بدون سيادة».[6] وقد نص ميثاق الأمم المتحدة على المساواة في السيادة بين الدول في المادة الثانية (الفقرة الأولى) التي جاء فيها: «تقوم المنظمة على مبدأ المساواة في السيادة بين جميع أعضائها».

يتكون مفهوم المساواة في السيادة - بحسب إعلان مبادئ القانون الدولي الخاص بعلاقات الصداقة والتعاون بين الدول الذي تبنته الأمم المتحدة في تشرين الأول/ أكتوبر 1970 - من العناصر الآتية:

1. الدول متساوية قانونياً.
2. كل دولة تملك حقوقاً مرتبطة بالسيادة المطلقة.
3. كل دولة ملزمة باحترام الكيان القانوني لباقي الدول.
4. الوحدة الترابية والاستقلال السياسي للدولة غير قابلين للانتهاك.
5. كل دولة لها الحق أن تختار بكل حرية أنظمتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وتطوِّرها.
6. كل دولة ملزمة بتنفيذ التزاماتها الدولية بشكل كامل وبنزاهة، والعيش بسلام مع باقي الدول.

يحدث أحياناً بعض اللبس بين مفهوم السيادة ومفهوم الاستقلال، ومن الباحثين من يعدهما مفهومين متطابقين، إلا أنه يلزم، من الناحية الدلالية، التمييز بين المفهوم القانوني للنظام "الدولتي" الذي يعبر عنه مفهوم السيادة، وبين واقع علاقات القوة السياسية، الذي يجب أن يعكس الاستقلال الحقيقي للدولة. ذلك

أن الاستقلال مفهوم يترجم القدرة النسبية لدولة ما على إدارة شؤونها الخاصة، رغم الضغوط الاقتصادية والاجتماعية والاستراتيجية التي تفرضها البيئة الدولية، وهذا الاستقلال يعكس قدرة الحكومات على العمل بشكل مستقل في تحديد أهداف سياستها الداخلية والدولية وتنفيذها.[7] وتصير الدولة مستقلة عندما تستطيع عملياً تحديد مصيرها طبقاً لاحتياجاتها وطموحاتها. ومن اللائق الاعتراف بأن قدراتها في هذا الخصوص - عموماً - محدودة بالقدرة العسكرية للدول الأخرى، عبر الضغوط البنيوية التي تعوق حريتها في العمل على المسرح الدولي.[8]

وما يستحق الذكر هنا أن السيادة ليست مطلقة تماماً، فبحسب العنصر السادس من عناصر السيادة التي أوردناها آنفاً، يمكن للدول أن تكون لها التزامات دولية تقيد سيادتها، وتكثر هذه الالتزامات عندما تنضم الدول إلى المعاهدات والاتفاقات الدولية. وأكثر من هذا، فإن القانون الدولي في الواقع نظام التزامات، تلتزم الدول من خلاله بتقييد حريتها في العمل، ومن ثم تقييد استقلالها السياسي الداخلي.

أبعاد السيادة

يحمل مفهوم السيادة معنى داخلياً وآخر خارجياً،[9] مادام المفهوم يقتضي الاستقلال في السياسة الخارجية والاختصاص الحصري في الشؤون الداخلية،[10] ومن هنا، فإن السيادة تعيش «حياة مزدوجة».[11]

فعلى المستوى الداخلي، تملك الدولة - في إطار جغرافي محدد - سلطة سامية وغير قابلة للمنازعة، تحكم الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية داخلياً، وذلك بسن القوانين، وإعطاء الأوامر، وضمان تطبيقها باستعمال أساليب القوة

والإكراه - نظراً لـ «احتكارها الاستعمال المشروع للعنف المادي» - على مجموع الأنشطة الاجتماعية داخل إقليم محدد، بما في ذلك الأنشطة الاقتصادية، بحسب تعبير ماكس فيبر.

في القرون الماضية كانت السلطة العليا داخلياً هي الملك أو "السيد"، أما اليوم فيمكن أن تكون رئيس الحكومة، أو "الشعب" في "السيادة الشعبية". وتتضمن السيادة الداخلية علاقة تراتبية بين السيد والتابعين، كما تستلزم السيادة الداخلية وجود مراقبة فعالة على الإقليم الذي تدعيه الدولة، وعندما تغيب هذه المراقبة لن تكون هناك سلطة نهائية، وبالتالي لن يكون هناك سيد. قبل عام 1945 كانت السيادة تستلزم الاعتراف بها من قبل المجموعة الدولية، لكن منذ ذلك التاريخ انفصلت السيادة الداخلية شيئاً فشيئاً عن الوجه الثاني للسيادة.[12] ولكن من الناحية النظرية لا يمكن فصل بعدي السيادة الداخلي والخارجي أحدهما عن الآخر، كما يفسر ذلك أوليفر بود بالقول: «السيادة الداخلية التي تعني الهيمنة داخل الإقليم تفترض السيادة الدولية التي تمنع إمكانية سيطرة دولة أخرى، كما أن السيادة الدولية تتضمن أيضاً السيادة الداخلية من أجل القدرة على الفاعلية».[13]

ويحيل البعد الخارجي للسيادة إلى العلاقات بين الدول في النظام الدولي، وتتحدد هذه العلاقات بغياب سلطة مركزية، بحيث تكون الدول وحدات ذات سيادة، وغير خاضعة لأي قوة أو سلطة خارجية، وتمارس كامل حقوقها الدولية، ولا يقيد من سلطتها الخارجية سوى التزاماتها الدولية. وقد وصف كنيث والتز هذه العلاقات، بأنه بين الدول ذات السيادة «لا أحد له الحق في الأمر، ولا أحد ملزم بالخضوع».[14]

إن هـذه التقسيمات التـي ذكرناهـا مجـرد تـصورات نظريـة، تظهـر نـسبيتها ومحدوديتها إذا نظرنا إلى ممارستها التاريخية؛ لأن السيادة المطلقة لم توجد قط. ذلـك أن السيادة العملية كانت دائماً مقيدة بحقائق القوة، ولم تتمتع أي دولة باستقلال تام عن باقي الدول.[15] وهذا ما جعل الباحثين يقسّمون أبعاد السيادة بناء على فاعليتهـا إلى صنفين: سيادة قانونية (وتسمى أيـضاً شـكلية أو رسـمية أو سـلبية)، وأخـرى واقعية (وتسمى أيضاً عملية أو إيجابية).

وتعني السيادة القانونية أن الدول حرة من جميع السلطات الخارجيـة باسـتثناء ما تقبله طواعية من قيود، ويحيل هذا التصور إلى مفهوم الـسيادة «الويـستفالية».[16] غير أن نظام ويستفاليا (نظام السيادة الوطنية الكاملة) نموذج مثالي، لم يتحقـق قـط بشكل كامل على أرض الواقع؛ إذ يتم خرقه في الواقع باستمرار، إذ كـان اسـتقلال الدول دائماً مقيداً بالالتزامات الدولية أو بمظـاهر التبعيـة والهيمنـة. ومبـدأ حرمـة الحدود أيضاً لم يُحترم قط بشكل كامل.[17]

يقترح روبرت جاكسون[18] تعبير «شبه الدولة» quasi-state لتفـسير الحـالات التي يكون فيها تباعد بين السيادة القانونية وواقع الدول الحقيقي، كما هو الـشأن في العديد من دول أفريقيا. فرغم امتلاك الدول للعناصر القانونية التي تمنحها السيادة الرسمية (أو الشكلية) والشخصية القانونية، فإن ممارستها للسيادة يكتنفها العديـد من العراقيل الواقعية، داخلياً وخارجياً، التي تعـوّق فـرض سـلطتها كدولـة ذات سيادة، بحيث تفتقد تلك الدول الخصائص المؤسسية التقليدية للدولة، بما في ذلـك وسائل إشباع معظم الحاجات الاجتماعية ـ الاقتصادية للشعب. ويبـدو أن مفهـوم «شبه الدولة» الذي صاغه روبرت جاكسون، هو شكل الدولة الذي وصـفه جـون ستيوارت ميل في القرن التاسع عـشر بـ«الـدول الآيلـة للـسقوط» ramshackle states.

تأثير العولمة على السيادة

أخضعت ظاهرة العولمة مفهوم السيادة وغيره من المفاهيم الرئيسية في علم السياسة للمراجعة وإعادة التعريف؛ إذ أصبحنا نرى موجة من الكتابات التي تشكك في المفهوم التقليدي للسيادة الوطنية القائم على نموذج الدولة التي تراقب بصورة مستقلة شكل سياستها العامة ومضمونها، وتعتبره إما مفهوماً مهجوراً، [19] أو أنه ينتمي إلى تقليد مذهبي في طريق الفناء،[20] أو متجاوَزاً نظرياً وغير نافع عملياً؛[21] لأن الرهانات الدولية الجديدة، والمشكلات غير المسبوقة، والحدود الاقتصادية والجمركية التي رسمتها تحولات العولمة لا تتوافق مع الحدود السياسية التي يقوم عليها المفهوم التقليدي للسيادة.

تؤكد ساسكيا ساسن أن «التركيبة الخاصة للقوة والمشروعية التي نسميها السيادة، يتم الآن إزاحتها عن المركز، ويُعاد توزيعها جزئياً على وحدات أخرى...»، وهذا لا يعني - بحسب ساسن - أن السيادة تتلاشى نهائياً أو تنتقل جملة إلى الشركات والكيانات الكونية الجديدة، بل يدل على أن السيادة بدأت تتفكك ويعاد توزيعها بأشكال محددة على «عدد كبير من المؤسسات: الأنظمة القانونية الخاصة عبر الوطنية الجديدة، والمنظمات فوق الوطنية الجديدة (مثل منظمة التجارة العالمية والاتحاد الأوربي)، ومختلف المدونات الدولية لحقوق الإنسان. فكل هذه المؤسسات تكبح استقلال الدول الوطنية».[22]

إذا كان الاعتماد المتبادل قد ظل لفترة طويلة منظماً عبر العلاقات بين فاعلين متكافئين وظيفياً (الدول الوطنية)، فإن العولمة اليوم تتميز بتفاعل فاعلين مختلفين وظيفياً على مستويات مختلفة، ومن ثم فإن التكافؤ بين إقليمية الدولة الوطنية

والجغرافية الاقتصادية للفاعلين الخواص (الذين يتجاوزون بسهولة الحدود الوطنية) يجعل قدرة الدولة الوطنية على ممارسة سيادتها العملية الداخلية محط تساؤل.[23]

ويرى جيمس بول[24] أن السيادة الوطنية تتعرض لضغوط من الأسفل ومن الأعلى. بالنسبة للضغوط الآتية من «الأسفل»، تواجه العديد من الدول الغنية (على سبيل المثال: كندا وإسبانيا وبلجيكا وإيطاليا) مطالب انفصالية، كما تمنح بشكل متزايد الحكم الذاتي للهيئات الجهوية والفرعية، وفي بعض الحالات تشهد اللغات والثقافات الجهوية صحوة. وحتى الاقتصاديات الجهوية تعلن استقلالها عن السلطات المركزية، فمثلاً منطقة كتالونيا بإسبانيا أحيت اللغة الكتالونية، وأقامت برلمانها الخاص، وتطالب بوضع اقتصادي خاص مرتبط بفرنسا وحوض البحر الأبيض المتوسط ليس أقل من ارتباطها بإسبانيا. كما تطالب أيضاً كيبك وبلجيكا الفلامانية واسكتلندا وشمال إيطاليا بوضع خاص، أكثر من هذا، يطالب بعض سكانها بانفصال وطني تام. نفس هذه المطالب تقريباً ترفعها قوى الاستقلال في كورسيكا بفرنسا، وفي التبت بالصين، كما تواجه المكسيك تمرداً في إقليم شياباس.

لا تواجه الدول ضغطاً من «الأسفل» فقط، بل تواجه ضغطاً أيضاً من «الأعلى» بفقدانها بعض سيادتها لصالح الكيانات الكبرى مثل الاتحاد الأوربي ومنظمة اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (NAFTA) على المستوى الإقليمي، والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية على المستوى العالمي.

عموماً تواجه سيادة الدول ثلاثة عناصر تعمل على زعزعة نظام ويستفاليا؛ فالعنصر الأول هو ما أشار إليه جيمس روزنو، ويتعلق بأن اتساع الاعتماد المتبادل

له تأثيرات جوهرية على مفهوم السيادة،[25] حيث إن الاعتماد المتبادل - بحسب روزنو – أسس للمبدأ الذي بمقتضاه لم تعد الحدود الإقليمية تشكل القاعدة الأكثر ملاءمة لإقامة الاتفاقات السياسية، فهو يرى أن الكثير من العناصر المرتبطة بالاعتماد المتبادل تسهم في تعرية سيادة الدول الوطنية، نذكر على سبيل المثال:

1. بروز حقوق الإنسان كقضية مركزية في سياسة ما بعد الدولية.

2. عمل المنظمات عبر الوطنية، كمنظمة العفو الدولية.

3. اندماج الاقتصاديات الوطنية في الاقتصاد الدولي، الذي أضعف الارتباط بين الإقليم السياسي والمراقبة الاقتصادية لهذا الإقليم.

والعنصر الثاني هو التوتر المتنامي القائم بين سيادة الدولة والعناصر الأخرى التي تضمن حق الشعوب في تقرير مصيرها الذي يعكسه تصاعد الطموحات والنزعات الانفصالية خلال العقود الأخيرة.

أما العنصر الثالث فيتعلق بالمفهوم الجديد للقانون الدولي، ولاسيما ما يتصل بحق التدخل الذي برز بكثافة في عقد التسعينيات من القرن الماضي، وقد أحدث هذا المبدأ مراجعة لمبدأ السيادة،[26] الذي تم التعبير عنه في مناسبات كثيرة نذكر منها:

1. حماية الأكراد في شمال العراق (قرار مجلس الأمن رقم 688 في 5 نيسان/ إبريل 1991).

2. التدخل في الصومال (قرار مجلس الأمن رقم 794 في 3 كانون الأول/ ديسمبر 1992).

3. إنشاء المحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا سابقاً (قرار مجلس الأمن رقم 808 في 22 شباط/ فبراير 1993).

4. إنشاء المحكمة الجنائية الدولية لرواندا (قرار مجلس الأمن رقم 955 في 8 تشرين الثاني/ نوفمبر 1994).

5. تدخل حلف شمال الأطلسي في كوسوفا (قرار انفرادي لمجموعة من الدول بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية في إطار حلف شمال الأطلسي).

هذه التدخلات - رغم كل الغموض الذي اكتنفها - تحمل بالتأكيد تهديداً فعلياً لسيادة الدول المعنية. وتستند هذه التدخلات إلى مبدأ لايزال محط جدال كبير، وهو أنه لا يحق لحكومة أي دولة التستر وراء السيادة الوطنية لخرق حقوق الإنسان أو الحريات الأساسية لسكانها.[27] وسنعود لاحقاً لمعالجة تناقضات هذا المبدأ عندما نتعرض لمبدأ التدخل الإنساني في الفصل السابع.

خلاصة

مرّ مفهوم السيادة منذ ظهوره بتطورات كبيرة، ولعل أكبر معالم هذا التطور هو أولاً مفهوم السيادة المطلقة المرتبطة بشخص الحاكم، والتي نظّر لها بشكل خاص توماس هوبز في كتابه *Leviathan* (1650)، وثانياً السيادة الشعبية التي تعكسها كتابات جان جاك روسو التي ألهمت الثورة الفرنسية لعام 1789، وأخيراً السيادة الوطنية التي شهدت بدورها تطورات كثيرة فرضتها ضرورة التكيف مع تطور النظام العالمي.

لقد كانت كل مرحلة من مراحل تطور النظام العالمي تستدعي فهماً جديداً للسيادة يختلف إلى هذا الحد أو ذاك عن الفهم السابق، وأصبحت السيادة الوطنية

اليوم تعني شيئاً آخر مختلفاً عما كانت تعنيه منذ عقود قليلة، وهذا ما يجعل الحاجة ملحة إلى مقترَب جديد للسيادة يتناسب والواقع العالمي الجديد.

خلاصة القول أن مفهوم السيادة يتحول ولا يتآكل بفعل عملية العولمة، ويتحول شكل السيادة - بحسب كانيشكا جاياسوري - تبعاً للتحول الجوهري لبنية العلاقات الاقتصادية والاجتماعية؛ لأنها ليست ثابتة، بل تخضع للبنى الأساسية لهذه العلاقات.[28] ويسجل نيل ماكروميك من جهته أن الدلالة الحقيقية للاتحاد الأوربي تتمثل في إعادته تشكيل السيادة بالصورة التي تسمح له بمواجهة النماذج التقليدية، ولتقوية فهمنا للقانون الداخلي والنظام السياسي.[29]

الفصل الخامس

الدولة الوطنية وشبح العولمة الاقتصادية

منذ أن بدأت المعالم الأولى لظاهرة العولمة تغزو شيئاً فشيئاً مسرح التفاعلات الاقتصادية والمالية، افترقت رؤى الباحثين حول تقييمهم لأهمية تأثير هذه الظاهرة على كيان الدولة الوطنية ووظائفها الأساسية وقدرتها على تحمل ثقل تيار الاقتصاد "المعولم" وسرعته، وقد تنوعت هذه الرؤى بشكل كبير لتشكل فسيفساء من وجهات النظر المتنوعة التي تتفاوت في تفاؤلها وتشاؤمها. ولاستقراء بعض مظاهر التفاعل بين الدولة الوطنية وظاهرة العولمة الاقتصادية، سأستعرض وجهتي النظر الأساسيتين في هذا المجال، وهما: وجهة النظر المناصرة لوجود العولمة الاقتصادية وتأثيرها؛ والرؤية المتشككة في وجود هذه الظاهرة وأهميتها.

أنصار العولمة الاقتصادية

يشكل انفلات سلطة الضبط الاقتصادي من الدولة الوطنية وانتقاله إلى الشركات والتكتلات الاقتصادية - بحسب أنصار العولمة الاقتصادية - جوهر العولمة الاقتصادية التي تفترض أن العالم قد أصبح وحدة اقتصادية واحدة تحركها قوى السوق التي لم تعد تحكمها حدود الدولة الوطنية، وإنما تعتمد على مجموعة من المؤسسات المالية والتجارية والصناعية العابرة للجنسيات.[1] ويزعم جونثان بِراتون وآخرون[2] أن العولمة تتضمن:

1. امتداداً جغرافياً واسعاً لنظام التجارة العالمية وشبكاتها.

2. كثافة عالية للتدفقات والتفاعلات العالمية.

3. تأثيراً كبيراً لهذه التدفقات على العلاقات الاجتماعية المحلية وعلى الفاعلين في هذه العلاقات.

4. درجة عالية في الشبكات والبنى التحتية القائمة لتسهيل هذه التفاعلات.

وعليه، فإنهم يفسرون العولمة الاقتصادية باعتبارها تضم «ارتفاع النشاط الاقتصادي العالمي الانتشار، وكثافة التدفقات والأنشطة الاقتصادية عبر المجتمعات وبين الشعوب، بمعنى أن هذه العملية تشمل نمواً في كل من الامتداد والكثافة».[3]

إن ما يميز العصر الحاضر عما سبق - بحسب أوهماي - هو وجود اقتصاد عالمي وحيد يتجاوز الأقاليم الاقتصادية الكبرى ويدمجها؛[4] حيث لم تعد الأسواق التجارية والمالية العالمية موحدة فحسب، بل خارجة عن تحكم كل دول العالم بما في ذلك أكبرها وأكثرها غنى أيضاً.[5] فـ«إذا كانت الدول في الماضي هي المتفوقة على الأسواق، فاليوم أصبحت الأسواق هي المتفوقة على حكومات الدول. ويظهر تراجع سلطة الدول في الانتشار المتنامي لسلطة باقي المؤسسات والمنظمات والهيئات المحلية والإقليمية، وأيضاً في وجود عدم التماثل بين الدول الكبرى التي تملك قوة بنيوية والدول الضعيفة التي تفتقر إليها».[6]

ومن أبرز مخاطر هيمنة السوق على الدولة وداخلها إضعاف الشعب، وإغلاق الفضاءات السياسية، وتهميش إضافي للمهمشين.[7] وينشئ هذا الاقتصاد العالمي «انفصالاً جوهرياً بين المؤسسات السياسية الوطنية وسياستها في مراقبة الوقائع الاقتصادية، وبين القوى الاقتصادية العالمية التي يتعين مراقبتها. وبدلاً من عالم تقود فيه السياسات الوطنية القوى الاقتصادية، يوجِد الاقتصاد العالمي الأحدث

عالماً تملي فيه القوى الجيواقتصادية فوق الوطنية السياسات الاقتصادية. ومع عملية التـدويل فقـدت الحكومـات الوطنيـة الكثـير مـن الآليـات التقليديـة للرقابـة الاقتصادية».[8] علاوة على ذلك، فإن المؤسسات الدولية المتعددة الأطراف التـي لهـا اختصاصات مرتبطة بالإشراف على الاقتصاد العالمي - خـصوصاً مجموعـة الـثماني الكبار، وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، ومنظمة التجـارة العالميـة - تعمـل بشكل واسع في «تغذية حضارة الـسوق العالميـة» الناشـئة. في هـذا العـالم الـسريع التقلب، تحولت الدولة الوطنية إلى «نماذج انتقالية للتنظيم والضبط الاقتـصاديين»، نظراً لأنها لا تستطيع ضبط اقتصادياتها الوطنية وتنظيمها بما فيه الكفاية.[9]

أما في الجانب المالي (سوق المال) فـترى ساسـكيا ساسـن أن تحريـر الأسـواق المالية الداخلية وتحرير تدفقات رأس المال الـدولي وشـبكات الحاسـوب وتقنيـات التواصل، كل هذا يسهم في نمو هائل في الأسواق الماليـة. فمنـذ عـام 1980 نمـت القيمة الإجمالية للأصول المالية في سوق المال العالمية مـن حيـث الـسرعة بـضعفين ونصف، مقارنة بمجموع الناتج الداخلي الخام لجميع الدول الصناعية الغنيـة. كـما أن حجم التجارة في العملات والسندات والأسهم ارتفع خمسة أضعاف؛ ذلـك أن سوق المال العالمية أعطت للأموال إمكانية التدفق في أي اتجاه دون اعتبار للأصل أو الحدود الوطنية.[10]

تشكل إقامة سوق المال العالمية تمركزاً لقوة قادرة على التـأثير عـلى الـسياسات الاقتصادية للحكومات الوطنية وعلى بقية السياسات الأخرى، وقد صـارت هـذه الأسواق تمارس الآن وظائف الرقابة المرتبطـة بالمواطنـة، بحيـث تـستطيع إسـقاط السياسات الاقتصادية للحكومات أو إقرارها، وبإمكانها أيضاً أن تدفع الحكومات

لتتخذ قرارات معينة دون أخرى، ويصوت المستثمرون بـ"أقدامهم" عبر تحركهم السريع داخل الدول وخارجها، وغالباً بأرقام هائلة من الأموال. ورغم أن هذه الأسواق مختلفة تماماً عن الناخبين السياسيين، فإنها تبدو كنوع من الناخبين الاقتصاديين العالميين المتجاوزين للحدود.[11]

يقدم فنسنت كابل خلاصة موجزة للتفاوت القائم بين الأسواق المالية العالمية والفاعلية الاقتصادية المتاحة للدول، ويخلص إلى أن حجم المبادلات التجارية التي تتم في المراكز المالية العالمية تفوق تريليون دولار في اليوم، أي أكثر من المخزون الإجمالي لاحتياطات المبادلات التجارية الخارجية لدى جميع الحكومات،[12] والنتيجة هي ما اصطلح عليه فريد بلوك بـ«دكتاتورية الأسواق المالية الدولية»، وأي دولة تمارس سياسات «غير حكيمة» من وجهة نظر تجار المال الخواص ستعاقب بتراجع قيمة عملتها ودخولها في انكماش مالي.[13]

ويخلص أنصار هذا التحليل إلى أن انتقال الثقل الاقتصادي من المستوى المحلي إلى المستوى العالمي يفرض على الدولة صياغة سيادتها وسلطاتها ووظائفها، خصوصاً في مجال رسم السياسات الاقتصادية وتوجيهها. فعلى المستوى الدولي تفرض العولمة الاقتصادية تحويل كل شيء إلى سلعة قابلة للاتجار دولياً، فكل شيء معرَّض للبيع في ظل العولمة. أما على مستوى الدولة، فإن المطلوب أن تكون الدولة متقلصة إلى الحد الأدنى لكي تتحول إلى مؤسسة مهمتها تسهيل عمليات العولمة وتسييرها في مجالات الإنتاج والاستثمار وتحركات رؤوس الأموال.[14] ونظراً لأهمية السياستين الصناعية والتجارية بالمقارنة مع السياستين الخارجية والدفاعية، أصبحت الدول مضطرة، بسبب التغير البنيوي، للبحث عن الروابط التجارية بدلاً من الروابط العسكرية.

وجهة النظر المتشككة في العولمة الاقتصادية

خلافاً لتلك النظرة التي تعكس رؤية تشاؤمية لمستقبل الدولة في ظل تأثير العولمة البالغ على سيادتها الاقتصادية، تشكك كتابات كثيرة في قدرة العولمة الاقتصادية على التدمير النهائي لسلطة الدولة الرقابية في مجال الاقتصاد الدولي. ومن أبرز هذه الكتابات كتاب *Globalization in Question: The International Economy and the Possibilities of Governance* (العولمة محط تساؤل: الاقتصاد الدولي وإمكانيات الحِكامة) لكل من بول هرست وجراهام تومبسون، الذي أسال - ولم يزل - مداداً كثيراً وأثار نقاشاً واسعاً عند صدوره. يعتبر الكاتبان أن دراسة الإحصائيات حول التجارة العالمية تكشف أن العولمة كانت أكثر تطوراً في بداية القرن العشرين مما هي عليه الآن، وأنه في عام 1900 وحتى خلال نهاية القرن التاسع عشر كانت هناك تجارة دولية أكبر من نظيرتها اليوم. ويبين الكاتبان أن اقتصاديات كل من المملكة المتحدة وهولندا كانت أقل انفتاحاً عام 1995 مما كانت عليه عام 1913 .[15]

أضف إلى ذلك أن مراقبة الدولة للقضايا الاقتصادية - كما يدعم ذلك ستيفان كراسنر بالدلائل - كانت في الذروة المفترضة للدولة الإقليمية التي سادت في القرون الماضية أقل شمولية بكثير مما هي عليه اليوم.[16] كما أن اتجاهات متشابهة للاندماج المتصاعد للاقتصاد العالمي الحالي حدثت مع نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، وقد عملت التحولات التكنولوجية على تقليص كبير للحدود نحو التكامل الدولي بعد اكتشاف التلغراف والاتصال عبر المحيطات.[17] وهذه المسيرة الطويلة لم تؤد إلى تعثر الدولة أو التآكل التام لحدودها ولسلطاتها الرقابية، بل استطاعت الدولة أن تتكيف دوماً مع ما يحمله تطور البشرية من تحديات دون أن ينتقص هذا من سيادتها شيئاً.

ويرى كل من هرست وتومبسون أن السيرورة الاقتصادية العالمية الحالية يمكن وصفها بشكل جيد باعتبارها تدويلاً internationalization أكثر منها عولمة؛ لأن هناك اختلافاً واسعاً بين اقتصاد عالمي تام واقتصاد عالي التدويل تتعامل فيه أغلب الشركات انطلاقاً من قواعدها في الاقتصاديات الوطنية البعيدة.[18] فمازالت العمليات الاقتصادية على المستوى الوطني تتميز بالمركزية، كما أن الاقتصاد العالمي مازال نظاماً "بين-وطني" inter-national موسوماً بالتنافس بين الشركات القائمة على الأساس الوطني،[19] لأن الشركات تبحث وطنياً عن الربح انطلاقاً من الدول الوطنية والجماعات الوطنية باعتبارها تنظيمات اجتماعية، وأيضاً انطلاقاً من الثقافة التجارية الوطنية؛ وتبحث دولياً عن الأمن والاستقرار في السوق المالية والتجارة الحرة.[20] فلم يكن النظام التجاري قط نظاماً منفصلاً بقوانينه الخاصة. وعلى الأصح، فإن تعبير "الاقتصاد الدولي" مرتبط بالتفاعل المركب فيما بين العلاقات الاقتصادية والعمليات السياسية[21] التي تحكمها اتفاقيات الدول الوطنية الكبرى[22] أكثر من ميادين القوتين (قوى السوق العالمية والشركات عبر الوطنية) غير الخاضعة نسبياً للتحكم.[23]

ويدَّعي كل من هرست وتومبسون أن الوظيفة المركزية للدولة الوطنية الآن هي توزيع قوى الحِكامة المعقدة والمتعددة نحو الأعلى، على الوكالات الدولية والتكتلات التجارية مثل الاتحاد الأوربي، ونحو الأسفل على باقي الوكالات الجهوية والفرعية، للتنسيق والتنظيم الاقتصاديين لتجنب تآكل الحِكامة على كل المستويات.[24]

وتجدر الإشارة إلى أن كل البنى التنظيمية والوكالات الدولية والسياسات المشتركة أنشئت الآن؛ لأن الدول الوطنية الكبرى متفقة على إنشائها ومنحها

الشرعية، مما يعني أن الدول الوطنية مازالت تحتفظ بالسلطات على الشعب، وتنظّم سكانها،[25] وأنها أيضاً هي المصدر الأساسي للمشروعية، والحامية لدولة القانون التي هي بدورها ضرورية لعملية التدويل.[26]

وعلاوة على ذلك، فإن الدول الوطنية تشتغل أقل باعتبارها منظّماً للاقتصاد الوطني الكلي وكهيئات سيادية، وتعمل أكثر باعتبارها عناصر في السياسة الدولية، بشرعنة آلية الحِكامة فوق الوطنية وعبر الوطنية من خلال الارتباط بالقانون؛[27] حيث يظهر دور الدولة في اقتراح أشكال الحِكامة وإضفاء الشرعية عليها ومراقبتها.[28] والاقتباس الآتي يوضح جيداً موقف كلٍّ من هرست وتومبسون: «هذه الأنظمة والاستراتيجيات المؤسساتية [على المستوى الدولي والوطني والإقليمي] يمكن أن تضمن الحد الأدنى للحِكامة الاقتصادية الدولية... إذا تم تلقين آليات الحِكامة وإعادة التنظيم الدوليين، عندئذ يكون دور الدول الوطنية محورياً، ولم يكن ينظر لفترة طويلة إلى الدول الوطنية كسلطات "حاكمة" قادرة على فرض النتائج على كل أبعاد السياسة داخل إقليم معين عبر سلطاتها الخاصة، بل كموضع يمكن انطلاقاً منه اقتراح أشكال الحِكامة وشرعنتها ومراقبتها. لقد صارت الدول الوطنية الآن أحد أصناف السلطات والوكالات السياسية في نظام معقد للقوة من المستويات العالمية إلى المستويات المحلية، لكنها تملك مركزية بفضل علاقاتها بالإقليم والسكان».[29]

باختصار، بالنسبة لكل من هرست وتومبسون، فإن العولمة عملية تدويل للاقتصاديات الوطنية، وأن دور الدولة الوطنية هو دعم هذه العمليات باعتبارها مصدر مشروعيتها وشرعيتها أكثر من كونها منظّماً للاقتصاد الكلي الوطني.

خلاصة

تبين تجربة دول شرق آسيا بوضوح إمكانية وجود ترابط إيجابي بين «تمركز عالٍ للدولة» والنجاح في الاقتصاد المعولم، ووجود هذا الارتباط الإيجابي معناه أن الاعتقاد الواسع الانتشار الحالي بأن التمركز المؤسساتي للدولة يتناقض مع العولمة يجب تفسيره في إطاره الأيديولوجي للنظام العالمي الجديد.[30]

ويرى بيتر إفانس أن تبعية الدول بدرجة أكبر للتجارة لا تعني كسوف الدولة، وهذا ما تؤكده الإحصائيات عبر الوطنية الكثيرة التي توحي بأن الاعتماد الكبير على التجارة يعزز مركز الدولة؛ لأن اتساع مجال التجارة العالمية يرافقه دائماً دور كبير للدولة. علاوة على ذلك، فإن إلقاء نظرة على المجتمعات التي حققت نجاحاً اقتصادياً كبيراً خلال السنوات الثلاثين الأخيرة يظهر أن المستوى العالي من الدولتية high statenes يمكن أن يكون امتيازاً تنافسياً في الاقتصاد المعولم؛[31] إذ إن «السوق المتنامية تنشئ الحاجة إلى سلطة متنامية».[32]

من جانب آخر، يرى البعض أن بروز المنظمات التجارية الإقليمية والدولية سيقوي الدولة الوطنية، من خلال تقويته للسلطة التنفيذية، وإعادة إنعاش دولة القانون،[33] أما عالم التجارة فسيظل دائماً تابعاً للتنظيم الوطني، مهما يكن أصل هذا التنظيم.

وبناء على ما سبق، فإن الاقتصاد الحر والأسواق المنفتحة لا يستلزمان بالضرورة الغياب التام للدولة عن النظام الاقتصادي، بل يجب أن يكون هناك تكامل بين الدولة والقطاع الخاص، وأن يكون تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية بوسائل جديدة ناجعة لتحقيق مستويات عالية في نمو الناتج الوطني، وتوفير الخدمات الأساسية في المجالات الاجتماعية والتربوية والأمنية، ولا يمكن ترك

هذه المجالات لأهواء اقتصاد السوق الذي غالباً ما يقدم لها أجوبة قاسية وغير عادلة. في الواقع يشكل كل من اقتصاد السوق والدولة نظامين متوازيين، ليس لهما نفس الغاية ولا نفس الزمان ولا نفس المكان، ولاسيما مع تنامي التوجه الرامي إلى تقليص خطير للوظيفة الاقتصادية للدولة. وقد أظهرت التجارب السياسية في الضبط الاقتصادي والخوصصة أن السوق لا تستطيع أن تنظم كل شيء، فإذا كانت تضمن نبض النشاط الاقتصادي، فإنها لا تستطيع أن تحقق رغبات العدالة والصحة والتعليم والقضاء والأمن والدفاع.

الفصل السادس

الدولة الوطنية والتفاعلات عبر الوطنية

يصنف كل من جوزيف ناي وروبرت كوهين التفاعلات العالمية الجديدة بأنها نظام «اعتماد متبادل معقد»،[1] ويجزمان بأن للفاعلين الجدد تأثيراً عظيماً على حالة العلاقات الدولية، وأنهم سيشكلون تحدياً لنظرية سيادة الدولة؛ ذلك لأن «القنوات المتعددة للتفاعل» بين الدول - في نظرهما - تجعل الحدود الإقليمية والوطنية، التي هي ضرورية لسيادة الدولة، مخترقة وغير فاعلة، ومن ثمة فإن هؤلاء الفاعلين الدوليين الجدد سيقومون بتعرية السيادة.

لقد اختلفت المقترَبات التي تناولت بالمعالجة ظاهرة التفاعلات عبر الوطنية، فنجد مثلاً مقترَب توماس رايس[2] الذي يرى أن دراسة هذه التفاعلات تؤكد اتجاهاً جديداً للعلاقات الدولية يقوم على أساس انقسام الدولة/ المجتمع. أما مقترَب روبرت كوكس[3] فينصبُّ على نماذج اتخاذ القرار الدولي: من يصنع القرار؟ وكيف؟ آخذاً في الاعتبار تراجع الدولة وتشتت السلطة. هذا المقتربَ الثوري يبدو متميزاً لأنه يدرس بنية النظام الدولي من الأسفل، مفنداً التحليلات التي تعطي الأهمية لدور الفاعلين التقليديين. ويبحث كوكس أيضاً إدراج جميع الفاعلين، بغض النظر عن قدراتهم، في تحليله من أجل فهم التأثير الحقيقي للشبكات على العملية القرارية على الصعيد الدولي.

المنظمات غير الحكومية

تأخذ المنظمات غير الحكومية الطابع غير الحكومي لكونها لا تتكون من الدول كالمنظمات الدولية، بل يؤسسها الأفراد، وهي بحسب تعبير مارسيل ميرل «كل

تجمع أو رابطة أو حركة تأسست بصفة دائمة من قبل أفراد ينتمون إلى دول مختلفة، من أجل تحقيق أهداف غير ربحية».[4] وقد عرّفها المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة بطريقة سلبية لا تتناول طبيعتها وأبعاد وظيفتها؛ حيث وصفها بأنها «المنظمات التي لا تنشأ عن طريق اتفاق بين الحكومات».[5] تبعاً للتصنيفات التقليدية. وتنقسم المنظمات العالمية إلى فئتين: المنظمات الحكومية أو البين-حكومية (IGOs)، والمنظمات غير الحكومية (NGOs). تتضمن المجموعة الأولى المنظمات التي تؤسسها الدول الوطنية، أما المجموعة الثانية فلا تنشئها الدول الوطنية، وإنما تنشأ من قبل مجموعات معينة من الأفراد المتطوعين أو من قبل قوى اجتماعية معينة، وليست تابعة رسمياً لأي دولة وطنية، وإنما هي منظمات عبر وطنية. وهذا الصنف هو الذي يهمنا في هذه الدراسة باعتبار أن الصنف الأول موجه من قبل الحكومات، وليس في نهاية المطاف إلا أداة في أيدي الدول الوطنية.

وتتدخل المنظمات غير الحكومية في مختلف قطاعات الحياة الاجتماعية والسياسية والقانونية والعلمية والرياضية والدينية والإنسانية، وتمارس أنشطتها وفق القوانين الداخلية للدول التي تحتضن مقارها. وإلى جانب المنظمات غير الحكومية التقليدية، ظهرت حديثاً منظمات غير حكومية ذات نزعة إنسانية وبيئية هدفها التدخل في السياسة الداخلية للدول (منظمة العفو الدولية، منظمة أطباء بلاحدود، السلام الأخضر...) اعتماداً على مساندة الرأي العام العالمي.

وقد شهد عدد هذه المنظمات تطوراً كبيراً منذ ظهور الجيل الأول منها؛ فمع فجر القرن العشرين تم إحصاء 180 منظمة غير حكومية، وفي عام 1960 وصل عددها إلى 1255 منظمة غير حكومية، وفي بداية التسعينيات من القرن العشرين بلغت 6000 منظمة، وتضاعف عددها أربع مرات عام 1999 ليصل إلى 26000.[6]

في البداية، كان أغلب المنظمات غير الحكومية تملك مقارها المركزية في القارة الأوروبية وقليل منها في قارة أمريكا الشمالية، ليمتد تنظيمها المركزي بعد ذلك إلى باقي القارات. وقد شمل تكاثر المنظمات غير الحكومية كل مجالات النشاط الإنساني: السياسي والاجتماعي والنقابي والعلمي والصحي والتقني والديني والرياضي والسياحي.

اعترف برنامج قمة الأرض لعام 1992 الذي انعقد في ريو دي جانيرو بأهمية أنشطة المنظمات غير الحكومية، ليس فقط بمشاركة ممثلي بعض المنظمات غير الحكومية الدولية (INGOs) كمستشارين في الوفود الرسمية، بل أيضاً بتنظيم «مؤتمر عالمي» للمجموعات البيئية غير الحكومية موازٍ للمؤتمر الرسمي، حضره أكثر من 2400 ممثل للمنظمات غير الحكومية في العالم.[7]

تتحرك المنظمات غير الحكومية العالمية عبر العالم متجاهلة الحكومات الوطنية؛ حيث تنخرط مباشرة في السياسات العالمية دون وساطة الدول الوطنية. وتقوم بجمع المعلومات ونشرها عبر الاستعمال المباشر لوسائل الإعلام من أجل تشكيل الوعي الوطني والعالمي وتنميته، والتجنيد الفعال للأفراد، ودعم الشبكات عبر عمليات تفاعل وحوار اجتماعي يومي، ويؤدي هذا كله إلى فتح فضاءات جديدة للمشاركة السياسية، وفي هذه الحالة تفقد الحكومات دورها التقليدي باعتبارها الممثل الوحيد لمن تحكمهم، وهذا يضعف جزئياً ادعاءها المشروعية.[8] وتملك المنظمات غير الحكومية ثلاثة مصادر قوة أساسية تسمح لها بالتواصل الجيد مع العالم الخارجي والتأثير في اتجاهات الرأي العام العالمي تفتقدها الحكومات؛ وتتمثل هذه المصادر في المصداقية، والخبرة، والشبكات الملائمة. ذلك أن الشعب سرعان ما يشكك في الحوافز التي تقف وراء قرارات الدول، سواء كانت سياسية أو اقتصادية

أو غيرها، بينما تملك المنظمات غير الحكومية (كمنظمة العفو الدولية ومنظمة هيومان رايتس واتش وأُكسفام وغيرها) سمعة ثابتة حول استقلاليتها ومصداقيتها الكبيرة نظراً لإسهامها الفاعل في مختلف ميادين التنمية الإنسانية. نذكر على سبيل المثال، أن هذه المنظمات غير الحكومية تقدم حالياً الدعم للتنمية أكثر مما تقدمه الأمم المتحدة،[9] ففي عام 1992 رصدت المنظمات غير الحكومية لمساعدة الدول النامية مبلغ 2.8 مليار دولار، وهو رقم يفوق ما حوله نظام الأمم المتحدة لهذه الدول.[10]

غير أن هذا الدور المتنامي للمنظمات غير الحكومية لا يعني بالضرورة تراجع أهمية مركز الدولة على المسرح العالمي. قد تمارس المنظمات غير الحكومية في بعض الحالات، ولاسيما عندما تكون الدولة ضعيفة، تأثيراً كبيراً على الحياة الاقتصادية والاجتماعية لبلد ما، غير أن المنظمات غير الحكومية، كقاعدة عامة، تشتغل في ميادين قطاعية محددة؛ فهي على عكس الأحزاب في الإطار الوطني، ليس لها طموح إلى الاستيلاء على السلطة، ولا ترغب في المشاركة في إدارة الشؤون العامة بشكل مباشر، فمجال نشاطها السياسي محدود جداً، ولا توجد أي منظمة غير حكومية تبحث لاحتلال أو توظيف المجال السياسي كله.

يضاف إلى ذلك أن المنظمات غير الحكومية تابعة للنظام القانوني للدول ولقوانينها الخاصة بالتعاون الدولي، وتفتقر إلى مركز قانوني محدد، كما تعوزها الشخصية القانونية والأهلية الدولية، فهي تمارس أنشطتها في ظل القانون الوطني للدولة التي تحتضن مقارها، ويسري عليها نفس المركز القانوني للأشخاص المعنوية في القانون الخاص، وهذا ما يعيق عملها إلى حد كبير، حيث لا تكون دائماً في مأمن من الضغوط، ولاسيما عندما يتعارض عملها مع السياسات الحكومية للدول،[11] ومن ثم فهي في حاجة دائمة إلى مساعدة الدولة ودعمها، ولا تستطيع أن تتطور من

دون ذلك. ولعل أهم مثال تلك المؤتمرات الدولية الكبرى التي نظمت تحت رعاية الأمم المتحدة خلال العقود الأخيرة (ريو دي جانيرو، بكين، القاهرة، ديربان، جوهانسبرج...إلخ)، فما كان للمنظمات غير الحكومية أن تحظى بصوت في هذه المؤتمرات لولا الدعم المؤسساتي والسياسي والمالي من الحكومات، ولاسيما حكومات دول الاتحاد الأوربي والولايات المتحدة الأمريكية. هذا النوع من المنظمات لا يمكن أن يتخلص من سيادة الدولة ونفوذها، ولا يستطيع أن يتحرر من مظاهر السلطة والهيمنة التي تطبع السياسة الدولية. كما أن تأثير المنظمات غير الحكومية يرتبط بالبنية السياسية والاجتماعية التي تمارس فيها نشاطها، وعليه فمن الطبيعي أن يكون التأثير السياسي لحركات «السلام الأخضر» مثلاً أقوى داخل الاتحاد الأوربي منه في كل من أفريقيا أو آسيا.

لن نجانب الصواب إذا قلنا إن المنظمات غير الحكومية - رغم ما بلغته من قوة وتنوع - لا تشكل سوى أداة للضغط، ولا تملك القدرة على منافسة الدولة نداً لند، غير أن أهميتها المتنامية تفرض على دارسي العلاقات الدولية مراجعة تصوراتهم النظرية، وتطوير نظريات أكثر تفسيرية للواقع العالمي الحالي، مع الأخذ في الاعتبار الأبعاد الجديدة في النظام العالمي التي تم تجاهلها كثيراً في الماضي.

الدولة الوطنية والشركات المتعددة الجنسيات وجهاً لوجه؟

الشركات المتعددة الجنسيات - عكس المنظمات غير الحكومية - هدفها الربح، وهي تملك جنسية دولة معينة وتتبعها فروع في باقي الدول، وتمارس أنشطة إنتاجية عالمية لكن مركز قراراتها موحد.

رغم أن الهدف الأول للشركات المتعددة الجنسيات هو زيادة أرباحها إلى المستويات القصوى، فإنها قد أصبحت اليوم تقوم أيضاً بوظائف سياسية خطيرة، وتفرض وجهات نظرها على الدول الضعيفة، وحتى القوية أحياناً، عبر آليات الضغط التي تملكها، مستغلة وزنها الاقتصادي المتعاظم، ليشهد العالم الرأسمالي مرحلة انعطاف كبرى، تمثلت في المواجهة بين قوتين عملاقتين: القوة السياسية للدول، والقوة الاقتصادية للشركات المتعددة الجنسيات.[12] وقد تنبأ أحد الباحثين بأنه بينما كانت هذه الشركات في القرن العشرين تشارك في عالم الدول الوطنية، فإنه في القرن الحادي والعشرين ستشارك الأمم في عالم الشركات المتعددة الجنسيات.[13]

وربما يعد الدور الذي قامت به شركة IT&T الأمريكية في الانقلاب العسكري الذي أطاح بالرئيس الشيلي المنتخب سلفادور أليندي[14] المثال الأكثر رمزية للتأثير السياسي لهذه الشركات في دول الاستقبال. ويمكن أن نذكر أيضاً الحالات التي تتاجر فيها هذه الشركات سراً مع دول تحت الحصار أو بلدان ليست لها علاقات طيبة مع حكوماتها، ولعل أحدث مثال على هذا ما كشف عنه تقرير لجنة التحقيق الدولية المستقلة بشأن تطبيق "برنامج النفط مقابل الغذاء" (من عام 1996 إلى عام 2003) الذي فرضته الأمم المتحدة في إطار العقوبات الشاملة التي فرضت على النظام العراقي خلال التسعينات من القرن الماضي؛ إذ كشف التقرير أن حوالي 2200 شركة عالمية كبرى (أوربية وأمريكية على وجه الخصوص)[15] خرقت هذا الحصار الاقتصادي وأخلّت ببنود "برنامج النفط مقابل الغذاء"؛ إذ كانت تدفع عمولات مالية ورشوة للنظام العراقي بلغت 1.8 مليار دولار، بغرض الحصول على عقود في هذا البرنامج. وحول عمليات الرشوة الكبرى التي قامت بها هذه الشركات، نذكر أن الأبحاث التي أجريت حول ما عرف بفضيحة

ووترجيت كشفت أن المكافآت الخارجية التي صرفتها حوالي 100 شركة أمريكية كرشوة قدّرت بـ 100 مليون دولار،[16] وهناك مثال آخر يتعلق بشركة جلف أويل Gulf Oil الأمريكية التي اعترف رئيسها في استجوابه أمام لجنة مجلس الشيوخ الخاصة بالشركات المتعددة الجنسيات، أن شركته أنفقت 4 ملايين دولار كـ"مساعدات سياسية" لدعم الحزب الجمهوري الديمقراطي في كوريا الجنوبية أثناء انتخابات عامي 1966 و1970. [17]

ولقد برز خلال السنوات الأخيرة جيل جديد من هذه الشركات الكبرى كقوة اقتصادية موازية للدول، بل إن حجم تعاملاتها يفوق قدرات الدول المتوسطة، وهذا ما تعكسه الحقائق الآتية:

1. ضمن أقوى مئة وحدة اقتصادية في العالم، توجد 51 شركة و49 دولة، بمعنى رجحان ميزان القوة عددياً لصالح الشركات المتعددة الجنسيات على حساب الدول. أما من الناحية الكمية (الوزن الاقتصادي) فحدث ولا حرج، فمثلاً مجموع مبيعات شركة جنرال موتورز أكبر من الناتج الوطني الخام لبلد مثل المملكة العربية السعودية أو تركيا أو بولونيا، ولا يمكن بأي حال مقارنته بالدول الأفريقية.[18]

2. شركة Wal-Mart – وهي الشركة رقم 12 في ترتيب الشركات المئة الأقوى في العالم – يفوق حجم معاملاتها 161 دولة؛ منها إسرائيل وبولونيا واليونان،[19] وميتسوبيشي اليابانية يفوق حجم معاملاتها رابع أكبر دولة من حيث عدد السكان في العالم وهي إندونيسيا، وشركة فورد الأمريكية يتجاوز حجم معاملاتها دولة جنوب أفريقيا، أما شركة تويوتا اليابانية فيفوق حجم معاملاتها دولة النرويج.

3. مجموع مبيعات الـ200 شركة الأقوى في العالم، يفوق بكثير ربع النشاط الاقتصادي العالمي. وقد تطور نصيب هذه الشركات المئتين في النشاط الاقتصادي العالمي بشكل سريع خلال العقدين الأخيرين، ففي عام 1982 كان مجموع مبيعات هذه الشركات المئتين يعادل ما نسبته 24.2٪ من الناتج الداخلي الخام العالمي، وفي بداية القرن الحادي والعشرين وصلت هذه النسبة إلى 28.2٪ من الناتج الداخلي الخام العالمي.[20]

4. مجموع مبيعات الـ200 شركة الأقوى في العالم، أكبر من مجموع اقتصاديات كل دول العالم [191 دولة في الفترة 2002-2006] باستثناء تسع دول، فهو يتجاوز اقتصاديات 182 دولة؛ فإذا أسقطنا من الحساب الناتج المحلي الخام للدول التسع الأقوى في العالم (وهي: الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وألمانيا وفرنسا وإيطاليا والمملكة المتحدة والبرازيل وكندا والصين الشعبية) فسيكون مجموع الناتج المحلي الخام للدول الـ 182 الباقية هو 6.9 تريليونات دولار أمريكي، بينما يصل مجموع مبيعات الـ200 شركة الأقوى في العالم إلى 7.1 تريليونات دولار.[21] وما يدل على ذلك أن رأس مال شركة واحدة من الشركات العالمية العملاقة يفوق إجمالي الدخل القومي لعشر أو خمس عشرة دولة أفريقية مجتمعة، وهو ما يجعل هذه الكيانات في وضع أقوى من الدول،[22] يضاف إلى هذا أن كل واحدة من الشركات العالمية المئة الرئيسية في العالم تبيع أكثر مما تصدِّره كل واحدة من الدول المئة والثمانين الأكثر فقراً في العالم.

5. تملك الـ 200 شركة الأقوى في العالم ضعف النفوذ الاقتصادي لأربعة أخماس الإنسانية الأكثر فقراً، بحيث تبقى الثروة الاقتصادية العالمية مركزة بين أغنياء العالم. وبحسب إحصائيات الأمم المتحدة، فإن 85٪ من الناتج المحلي الخام

العالمي يتحكم فيه خمس الإنسانية الأكثر غنى، فقط 15٪ هو الذي يتصرف في أربعة أخماس الإنسانية الأكثر فقراً. ومن ثمّ، فإن نصيب 4.5 مليارات نسمة من سكان العالم الفقراء لا يكاد يتجاوز 3.9 تريليونات دولار، بينما يصل الدخل الإجمالي لأقوى مئتي شركة في العالم إلى 7.1 تريليونات دولار.[23]

وتتحرك هذه الشركات على الصعيد العالمي وكأن العالم لم تعد له حدود سياسية أو جغرافية، متجاوزة بذلك الحواجز والقيود التقليدية على النشاط الاقتصادي والمالي والصناعي، فتجد مثلاً شركة كبرى كالأخطبوط الممتد في جميع جهات العالم ليس لها مقر واحد.[24] يتصور روبرت ريتش أن تشتيت العمليات عبر عدد متصاعد من المضاربات المشتركة، والأهمية المتنامية لأسواق رأس المال في التمويل، والخاصية المتعددة الجنسية في الإنتاج، .. وهلمّ جراً، تجعل الشركات جزءاً من "نسيج عالمي" يتحدى على نحو متصاعد تصنيف الأصل الوطني، ولا يقيم وزناً لأهمية حجم الشركة، ولا لبلدها الأصلي.[25] يعد جاك ميزونروج - الرئيس السابق لشركة IBM World Trade - أحد المناصرين الأوائل للفكرة التي تعتبر أن المستقبل يتوقف على الشركات العالمية التي تعمل وكأن العالم ليس له حدود حقيقة، أكثر من المنظمات المرتبطة ببلد معين. وقد لخصت مجلة **بيزنس ويك** *Business Week* الأمريكية هذه النظرة في عددها ليوم 14 أيار/ مايو 1990 بهذه العبارة المثيرة "الشركة بدون دولة" the stateless corporation.[26]

لقد طوّرت هذه الشركات منتجاتها، بحيث إن أدنى تغيير عليها يجعلها تباع في أي بلد من العالم، وتخطط لمنتجاتها وتوزعها لتتكيف مع سوق عالمية. فعلى سبيل المثال تكيف شركات ماكدونالد وجباتها لتتلاءم مع الحساسيات المحلية والممارسات الدينية؛ حيث نجد Big Macs تقدم خدماتها في "إسرائيل" بدون

جـبن، ونجـد في الهنـد Maharaja Macs التـي تعتمـد عـلى لحـم الخـروف وMcNuggets النباتية، وفي تركيـا يمكـن شرب اليوجـورت، وفي إيطاليـا يمكـن الحصول على القهـوة الـسريعة والمعكرونـة البـاردة، ونجـد في اليابـان Teriyaki Burgers، وفي النرويج تهيئ وجبات سريعة بحوت سليمان، ونجد الفرانكوفورتية والجعة في ألمانيا، وأما في الأروجواي فيهيأ الهامبورجر بالبيض.[27]

غـير أن هـذه الرؤيـة التـي تفـرط في تقـدير قـوة وتـأثير الـشركات المتعـددة الجنسيات تكتنفها بعض السطحية في تحليل آليات اشتغال هذه الـشركات وطبيعـة علاقاتها بالدول الكبرى التي تحتضن مقارّها المركزية، وفي حالات كثـيرة تـستعمل هذه الشركات من قبل الإمبريالية العالمية لتحقيق بعض الأهداف التي تعجز عنهـا بالوسائل السياسية الأخرى، وعادة ما تتطابق مصالح الشركات المتعددة الجنسيات ومصالح الدول الأصلية، وهذا ما تعكسه المقولة الشهيرة لتشارلي ويلـسون المـدير السابق لشركة جنرال موتورز «كل ما هو جيد لشركة جنرال موتورز هو جيد لباقي أمريكا».[28] وفي جميع الأحوال، فـإن أغلـب هـذه الـشركات تبقـي عـلى كثـير مـن خصائصها الوطنيـة، فقيادتهـا وإدارتهـا تنتمـي عمومـاً إلى بيئـة اجتماعيـة ـ ثقافيـة مطبوعة بالدول الأصلية.[29] فمعظم إنتاجها واستثمارها وتصديرها يتم انطلاقاً مـن مجالها الوطني. وبخلاف الـشركات التـي تنتمـي إلى بلـدان صـغيرة مثـل سويـسرا وهولندا والسويد حيث أسواقها محدودة،[30] فإن الشركات الألمانية واليابانية تحـافظ على جزء أساسي من استثماراتها وأنشطتها الإنتاجية في بلدانها الأصلية،...[31] كـما أن أغلب الشركات الكبرى مازالت تبيع حوالي ثلثي إنتاجها وتحتفظ بالجزء الأكبر من أصولها في أوطانها الأصلية.[32] ذلك أن الافتراض بأن الدولة الأصل لم يعد لها شـأن في عمل الشركات الكبرى يفتقد الصحة؛ لأن الشركة تظل عموماً مرتبطـة بعلاقـة

خاصة مع البلد الأم، حتى تكون قادرة على الاعتماد على الحكومة في الحصول على مساعدتها وحماية الأسواق الموجودة، ومساعدتها في ولوج أسواق جديدة. إضافة إلى هذا، فإن ثقافة الشركة المتعددة الجنسيات تميل دائماً للبقاء متطابقة مع مواطني البلد الأصلي للشركة.

شبكات التفاعل الاجتماعي

كانت الشبكات المحلية وعبر الوطنية أكثر أهمية من الشبكات الوطنية خلال العصور الوسطى، لكن مع تشكُّل نظام الدولة الوطنية عبر مختلف القرون صار الاقتصاد الرأسمالي عبر الوطني مقسماً وطنياً، وبالتالي ترسَّخ بقوة في الشبكات والقواعد والمؤسسات الوطنية، ومن هنا صارت الدولة الوطنية هي المؤسّسة بشكل جوهري لكل من الاقتصاديات الوطنية والدولية.[33]

ترى ليندا وايس أن العولمة بالمعنى الدقيق تعني تفسيراً متعدداً ومتداخلاً وواسعاً للاقتصاديات الوطنية إلى الدرجة التي تتراجع فيها أهمية الشبكات الوطنية والدولية بالنسبة لوزن الشبكات عبر الوطنية. وعليه، فإن مفهوم العولمة يحمل توسيعاً وتعميقاً للروابط الدولية إلى درجة تؤسس نوعياً شبكة عالمية جديدة للتفاعل الاجتماعي.[34] ويقدم ميشيل [35] تقسيماً ناجحاً لشبكات التفاعل الاجتماعي في النظام العالمي المعاصر، وذلك في خمس مجموعات، وهي:

1. الشبكات المحلية local.

2. الشبكات الوطنية national: تحيل هذه الشبكات بشكل خاص على العلاقات التي تتشكل بشكل خاص على المستوى الخاضع أو التابع للدولة الوطنية، مثل جماعات المساعدة الجهوية والمنظمات الإرهابية الداخلية.

3. الشبكات الدولية international: تستلزم هذه الشبكات علاقات بين شبكات وطنية و/ أو شبكات مؤسسة من قبل الدول، وتتضمن الأمثلة النموذجية للأولى فرق كرة القدم والشركات الكبرى، بينما يستلزم النموذج الثاني مؤسسات أكثر رسمية لتنظيم الشؤون الاقتصادية والعسكرية؛ مثل الاتحاد الأوربي وحلف شمال الأطلسي ومنظمة الأمم المتحدة.

4. الشبكات عبر الوطنية transnational: تعمل هذه الشبكات بمقتضى قدرتها في العمل دون أن تعير الاعتبار للحدود الوطنية ودون أن تتأثر بها. وتتضمن أمثلة هذا النوع الحركات الثقافية والطوائف الدينية، وقد يكون توسعها عابراً للقارات في مداه (مثل حركة الهيبي Hippy في الستينيات من القرن العشرين)، أو قد يكون تنظيمها محصوراً عبر دولتين متجاورتين أو أكثر (مثل حركة الأقمار The Moonies)، رغم ما يمكن أن يفهم من هذه الشبكات أنها تعم العالم، إلا أن ذلك ليس صحيحاً فهي ليست عالمية.

5. الشبكات العالمية global: تعمل هذه الشبكات على أساس كوني، فهي تشمل مزيجاً فسيفسائياً من الشبكات، من الحركات الاجتماعية (بيئية، إنسانية، اشتراكية...) إلى الأسواق المالية.

والسؤال الذي يطرح نفسه هنا هو: هل تشكُّل هذه الشبكات الاجتماعية تقويضاً للدولة الوطنية، وهل يعد ظهور هذه الحركات الاجتماعية العالمية نتيجة منطقية لعدم قدرة الدولة الوطنية على معالجة المشكلات الاجتماعية في الإطار الوطني؟

تقدم المناظرة القصيرة بين روبرت بوتنام وجول مجدال نقطة انطلاق جيدة، لنقاش هذه الإشكالية. يعتبر مجدال أن "المجتمعات القوية" تفضي إلى "دول

ضعيفة"، وأن أحد الشروط الضرورية لنشوء "دول قوية" هو «اضطراب مجتمعي كبير» يضعف بشكل خطير الرقابة الاجتماعية.[36] وعلى العكس من ذلك يذهب بوتنام – بناء على قراءته للعلاقة بين "رأس المال الاجتماعي" وفاعلية الحكومات الجمهورية في إيطاليا – إلى أن «الجمعيات المدنية تترافق بشكل كبير مع المؤسسات المدنية... مجتمع قوي، دولة قوية».[37]

إن الاختلافات بين بوتنام ومجدال إلى حد كبير نتاج تعريفاتهما المختلفة لـ"المجتمع القوي"، في الوقت الذي يركز فيه مجدال على الروابط العمودية والزبونية والعلاقات الأبوية القائمة على الروابط البدائية مثل العرق والنوع، فإن بوتنام يركز على «الجمعيات المدنية التي تنمي الروابط بين الأنداد الاجتماعيين، ورغم أن جذور هذه الروابط عميقة في التاريخ إلا أنها حديثة أكثر منها بدائية في الشكل».[38]

واستخلص البعض نفس الدروس من سياقات مختلفة جداً، بفحصه العميق لحالة أفريقيا التي شهدت لمدة طويلة تفككاً خطيراً لكل من مؤسسات الدولة والمجتمع المدني، فقد خلص نعوم كازان إلى «العلاقة التكافلية بين الدولة والمجتمع المدني».[39] وخلال أزمات السبعينيات والثمانينيات من القرن العشرين «عانت كل من وكالات الدولة والشبكات الاجتماعية من عمليات انفجار داخلي»،[40] ومقابل ذلك، عندما استعادت عافيتها بعد الأزمات التي تعرضت لها فإن «الظهور الجديد للمجموعات الاجتماعية الوسيطة» تزامن مع تحديد لقدرات الدولة وتأكيدها، وهذا ألقى الأضواء على الارتباط المحكم بين المجتمع والدولة».[41]

يكمن قصور التصورات التي تقابل الدولة بالمجتمع في إطار علاقة تضاد وتنازع في أن كلا الفضاءين يتضمن عوامل تكامل في الوظائف أكثر مما يتضمن من

عوامل التعارض، إذ يقومان على علاقة اتكاء متبادل، يحتاج فيها كل طرف إلى الآخر لأداء وظائفه، حيث لا يمكن الحديث عن دولة قوية بمجتمع ضعيف والعكس صحيح. ومن هنا، فإن الشبكات الاجتماعية العالمية، وحتى الداخلية، تشكل دعامات إضافية للدولة في أدائها وظائفها، ولاسيما مع ظهور تحديات عالمية جديدة لم تعهدها الدولة الوطنية من قبل، وتفرض مشاركة جميع الفاعلين غير الحكوميين وتعاونهم مع مؤسسات الدولة الوطنية لمواجهتها.

خلاصة

إن ادعاء الكثير من الأصوات نهاية الدولة الإقليمية في مواجهة الوكالات والعمليات الفوق وطنية، سببه أنها تطابق القوة السياسية وقدرة الحِكامة مع ادعاءات نظرية السيادة التي طُوِّرت لتقوية ظهور الدولة الحديثة. وتم تطوير هذه النظرية من قبل مفكرين من أمثال جون بودان الذي حدد السيادة بعبارات "صفرية": «أي تقاسم للسلطة سيؤدي إلى فقدان القوة». كان لهذا التحديد معنى في عصره؛ لأن الدول الإقليمية كانت تلغي حقوق الوكالات عبر الوطنية والسلطات المحلية في ضبط مجالها الخاص. لكن اليوم لا نحتاج للاعتقاد بأن الدولة يجب أن تصير ضعيفة الفاعلية إذا تقاسمت مهمة الحِكامة مع فاعلين آخرين. يتجلى تناقض مذهب جون بودان في أنه على الرغم من تقاسم السلطة مع وكالات ومؤسسات أخرى، فإنه يمكن للدول أن تحفظ توازن بيئتها الخارجية، ومن ثم زيادة الكفاءة الاقتصادية الداخلية إلى الحد الأقصى، وبذلك تساعد الدولة في إقامة بيئة أقل تقلباً من شأنها ضبط الموارد الداخلية وتعزيزها، مما يؤدي بدوره إلى تغذية قدرة الحِكامة.[42]

الفصل السابع

حقوق الإنسان وحدود السيادة الوطنية

تعد قضايا حقوق الإنسان من أبرز القضايا المعاصرة التي أعادت تكييف المفهوم التقليدي للسيادة ليستجيب للتطورات التي شهدتها الإنسانية في هذا المجال الحيوي، والتي كرست المفهوم النسبي للسيادة. فإلى حدود نهاية الحرب العالمية الثانية كانت قضية حقوق الإنسان "مجالاً محفوظاً" للدولة؛ إذ لم تكن هذه القضية مبدئياً منظمة من قبل القانون الدولي. لكن بعد عام 1945، فإن الحرية الواسعة التي كانت تتصرف فيها الدولة في الماضي فيما يتصل بحقوق الإنسان أصبحت مقيدة في كثير من المستويات بمعايير دولية وإقليمية، قانونية وعرفية. ولم تعد السيادة سلطة مطلقة تسمح للدولة بالقيام بكل ما لم يمنعه صراحة القانون الدولي[1] فحسب، بل مشروطة بمعايير إنسانية واسعة تعطي لفكرة السيادة مفهوم "السيادة المسؤولة"؛[2] ذلك أن الشرعية الحكومية التي تسمح بممارسة السيادة تستلزم الانسجام مع الحدود الدنيا للمعايير الإنسانية، والقدرة على التصرف بفعالية لحماية المواطنين من التهديدات الخطيرة لأمنهم وعيشهم الكريم.

يرى هدلي بول أنه يوجد توتر جوهري بين المبادئ التي تدعم النظام الدولي والمطالب بعدالة الإنسان المجسدة في معايير حقوق الإنسان، وأن «الاتفاق الأساسي للتعايش بين الدول، المتمثل في تبادل الاعتراف بالقضاء السيادي يتضمن مؤامرة صامتة بين الحكومات على حقوق مواطنيها وواجباتهم».[3]

يمنح مبدأ السيادة الوطنية الدول السلطة العليا داخل حدودها الترابية، ولا تقبل وجود أي سلطة من خارج هذه الحدود. وبالمقابل، فإن حقوق

الإنسان تضع قيوداً على كيفية تعامل الدولة مع مواطنيها، معرضة السيادة للخطر باسم المعايير الدولية لإدارة الدولة الشرعية. ويعتبر كريستيان روز ـ سميث – بناء على رؤيته البنيوية للسيادة – أن كلاً من السيادة وحقوق الإنسان، كنظامين منفصلين، يقوم على علاقة صفرية؛ فإما أن يكون الأقوى هو مبدأ السيادة، والأضعف هو مبادئ حقوق الإنسان، أو العكس.[4] ذلك أن بروز النظام السيادي وتطور النظام الدولي لحقوق الإنسان كانا يعتبران دائماً متناقضين. فالمتشائمون يعتبرون النظام السيادي يقف سداً منيعاً ضد التحدي الكوني لنظام حقوق الإنسان، بينما يتصور المتفائلون أن النظام السيادي معرض للخطر من قبل نظام حقوق الإنسان.[5]

يصطف ستانلي هوفمان إلى جانب التيار الأول، حيث يرى أنه على الرغم من أن التطور الذي حصل بعد عام 1945 في مجال مبادئ حقوق الإنسان قد وضع عنصرين "مقدسين" للسيادة محط تساؤل؛ هما الحق في الدخول في الحرب، والحق في عمل كل ما تريده الدولة في حق مواطنيها، فإن هذه المبادئ لها تأثير ضعيف على وقائع وديناميات السياسات الدولية.[6] وتزعم كاثرين سكينك – التي تمثل الموقف المعارض – أن مذهب حقوق الإنسان المحمي دولياً يقدم أحد أقوى الانتقادات للسيادة، كما هي عليه الآن، وترى أن تطبيقات قانون حقوق الإنسان والسياسات الخارجية لحقوق الإنسان تقدم أمثلة ملموسة على تغير المفاهيم المتعلقة بأهمية السيادة.[7]

وتتعارض مبادئ حقوق الإنسان مع السيادة الوطنية في نقاط عدة، نذكر في هذا الفصل أهمها:

أولاً: ملاءمة التشريعات الداخلية للمواثيق الدولية

تفرض المصادقة على الاتفاقيات الدولية الخاصة بحقوق الإنسان وغيرها من المعاهدات التي تتضمن النص على ضرورة احترام حقوق الإنسان، على الدولة تكييف قوانينها الداخلية بما ينسجم مع نصوص وروح هذه الاتفاقيات، وذلك بناء على مبدأ أسبقية المرجعيات الدولية المصادق عليها عن التشريعات الوطنية؛ وقد نصّت على هذا المبدأ صراحة المادة 27 من اتفاقية فيينا حول قانون المعاهدات لعام 1969، بتأكيدها على أن «الأطراف لا يمكنهم التذرع بالقانون الداخلي لتبرير عدم تنفيذ معاهدة صادقوا عليها». وتتمثل أهم هذه المواثيق الدولية في كل من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي صادقت عليه الجمعية العامة للأمم المتحدة في 10 كانون الأول/ ديسمبر 1948، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية اللذين صادقت عليهما الجمعية العامة عام 1966، والميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب الذي أقرته منظمة الوحدة الأفريقية عام 1981، والمعاهدة الأوربية لحقوق الإنسان التي وُقِّع عليها بروما عام 1950...، وغير ذلك من الاتفاقات والعهود الدولية والإقليمية التي تشكل في مجملها ترسانة قانونية دولية ضخمة في مجال حقوق الإنسان.

وقد شهدت العقود الأخيرة حركية واسعة في العديد من الدول من أجل تعديل دساتيرها وقوانينها الداخلية طبقاً لمضامين هذه الاتفاقيات الدولية في مجال حقوق الإنسان؛ ففي المملكة المغربية – على سبيل المثال – نصت ديباجة الدستور الحالي (الفقرة الثالثة) على ما يلي: «وإدراكاً منها بضرورة إدراج عملها في إطار المنظمات الدولية، فإن المملكة المغربية، العضو العامل النشيط في هذه المنظمات،

تتعهد بالتزام ما تقتضيه مواثيقها من مبادئ وحقوق وواجبات وتؤكد تشبثها بحقوق الإنسان كما هي متعارف عليها عالمياً». ومن الوظائف الأساسية التي عهدت إلى وزارة حقوق الإنسان المغربية - بحسب المرسوم المنظم لها - «دراسة جميع النصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل قصد النظر في مطابقتها للمبادئ والقواعد التي تقوم عليها حقوق الإنسان،(...) باقتراح التعديلات والعمل على ما يضمن للمواثيق الدولية التي انضم إليها المغرب المتعلقة بحقوق الإنسان اندماجاً أحسن في القانون الداخلي؛ رعياً للقيم الإسلامية التي يتميز بها المجتمع المغربي...»؛ كما أن الظهير الملكي بشأن إعادة تنظيم المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان بالمملكة المغربية، جعل من اختصاصات هذا المجلس «بحث ملاءمة النصوص التشريعية والتنظيمية الوطنية للمعاهدات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان التي صادقت عليها المملكة أو انضمت إليها والتي تم نشرها، واقتراح التوصيات المناسبة في هذا الشأن».[8]

ومن مظاهر الاستجابة الواسعة من قبل الدول لالتزاماتها الدولية، قيام العديد منها بإلغاء عقوبة الإعدام. ويجدر التنبيه هنا إلى أن بعض هذه الدول استجابت لهذا الالتزام نتيجة الضغوط الخارجية السياسية منها والاقتصادية، كالتهديد بإيقاف المساعدات أو التلويح بعدم السماح لها بالانخراط في بعض الاتحادات، كما حدث بالنسبة لتركيا إزاء دول الاتحاد الأوربي.

وعادة ما تلجأ الدول، من أجل المحافظة على سيادتها في بعض المجالات، إلى التحفظ على بنود الاتفاقيات التي ترى فيها تقييداً لسيادتها، ولاسيما في المجالات القضائية؛ فالمغرب مثلاً صادق على 34 التزاماً دولياً (معاهدات واتفاقيات واتفاقات وبروتوكولات اختيارية وإضافية) في مجالات لها صلة بحقوق الإنسان،

وقد تحفظ على 12 مادة من مواد هذه الالتزامات التي صادق عليها، نذكر على سبيل المثال تحفظه على المادتين 6 و9 من اتفاقية منع جريمة الإبادة، الذي برره بأن الحكومة المغربية «تعتبر أن الهيئات والمحاكم المغربية هي وحدها المختصة بالنسبة لأعمال الإبادة المقترفة داخل تراب المملكة المغربية»، وأن «اختصاص القضاء الدولي يمكن أن يكون مقبولاً، بصورة استثنائية، في الحالة التي تكون فيها الحكومة المغربية قد أعطت موافقتها الصريحة» عليه.

ثانياً: المراقبة الدولية لوضعية حقوق الإنسان

تفرض التعهدات الدولية للدولة في شأن حقوق الإنسان السماح للمنظمات الدولية بمراقبة مدى احترام هذه الدولة لالتزاماتها الدولية بهذا الشأن، والترخيص لها بالتفتيش والتحقيق في بعض القضايا والأحداث. ينص العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسة على إنشاء لجنة لحقوق الإنسان مكلفة بدراسة التقارير التي تقدمها الدول حول الإجراءات المتخذة في المجالات التي ينص عليها العهد الدولي، ومطالبة الدول بتقديم تفسيرات عن مخالفتها وتقصيرها في تنفيذ بنوده. ويوجد ملحق إضافي لهذا العهد ينص على أن الأفراد الذين يعتبرون أنفسهم ضحايا لخرق حقوق الإنسان يمكن لهم عرض ذلك مباشرة على هذه اللجنة.

ويعترض المنظمات الدولية العديد من الصعوبات في أدائها هذه الرسالة، وعلى رأسها الضغوط التي تمارَس عليها من قبل الدول الكبرى عندما يتعارض ذلك مع مصالحها، وغالباً ما يؤدي هذا إلى شل وظائف هذه المؤسسات الدولية، ولعل أفظع مثال على هذا امتناع الولايات المتحدة الأمريكية في مجلس الأمن عن التصويت لصالح إرسال لجنة أممية للتحقيق في المجازر وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية الإسرائيلية في مخيم جنين، وفي لبنان عام 2006.

ثالثاً: محاكمة منتهكي حقوق الإنسان

تتخذ هذه المتابعات القضائية اتجاهين أساسيين؛ يتمثل الأول في القضاء الجنائي الدولي (محاكم دولية دائمة أو خاصة)، والقضاء الداخلي، حيث بادرت بعض الدول إلى إصدار قوانين لمعاقبة مجرمي الحرب ومنتهكي حقوق الإنسان مهما كانت جنسياتهم. وقد ظهر مؤخراً اتجاه ثالث لإنشاء محاكم وطنية خاصة بانتهاكات حقوق الإنسان تخضع لمراقبة دولية من قبل الأمم المتحدة، في كل من كمبوديا وسيراليون.

1. القضاء الجنائي الدولي

ظهرت الأشكال الأولى للقضاء الجنائي الدولي مباشرة بعد نهاية الحرب العالمية الثانية،[9] وتمثلت في إنشاء الحلفاء محكمتين دوليتين؛ هما المحكمة العسكرية الدولية لنورمبرج بناء على اتفاقية لندن في 8 آب/ أغسطس 1945.[10] والمحكمة الدولية للشرق الأقصى التي عرفت بمحكمة طوكيو طبقاً لإعلان القيادة العليا لقوات الحلفاء في 19 كانون الثاني/ يناير 1946.[11]

لا يشك أحد في أن كلاً من محكمتي نورمبرج وطوكيو قد أحدثتا سابقة عظيمة بسنهما وجوب امتناع الفرد عن تطبيق قوانين دولته إذا كانت هذه القوانين تتعارض جوهرياً مع القيم الإنسانية. فالولاء الوطني لا يستقيم أبداً كعذر لمنتهكي حقوق الإنسان، كما لا يحق لهم الاحتجاج بالسيادة التي تتمتع بها السلطة التي يتبعونها ليتبرؤوا من مسؤوليتهم الفردية في مجال الجريمة ضد الإنسانية. وما يلاحظ على هاتين المحكمتين أنهما جسدتا إلى حد كبير تطبيق قانون المنتصرين وعدالتهم، أكثر من تطبيق قانون وعدالة مجموع دول العالم.

كان لمنظمة الأمم المتحدة رغبة في تمديد صلاحية المحكمتين، إلا أن ظروف الحرب الباردة جمدت عملية التقدم في هذا المسار. غير أن الجرائم الفظيعة التي اقترفت في يوغسلافيا السابقة ورواندا ضد المدنيين جعلت فكرة إنشاء محاكم جنائية دولية خاصة أو دائمة أمراً عاجلاً، وهكذا فخلال عقد التسعينيات من القرن الماضي أنشأ مجلس الأمن، بناء على الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، محكمتين خاصتين:

أ. محكمة لاهاي بقرار 808 في 22 شباط/ فبراير 1993، لمحاكمة الجرائم المقترفة في الاتحاد اليوغسلافي منذ عام 1991.

ب. محكمة أروشا بقرار رقم 955 في تشرين الثاني/ نوفمبر 1995 لمحاكمة جرائم الإبادة التي حدثت في رواندا.

غير أن اختصاصات هذه المحاكم محدودة بضعف الوسائل المادية والعناصر البشرية والمساطر القانونية التي تملكها، كما يعترض سيرها عدة معوقات؛ أهمها خضوع إنشائها لمصالح الدول الكبرى المتضاربة في أغلب الأحيان، وتعقد المشكلات التي يطرحها القبض على الزعماء الأساسيين لهذه المجازر، وعدم تعاون الدول المعنية.

إن أكبر تطور في هذه المسيرة يتمثل في إنشاء المحكمة الجنائية الدولية في 18 حزيران/ يونيو 1998، والتي دخلت حيز التنفيذ في صيف عام 2002 بعد استكمال عدد التوقيعات اللازمة على الاتفاقية المنشئة لها (ستين توقيعاً). وقد وصل عدد الدول التي صادقت بشكل نهائي على نظام روما الأساسي، الذي يعد بمثابة النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، إلى 105 دول في تشرين الأول/ أكتوبر

2007،[12] وهي أول محكمة جنائية دولية دائمة ستُكلف بمحاكمة الجرائم الجسيمة التي تمس مجموع الجماعة الدولية؛ وهي: جريمة الإبادة، والجرائم ضد الإنسانية، وجرائم الحرب، وجرائم العدوان (المادة 5 من النظام الأساسي للمحكمة)، التي يقترفها رعايا الدول الأعضاء، أو أشخاص داخل أقاليم الدول الأعضاء (المادة 12 من النظام الأساسي للمحكمة)، وترفع إليها القضايا من قبل الوكيل أو دولة عضو أو مجلس الأمن (المادة 13 من النظام الأساسي للمحكمة)، وقد اعتبر الأمين العام للأمم المتحدة [السابق] كوفي عنان إنشاء هذه المحكمة بمثابة «هدية أمل لأجيال المستقبل»، وبأنها تشكل بدون شك «خطوة عملاقة على درب الاحترام العالمي لحقوق الإنسان ودولة القانون».[13]

تتعارض اختصاصات المحكمة الجنائية الدولية مع السيادة الوطنية للدول في عدة مستويات؛ ذلك أن الالتزامات التي تتعهد الدول الأعضاء بالقيام بها بناء على مقتضيات النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية يجعلها شكلياً على الأقل تتنازل عن جزء من سيادتها القضائية لهيئة جنائية دولية، حيث تملك المحكمة حق ممارسة وظائفها وسلطاتها في إقليم أي دولة طرف، كما يحق لها أيضاً بموجب اتفاق خاص مع أي دولة أخرى، حتى وإن لم تكن عضواً في المحكمة، ممارسة وظائفها في إقليم تلك الدولة (المادة الرابعة، الفقرة الثانية من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية). ومن جهة أخرى، فالمحكمة غير معنية بالاعتداد بالصفة الرسمية لمرتكبي الجرائم التي تدخل في اختصاصها، حيث تملك سلطة تطبيق نظامها الأساسي على جميع الأشخاص بصورة متساوية دون أي تمييز بسبب الصفة الرسمية. وبوجه خاص، فإن الصفة الرسمية للشخص، سواء كان رئيساً لدولة أو حكومة أو عضواً في حكومة أو برلمان أو ممثلاً منتخباً أو موظفاً حكومياً، لا تعفيه بأي حال من الأحوال من المسؤولية الجنائية بموجب هذا النظام الأساسي، كما أنها

لا تشكل في حد ذاتها سبباً لتخفيف العقوبة، كما أن الحصانات أو القواعد الإجرائية الخاصة التي قد ترتبط بالصفة الرسمية للشخص، سواء كانت في إطار القانون الوطني أو الدولي، لا تحول دون ممارسة المحكمة اختصاصها على هذا الشخص (المادة 27 من النظام الأساسي للمحكمة)، بالإضافة إلى أن ولايتها القضائية تمتد إلى مواطني الدول غير الأعضاء عندما يرتكبون جرائم تدخل في اختصاصها على إقليم إحدى الدول الأعضاء (الفقرة أ/ 2 من المادة 12 من النظام الأساسي للمحكمة).

رغم ذلك فليس هناك اتفاق عام بين فقهاء القانون الدولي على اعتبار أن القضاء الجنائي الدولي، ولاسيما المحكمة الجنائية الدولية، يشكل تحدياً فعلياً للسيادة الوطنية للدول؛ فمثلاً يرى شريف بسيوني أن المحكمة الجنائية الدولية لا تشكل هيئة فوق وطنية، وليس لها سلطة أسمى من باقي المؤسسات الدولية التي تتعامل معها الدول حالياً. ويذهب بسيوني أبعد من ذلك، حيث يعتبر أن المحكمة الجنائية الدولية هي مجرد امتداد للقضاء الجنائي الوطني، ومن ثم فهي لا تنتهك السيادة الوطنية.[14] وأكثر من ذلك، فإن عملية إنشاء المحكمة الجنائية الدولية تؤكد في حد ذاتها أهمية السيادة الوطنية ومركزية الدول في نظام العدالة الجنائية الدولية لأن الدول وحدها، من غير أشخاص القانون الدول الأخرى، هي التي تملك صلاحية إنشاء المحكمة والانخراط فيها.

2. الاختصاص العالمي للقضاء الداخلي

يعد اختصاص قضاء دولة ما بالنسبة لجريمة معينة، من الناحية التقليدية، محدوداً بمبدأي الإقليمية والشخصية، بما يعني أنها لا تستطيع أن تتصرف إلا إذا

كانت الجريمة قد ارتكبت على تراب هذه الدولة، أو إذا كان المجرم هو أحد رعاياها.

وعلى الرغم من أن الاختصاص العالمي للقضاء الوطني بالنسبة للجرائم ضد الإنسانية وجرائم الإبادة لم يكن منصوصاً عليه بشكل دقيق في الوثائق الدولية، فإنه اعتبر دائماً جزءاً من القانون الدولي العرفي. وعشية الحرب العالمية الثانية وبعد محاكمات نورمبرج وطوكيو، باشرت القضاءات الوطنية لدول الحلفاء محاكمات كثيرة ضد رعايا ألمان اتُّهموا بارتكاب جرائم ضد السلم، وجرائم ضد الإنسانية، وجرائم حرب.

وقد نصت معاهدات جنيف الأربع لعام 1949، وكذا البروتوكول الإضافي على اختصاص عالمي للقضاء الوطني بخصوص الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني، فكل دولة عضو في هذه المعاهدات لها صلاحية محاكمة من يفترض فيه ارتكابه انتهاكات جسيمة ويوجد على ترابها، مهما كانت جنسيته ومكان ارتكابه لهذه الانتهاكات.[15] غير أن حركية القضاء الوطني في هذا المجال شهدت بعد ذلك توقفاً على الرغم من دخول معاهدات جنيف حيز التنفيذ عام 1950، ويمكن تفسير غياب تطبيق مبدأ الاختصاص العالمي خلال هذه الفترة الطويلة، إلى جانب ظروف الحرب الباردة، بعدم إدراج هذا المبدأ في التشريعات الوطنية للدول (188 دولة) المصادقة على معاهدات جنيف.

بعد نهاية الحرب الباردة، ونتيجة لنمو تأثير المنظمات المدافعة عن حقوق الإنسان في العالم، واتساع مطالبة الرأي العام العالمي بإيجاد آليات قانونية كفيلة بزجر منتهكي حقوق الإنسان في العالم، شهد مبدأ «الاختصاص العالمي» للقضاء الوطني انتعاشاً جديداً تمثل في إدراجه ضمن التشريعات الداخلية لبعض الدول،

مما أتاح للقضاء الوطني لهذه الدول متابعة بعض المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني، دون اعتبار لجنسيتهم أو لوظيفتهم أو لمكان وقوع الجريمة. وسنعرض في هذا الإطار لحالتي الرئيس الشيلي السابق أوجوستو بينوشيه ورئيس الوزراء الإسرائيلي السابق أرييل شارون اللتين عرفتا أبعاداً مهمة.

أ. حالة الرئيس الشيلي السابق أوجوستو بينوشيه: إن قرار إيقاف أوجوستو بينوشيه في لندن في 16 تشرين الأول/ أكتوبر 1998، ورفض مجلس اللوردات البريطاني منحه حق الحصانة السيادية، وكذا مبادرة القاضي الإسباني بالتزار جارزون بإصدار مذكرة القبض ضد دكتاتور شيلي السابق، وما تلاه من قرارات لقضاة أوربيين آخرين في هذه النازلة لمحاكمة بينوشيه على الجرائم التي اقترفها ضد رعايا بلدانهم، تشكل في مجموعها نقلة نوعية وتطوراً عظيماً في مجال ضمان احترام حقوق الإنسان في العالم، فالسيادة والاختصاص الترابي والحصانة ليست متاريس مطلقة لفائدة مقترفي الجرائم ضد الإنسانية. وقد جاء إيقاف بينوشيه في لندن نتيجة لإدراج التشريع الإنجليزي مبدأ الاختصاص العالمي المستقى من معاهدة منع التعذيب.

ب. حالة رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق أرييل شارون: في شهر حزيران/ يونيو 2001، رفع ثلاثة وعشرون شخصاً – فلسطينيون ولبنانيون – من الضحايا الناجين من مذابح صبرا وشاتيلا التي حدثت في لبنان عام 1982، لدى القضاء البلجيكي في العاصمة بروكسل، دعوى قضائية ضد مسؤولَيْن إسرائيليين؛ وهما أرييل شارون رئيس الوزراء الإسرائيلي سابقاً، الذي كان يشغل منصب وزير الدفاع الإسرائيلي وقت المذبحة، والجنرال أموس يارون الذي كان يشغل آنذاك منصب المدير العام لوزارة الدفاع الإسرائيلية، بتهمة ارتكاب جريمة الإبادة

وجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب وانتهاكات جسيمة لمعاهدة جنيف لعام 1949، وذلك بناء على القانون البلجيكي المسمى قانون "الاختصاص العالمي" الصادر في 16 حزيران/ يونيو 1993 الذي وافق عليه البرلمان البلجيكي بالإجماع، وقد تم تتميمه عام 1999. يمنح هذا القانون لكل ضحايا العالم إمكانية اللجوء إلى المحاكم البلجيكية لمتابعة المسؤولين عن الجرائم ضد القانون الدولي الإنساني.

يشكل هذا القانون بدون شك تطوراً عظيماً في مجال حماية الإنسانية دون اعتبار لجنسية المجرم أو وظيفته أو مكان وقوع الجريمة، كما أنه يهدد مبدأ "الحصانة الدبلوماسية" بالتجميد إذا تعلق الأمر بمرتكبي هذه الأنواع من الجرائم.

إلا أن الهجمة التي شنتها إسرائيل واللوبيات الصهيونية في العالم ضد الحكومة البلجيكية جعلت القضاء البلجيكي يقف في بداية الطريق، حيث أعلنت غرفة الاتهام لمحكمة الاستئناف ببروكسل يوم 26 حزيران/ يونيو 2002 رفضها للدعوى الموجهة ضد أرييل شارون، بناء على المادة 12 من مدونة المسطرة الجنائية البلجيكية التي تستلزم وجود المتهم على التراب البلجيكي. والحقيقة أن القضاء البلجيكي كان يفتقد في هذه النازلة الجرأة الضرورية لمواصلة المسطرة القضائية في هذه النازلة، فلجأ إلى فصل عتيق في مدونة المسطرة الجنائية البلجيكية التي تنص على أن المحاكمات لا يمكن أن تتم في بلجيكا ضد الأجانب إلا إذا كانوا يوجدون على تراب المملكة، وهذا ما أدى إلى إفراغ هذا القانون من محتواه.

وفي اليوم نفسه الذي رفضت فيه محكمة الاستئناف ببروكسل الدعوى المرفوعة ضد أرييل شارون، اتخذت المحكمة ذاتها الموقف ذاته إزاء دعوى قضائية أخرى رفعت ضد الرئيس الإفواري لورون جباجبو.

ومن الضغوط التي تعرض لها القضاء البلجيكي في شأن تطبيق قانون "الاختصاص العالمي"، ما قامت به محكمة العدل الدولية بلاهاي خلال شهر فبراير 2002 من ضغوط على بلجيكا لسحب مذكرة دولية بالقبض على وزير الشؤون الخارجية الكونغولي السابق عبدلاي يرودرا، أعلن عنها ببروكسل القاضي البلجيكي داميان فاندرمرش، بدعوى أن رؤساء الحكومات ورؤساء الدول ووزراء الخارجية محميُّون عند أدائهم مهامهم بالحصانة التي تستلزمها وظائفهم. وقد اتخذت محكمة العدل الدولية هذا القرار بناء على الدعوى التي رفعتها إليها حكومة الكونغو الديمقراطية يوم 17 تشرين الأول/ أكتوبر 2000 ضد بلجيكا، وبنت جمهورية الكونغو الديمقراطية هذه الدعوى على اعتبار أن مذكرة الاعتقال البلجيكية بتطبيقها للمادة 7 من قانون "الاختصاص العالمي" البلجيكي قد انتهكت المبدأ الذي لا يسمح لأي دولة بممارسة سلطتها على تراب دولة أخرى، وأيضاً مبدأ المساواة السيادية بين أعضاء الأمم المتحدة (الفصل 2 الفقرة 1 من الميثاق الأممي)، كما استندت جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى أن الفصل 5 من القانون البلجيكي يخالف القانون الدولي، لأنه ينتهك الحصانة الدبلوماسية لوزير الشؤون الخارجية لدولة ذات سيادة (استناداً إلى الفصل 41، الفقرة 2، من معاهدة فيينا لـ 18 نيسان/ إبريل 1961 حول العلاقات الدبلوماسية). ويجدر بالذكر أن هذا القانون البلجيكي الخاص بمحاكمة مقترفي الجرائم ضد الإنسانية، لم يطبق إلا مرة واحدة، وذلك في شهر حزيران/ يونيو 2001، على أربعة روانديين شاركوا في عملية الإبادة في بلادهم عام 1994، والذين لجؤوا إلى بلجيكا، وقد صدرت في حقهم أحكام مشددة من قبل محكمة الاستئناف ببروكسل.

وقد ظلت آمال مناصري حقوق الإنسان، رغم كثرة الضغوط الخارجية المعارضة للقانون، مشدودة لمدة طويلة إلى المحاولات العديدة التي كانت تهدف إلى ترسيخ قانون الاختصاص العالمي في التشريع البلجيكي، غير أن هذه الآمال تبخرت في صيف 2003، حيث صادق البرلمان البلجيكي بمجلسيه على قانون جديد محدود الاختصاصات يلغي القانون الأول، وذلك بسبب الضغوط الخارجية القوية، ولاسيما من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل.

3. المحاكم المختلطة

يتعلق الأمر بنوع جديد من المحاكم التي تمزج بين البعدين الوطني والدولي؛ سواء من حيث تشكيلة هيئاتها القضائية أو القوانين المعتمدة، يُعهد إليها بمحاكمة الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني. وقد رأت النور خلال العقد الأخير، ولعل المثال النموذجي على هذا النوع من المحاكم هو محكمتا كمبوديا وسيراليون.

وفيما يتعلق بحالة كمبوديا، فقد أنشئت محكمة خاصة لمحاكمة المتهمين بارتكاب جرائم خطيرة خلال حكم الخمير الحمر بين 17 نيسان/ إبريل 1975 و9 كانون الثاني/ يناير 1979؛ حيث طالبت الحكومة الكمبودية بعد سقوط نظام الخمير الحمر الأمم المتحدة بمساعدتها على إنشاء محكمة خاصة سميت لاحقاً بالغرف الاستثنائية للمحاكم الكمبودية، وقد صادقت الجمعية الوطنية الكمبودية عام 2001 على القانون المنشئ لهذه المحكمة. وتدير المحكمة هيئة قضائية مختلطة تتكون من خمسة قضاة، ثلاثة منهم كمبوديون ومن بينهم رئيس المحكمة، وقاضيان أجنبيان أحدهما نائب للرئيس.[16]

أما بخصوص حالة سيراليون، فقد أنشئت محكمة خاصة بالاشتراك بين حكومة سيراليون ومنظمة الأمم المتحدة بعد دعوة حكومة سيراليون في يونيو عام 2000 الأمم المتحدة إلى تقديم يد المساعدة لإنشاء محكمة خاصة لمحاكمة المسؤولين عن الجرائم ضد الشعب السيراليوني، وأيضا التجاوزات التي ارتكبتها عناصر قوات حفظ السلام الأممية. وتجمع المحكمة بين اختصاصي المتابعة في الجرائم الدولية وأيضا الجرائم ذات الخاصية الوطنية؛ إذ تنص المادتان 2 و 4 من النظام الأساسي للمحكمة على اختصاصها بالجرائم ضد الإنسانية ومخالفة المادة الثالثة المشتركة بين اتفاقيات جنيف والبرتوكول الإضافي الثاني الملحق بها، إضافة إلى الانتهاكات التي تمس باقي القوانين الدولية، بينما تنص المادة الخامسة من النظام الأساسي للمحكمة على اختصاص المحكمة بالجرائم التي ترتكب في ظل القانون الداخلي السيراليوني. وتحيل الخاصية المختلطة للمحكمة إلى طبيعة تشكيلة الهيئة القضائية التي يعين أعضاؤها من قبل كل من حكومة سيراليون ومنظمة الأمم المتحدة بعد التشاور المتبادل؛ حيث يعين الأمين العام للأمم المتحدة المدعي العام للمحكمة بعد استشارة حكومة سيراليون، في حين تعين حكومة سيراليون نائبه بعد استشارة منظمة الأمم المتحدة.[17]

إن أهم خلاصة يمكن استنتاجها من خلال متابعة بعض المسؤولين السياسيين بما في ذلك رؤساء دول وحكومات – سواء في إطار القضاء الجنائي الدولي أو الاختصاص العالمي للقضاء الداخلي – أن التوجه الجديد للعدالة الجنائية الدولية لا يستثني أحداً من المحاكمة الدولية، بغض النظر عن درجة المسؤولية التي يضطلع بها في دولته، أو مبدأ الحصانة وغيرها من القواعد الدبلوماسية التي من شأنها حماية المتهمين بارتكاب تلك الجرائم.

رابعاً: العقوبات الدولية الزجرية

1. التدخل الإنساني

يظل مبدأ التدخل الإنساني موضع خلاف كبير بين فقهاء القانون الدولي والمثقفين والساسة على السواء، لما يشوبه من غموض والتباس حول الخط الفاصل بين الشؤون الداخلية والشؤون الدولية؛ فأين يبتدئ المجال الداخلي وأين ينتهي؟ ومن الذي يحدد ما يندرج ضمن هذا المجال وما يخرج منه؟ وما هي معايير التدخل الإنساني؟ ومن له سلطة صياغتها؟ ومن يراقب تطبيقها؟ يفترض أن يكون لمنظمة الأمم المتحدة دور محوري في هذه العملية، إلا أن أعضاءها لا يتشاطرون الرؤى نفسها.

يعني التدخل الإنساني التدخل العسكري من قبل دولة أو مجموعة دول في دولة أخرى دون موافقة هذه الأخيرة بسبب كارثة إنسانية، خاصة تلك التي تتسبب فيها الانتهاكات الخطيرة والواسعة النطاق لحقوق الإنسان الأساسية أو اضطهاد الأقليات أو الاعتداء على رعايا دولة أجنبية...، وما يهمنا في هذا التعريف هو ارتباط عناصره الأساسية بقضيتي السيادة وحقوق الإنسان من زاويتين؛ أولاً، أن فعل التدخل معناه التدخل في سيادة دولة ومن ثم انتهاكها، وثانياً، من أجل أن يكون هذا التدخل إنسانياً يجب أن يكون دافعه الأساسي إيقاف انتهاكات حقوق الإنسان.

إن أبرز تبعات التدخل الإنساني هو مساسه بالسيادة الوطنية للدولة المعنية، هذا المبدأ الذي ظل أساسياً في العلاقات الدولية، وتم تدوينه في ميثاق الأمم المتحدة في البند 2 (ف 7). تمنح هذه السيادة للدولة الحق الشرعي في تسيير شؤونها

الداخلية بحرية بعيداً عن أي تدخل خارجي، وتمنع الدول القوية من التدخل في شؤون الدول الضعيفة. ولقد اعتبر مبدأ السيادة دائماً عنصراً مهماً في إطار القواعد القانونية المنظمة للعلاقات الدولية، فماذا تغير في هذا المبدأ؟

ما حدث هو أن بعض الدول – الغربية بوجه خاص – خلال مرحلة ما بعد الحرب الباردة، أعادت قراءة مضامين بنود الميثاق الأممي، بما يمنحها، عندما تتعارض مصالحها مع حالات معينة من انتهاك حقوق الإنسان، التدخل لا لحماية جزء من الإنسانية بل أساساً من أجل حماية مصالحها الاستراتيجية. ولقد كان ريتشارد فالك محقاً عندما اعتبر أن كلاً من حقوق الإنسان وربيبتها "التدخل الإنساني" جوهر العوامل الجيوسياسية لحقبة ما بعد الحرب الباردة، مؤكداً في الوقت نفسه صعوبة فصل الحماية الدولية لحقوق الإنسان عن مد وجزر علاقات القوى الكبرى.[18]

وهنا يحق لنا التساؤل: هل يمكن لقضية حقوق الإنسان أن تكون في حد ذاتها سبباً للمعاناة والقمع والظلم؟ ذلك أن الدول الغربية تستعمل حجة "الواجب الأخلاقي" للدفاع عن حقوق الإنسان بنفس الطريقة التي استعملت بها في الماضي مذهب "رسالة التحضير" لتسويغ الاستعمار؛ وقد بينت تداعيات وردود الفعل الغربية عقب أحداث 11 سبتمبر 2001 أن هذه "الرسالة الحضارية" أو الصليبية للغرب مازالت مستمرة.

يشكل قرار مجلس الأمن رقم 688 الذي أصدره في 5 نيسان/ إبريل 1991 لحماية الأكراد تحولاً خطيراً؛ فلأول مرة منذ أزمة الكونغو تقوم منظمة الأمم المتحدة باعتبار مشكلة داخلية لدولة ما قضية أمن دولي وأيضاً مسؤولية دولية، غير أن الخطير في الأمر أن هذا التكييف لبنود ميثاق الأمم المتحدة غالباً ما يكون وفقاً

للأهداف الاستراتيجية للدول الكبرى، فتسوّغ عمليات التدخل التي تراها ملائمة لمصالحها، وتعرقل تلك العمليات عندما تتعارض مع مصالحها وأهدافها الاستراتيجية. بعدما شلت ظروف الحرب الباردة تطبيق التفسير الأمريكي للفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، وجد العالم نفسه أمام قراءة متعسفة أحياناً كثيرة لهذا الفصل، تمنح مجلس الأمن السلطة القانونية لإجازة العمل المسلح أو أي من التدابير القمعية الأخرى المنصوص عليها في هذا الفصل، وأكثر من ذلك فإن حالة كوسوفا تبين أن دولة ما أو تحالفاً دولياً يمكن أن يتدخل دون الموافقة الصريحة من مجلس الأمن.

ولكن كيف لـ"رسالة حضارية" أن تكون مزدوجة المعايير؟ فعندما قصف الحلف الأطلسي كوسوفا وأرسلت الأمم المتحدة فرقاً عسكرية إلى تيمور الشرقية أكدت الدول الغربية التهم الموجهة إليها حول أساليب النفاق التي تتعاطى بها مع قضية حقوق الإنسان في العالم. فإذا كانت هذه الدول استطاعت التدخل في يوغسلافيا وإندونيسيا وقبل ذلك في الصومال والعراق، والآن تعد العدة للتدخل في دارفور، فإن المتشكك يتساءل ولم لا يتم التدخل في التبت والشيشان؟ في هذه اللحظة فالجواب واضح، هو أن الصين وروسيا ليستا يوغسلافيا أو إندونيسيا أو العراق أو الصومال أو السودان أو أي من دول الجنوب، بل هما قوتان قادرتان على رد الصاع صاعين، والغرب يدرك أيضاً أن حقوق الإنسان يمكن أن تكون مهمة، لكن علاقات جيدة مع كل من موسكو وبكين أكثر أهمية. أما فيما يخص استنكاف الدول التي تزعم حماية حقوق الإنسان في العالم، من التدخل في رواندا التي شهدت مجازر فظيعة عام 1994، فإن هذه الدول رأت أن المصالح الاستراتيجية التي يمكن جنيها من هذا التدخل لا تتجاوز عتبة الحد الأدنى،[19] وفضلت بالتالي التفرج على الفصول الرهيبة لتلك المجازر.

بعد أن أدرك العالم أن مبدأ التدخل الإنساني أصبح أطروحة تستعملها الولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول الغربية لتبرير أعمالها القمعية ولتبرئة نفسها من جرائم الحرب الحالية، ظهرت موجة من الاعتراضات على الاستعمال المزيف لهذا المبدأ، فإذا كانت الدول الأفريقية وافقت على التدخل الأمريكي ـ الأممي في الصومال عام 1992، فإنها بعد سنوات قليلة بدأت توجه انتقادات جوهرية لهذه الفكرة، كما فعلت العديد من الدول رداً على الاقتراح الفرنسي بإرسال القوات العسكرية إلى زائير عام 1996، واليوم أيضاً تواجه محاولات الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها التدخل في دارفور تحفظاً أفريقياً واسعاً.

رغم هذه التخوفات، وبعيداً عن الانطباع السيئ لمبدأ التدخل، يحق لنا أن نتساءل: هل من المشروع وجود رأي عام عالمي ومحلي يطالب بالتدخل من أجل حماية أرواح الأبرياء؟ إن ما حدث في كل من رواندا والبوسنة وكوسوفا، وما حدث ويحدث في الشيشان وغيرها من بقاع العالم من جرائم الإبادة والتنكيل بالجنس البشري هي قضية الإنسانية جمعاء. والتدخل من أجل إنقاذ الضحايا لا يشكل – إذا توفرت شروط النزاهة – تهديداً للسيادة الوطنية التي ناضلت من أجلها حركات التحرير، لأن الدولة التي لا تستطيع حماية شعبها ليست دولة ذات سيادة. أكثر من هذا، فإن كثيراً من الأنظمة السياسية سليلة هذه الحركات التحريرية فقدت هذه الهوية وانقلبت ضد شعوبها بالقمع والتنكيل. وليس مصادفة أن نجد أن البلدان الأكثر انتهاكاً لحقوق الإنسان هي التي تتشبث بالمفهوم الشكلي للسيادة وتحرم مواطنيها من السيادة الشعبية، وكأن السيادة تعني حق الدولة في ممارسة التعذيب والتنكيل والتغييب.

في استطلاع للرأي قامت به اللجنة الدولية للصليب الأحمر عام 1999 في 14 دولة جربت الحروب الأهلية، طرحت على المستجوبين سؤالاً مفاده: هل ينبغي القيام بتدخل إنساني أكثر أو أقل لصالح المهددين؟ فكانت الإجابات على الشكل الآتي: 66٪ أجابوا بأنه يجب القيام بتدخل إنساني أكثر، و17٪ قالوا بتدخل إنساني أقل، و10٪ رفضوا كل أشكال التدخل الإنساني.[20] وحالة كوسوفا تقوي هذا الاتجاه؛ إذ إن غالبية السكان رحبوا بتدخل حلف شمال الأطلسي. وهنا نستحضر مأساة الشعب الفلسطيني ومطالبه، التي لم تنقطع منذ أكثر من نصف قرن، بتدخل عربي أو أممي لإنقاذه من بطش الصهاينة.

2. العقوبات الاقتصادية

يشكل فرض عقوبات اقتصادية إحدى الوسائل التي تلجأ إليها الدول، بشكل انفرادي أو من خلال المنظمات الدولية، لحماية حقوق الإنسان في العالم. ففي عامي 1966 و 1968 قرر مجلس الأمن للأمم المتحدة فرض عقوبات اقتصادية على نظام الأقلية البيضاء في روديسيا، معتبراً أن المساس بحقوق الإنسان يشكل تهديداً للسلم، كما قرر أيضاً عام 1977 الحظر العسكري على نظام التمييز العنصري في جنوب أفريقيا.

ومن جهة أخرى يعتبر وقف المساعدات الاقتصادية أو التهديد بذلك إحدى أدوات الضغط التي تمارسها الدول المانحة ضد بعض الدول التي لا تحترم المعايير الدولية لحقوق الإنسان، كما هو الشأن بالنسبة للتقرير السنوي الذي تنشره وزارة الخارجية الأمريكية حول وضعية حقوق الإنسان في العالم، خاصة في الدول التي تستفيد من المساعدات الاقتصادية الأمريكية. ومما يلاحظ على هذه التدابير أنها هي أيضاً لم تنج من الاستعمال التمييزي.

خلاصة

يبدو من خلال هذا الاستعراض لأبرز نقاط التعارض بين قضيتي حقوق الإنسان والسيادة الوطنية، أن كلا الرأيين المتعارضين يجانب الصواب، سواء "السياديون" المبالغون في الدفاع عن حرمة السيادة الوطنية ومعارضة كل ما من شأنه المساس بها تحت أي ذريعة كانت، و"التدخليون" المفرطون في ابتذال فكرة السيادة الوطنية. إن النقطة الأساسية هي أن السيادة وحقوق الإنسان مترابطان بطرق متضادة؛ فالسيادة يمكن استخدامها لحماية حكومة مستبدة تمارس الشطط والقمع في حق مواطنيها. وفي نفس الآن، فإن هذه السيادة أيضاً يمكن أن تحمي حكومة شرعية وديمقراطية ضد تدخل أجنبي تحفزه عوامل جيوسياسية معينة لا صلة لها بحماية حقوق الإنسان. ونظراً لهذه الطبيعة المزدوجة للسيادة، فإن النتيجة المستخلصة من الروابط بين السيادة وحقوق الإنسان في أي حالة يجب فهمها في إطار سياقها العام. إن العالم اليوم مدعو إلى البحث عن توافق سليم وصحيح لهذين المجالين، عبر آليات قانونية ومؤسساتية، ديمقراطية وموضوعية.

الفصل الثامن

المواطنة وتحدي الهجرة عبر الوطنية

اختلفت وجهات النظر والتحليلات حول تاريخ المواطنة، فالبعض - وهم أغلبية - يرجعون أصول هذه المؤسسة إلى مرحلة قديمة، حيث يرون أن اليونان وأوربا القروسطوية والحضارة الإسلامية وغيرها من الحضارات شهدت أشكالاً من المواطنة. لكن مؤرخين ومنظرين آخرين يرون - على النقيض من ذلك - أن المواطنة مفهوم حديث، وأن الأفكار المعاصرة حول المواطنة والديمقراطية نتاج الثورة الفرنسية وتبعاتها. ويؤسس هؤلاء فرضيتهم على أن تطور المواطنة قام على عدد من الشروط البنيوية والثقافية المسبقة؛ الثقافة المدنية، والعلمانية، وتراجع القيم الفردانية، وظهور فكرة الميدان العام، والإطار الإداري للدولة الوطنية، ومن ثم يخلص أنصار هذا الإدعاء إلى أن المواطنة ليست حديثة فقط بل أيضاً غربية.[1]

وقد ذهب الباحثون مذاهب شتى في تحديد مفهوم المواطنة؛ فمنهم من طابق بينها وبين المركز القانوني، ومنهم من ماثل بينها وبين الحقوق، وذهب آخرون إلى أن المواطنة هي النشاط السياسي ذاته، ولايزال بعضهم يتصورها شكلاً من أشكال الهوية والشعور الجماعيين.[2] وتعكس هذه التعريفات المختلفة الأبعاد المتنوعة لظاهرة كبيرة بحسب بعض الباحثين.[3]

إن المواطنة - شأن كل المفاهيم المرتبطة بالدولة الوطنية - صارت اليوم موضع شك وتساؤل، بسبب ما تعانيه الدولة الوطنية من أزمة واضطراب كبيرين، نتيجة العولمة والتدفقات عبر الوطنية الجديدة، وعلى رأسها الهجرة العالمية.

التصورات المختلفة للمواطنة

من أجل تقييم جيد للأزمة المفترضة للمواطنة يجب أولاً - ولو بإيجاز - عرض تصور المواطنة الذي هيمن على النظرية السياسية خلال فترة طويلة من مرحلة ما بعد الحربين العالميتين، ولعل الرائد الأكثر تأثيراً لهذه الرؤية هو عالم الاجتماع البريطاني توماس مارشال، الذي طابق بين مفهومي الحقوق والمواطنة. ويمكن تقسيم حقوق المواطنة - بحسب مارشال - إلى ثلاث مجموعات مختلفة: مدنية وسياسية واجتماعية، وقد ظهرت كل مجموعة من هذه الحقوق - بحسب توماس مارشال - بالتتابع في العصر الحديث. تشمل المواطنة المدنية، التي تجد جذورها في الليبرالية، الحقوق التي تضمن الحريات الفردية، وهي: «حرية الفرد، وحرية التعبير، وحرية التفكير، وحرية الاعتقاد، وحق الملكية الخاصة، وإبرام العقود، والحق في العدالة»،[4] ويعتبر مارشال أن المؤسسات الأكثر ارتباطاً بالحقوق المدنية هي المحاكم. أما المواطنة السياسية فتتكون من الحقوق الديمقراطية في المشاركة السياسية: «حق المشاركة في ممارسة السلطة السياسية باعتباره [أي المواطن] عضواً في هيئة تعينه فيها سلطة سياسية، أو باعتباره مُنتَخِباً لأعضاء الهيئة»،[5] وتتمثل المجالس المتعلقة بالحياة السياسية في البرلمان والمجالس المحلية.[6] وأخيراً ترتبط المواطنة الاجتماعية بالحقوق في الحد الأدنى من الرفاهية والدخل، وهي مجموعة كبيرة من الحقوق؛ بدءاً من الحق في القليل من الرفاه الاقتصادي والأمن، وانتهاءً بالحق في الحصة الكاملة من الإرث الاجتماعي، وعيش حياة إنسان متحضر وفقاً للمعايير السائدة في المجتمع،[7] أما المؤسسات المرتبطة بهذه الحقوق فهي النظام التعليمي والخدمات الاجتماعية.

تواجه رؤية توماس مارشال للمواطنة اليوم شكاً حقيقياً، فكل العناصر الثلاثة التي شكلت وحدة مندمجة بدأت تضعف أو تنفصل أو توجد في موضع التحدي؛ فالحقوق الاجتماعية تعيش عملية تعرية، والدولة الحامية صارت مجوّفة من الداخل، كما أن الدول تخلت عن كل مفهوم لإعادة توزيع الثروة.[8]

هذه الأزمة التي يشهدها مفهوم المواطنة بفعل عوامل متعددة، جعلت ثلة من الباحثين يعلنون عدم ملاءمة مفاهيم المواطنة التقليدية القائمة حصرياً على الدولة الوطنية، مؤكدين ظهور أشكال جديدة من المواطنة تتخطى الدولة، ومبشرين بأشكال جديدة للمواطنة بديلة عن الصيغة التقليدية. وقد صاغوا بعض التعبيرات لهذه البدائل من قبيل "المواطنة العالمية" global citizenship و"المواطنة عبر الوطنية" transnational citizenship و"المواطنة ما بعد الوطنية" postnational citizenship ، وقبل أن أتناول بالدراسة الشكل الأكثر إثارة، وهو ما اصطلح على تسميته بـ"المواطنة ما بعد الوطنية"، أستعرض بإيجاز بعض الأشكال الفرعية التي جمعها وصنفها جون يوري،[9] وهي كالآتي:

1. مواطنة ثقافية: تضم حق المجموعات الاجتماعية (القائمة على أسس: العرق والجنس والنوع والسن) في المشاركة الثقافية الكاملة في مجتمعاتهم.[10]

2. مواطنة الأقلية: تشمل حقوق الانضمام إلى مجتمع آخر، ومن ثم البقاء داخل هذا المجتمع، والتمتع بالحقوق وأداء الواجبات.[11]

3. مواطنة بيئية/ إيكولوجية: تتضمن حقوق وواجبات المواطن تجاه الأرض. وللحقوق المرتبطة بهذا الصنف من المواطنة ثلاثة نطاقات مهمة؛ هي أجيال المستقبل، والحيوانات، والأشياء "الطبيعية"، وتتضمن هذه المواطنة بدورها

مجموعة من الحقوق والواجبات، فمن حقوقها العدالة المعقولة في المياه والهواء، ومن واجباتها عدم استهلاك الكلوروفلوروكربونات (CFCs).[12]

4. مواطنة عالمية/ كوسموبوليتانية: تتعلق بكيف يمكن للشعب أن يطور اتجاهاً نحو باقي المواطنين والمجتمعات والثقافات عبر العالم.[13]

5. مواطنة استهلاكية: تعني حق الشعب في التزوّد بالسلع والخدمات والأخبار الملائمة من قبل كلا القطاعين الخاص والعام.[14]

6. مواطنة تحركية: تهم حقوق ومسؤوليات الزوار لأماكن وثقافات أخرى.[15]

وقد أضاف جون يوري نوعاً آخر من المواطنة، سماه "مواطنة التدفق" citizenship of flow مفصلاً حقوقها وواجباتها.[16]

أما ساسكيا ساسن فقد صاغت من جانبها شكلاً خاصاً للمواطنة مرتبطاً أساساً بالتغييرات التي أحدثتها العولمة الاقتصادية، وسمته بـ"المواطنة الاقتصادية" economic citizenship، ولا تمنح هذه "المواطنة الاقتصادية" للمواطنين، وإنما تمنح للشركات والأسواق، وخاصة الأسواق المالية العالمية، كما أنها لا تتموضع في الأفراد أو المواطنين بل في الفاعلين الاقتصاديين العالميين.[17]

رغم ما شكلته هذه النقاشات الأكاديمية الآنفة الذكر من تحدٍّ للمفهوم التقليدي للمواطنة الوطنية – على الأقل على المستوى النظري – فإن أكبر تحدٍّ لهذا المفهوم التقليدي يتمثل في التصورات الـ"ما بعد الوطنية". وتعتبر كتابات ياسمين سويزال الأكثر إثارة – في هذا المجال – لما تقدمه من بديل عن المفهوم "الوطني" للمواطنة الذي ساد ردحاً من الزمان.

تزعم ياسمين سويزال أن المواطنة الوطنية تفقد شيئاً فشيئاً الأساس لصالح نموذج للعضوية أكثر كونية يجد أساسه في المفاهيم العالمية لحقوق الإنسان. وتتصور سويزال أن الحقوق التي كانت تمنح في الماضي للمواطنين فقط، تتسع اليوم لتشمل المقيمين الأجانب، وهذا ما نشهده اليوم - بحسب سويزال - من انتقال من المواطنة الوطنية إلى " المواطنة ما بعد الوطنية".

وتستند سويزال في استنتاجاتها إلى أن تمتيع المقيمين الأجانب لأمد طويل بالحقوق الجوهرية للمواطنة في كثير من الدول الديمقراطية الليبرالية يشير إلى عملية لـ"تجاوز البعد الوطني" postnationalization للمواطنة،[18] كما أن اتساع الحقوق لتشمل الأجانب يستلزم، من وجهة نظرها، "تجاوز البعد الوطني"؛ لأن مصدر كثير من هذه الحقوق يرتبط بالنظام الدولي لحقوق الإنسان الذي يعترف بالأفراد على أساس شخصيتهم personhood ، وليس على أساس انتسابهم الوطني.

نظراً للطبيعة المتداخلة والمركبة لظاهرة "المواطنة ما بعد الوطنية"، وما تحتاجه من تناول موضوعات متنوعة تسهم في تحديد ومقاربة هذه القضية، من أجل صياغة نظرة أكثر شمولية، سأقوم بدراسة هذا الموضوع من خلال قسمين: سأتناول في القسم الأول مختلف القضايا المرتبطة بظهور فكرة "المواطنة ما بعد الوطنية"، وسأخصص القسم الثاني للحديث عن المفاهيم الأساسية المحددة لهذه القضية؛ دون أن يعني هذا بالضرورة تبني المواقف والتصورات الكوسموبوليتانية المغرقة في المثالية الحالمة، أو الدعوة إلى الرفض الكامل للمفاهيم "الوطنية" للمواطنة، وإنما يعني فقط الاعتراف بالخاصية عبر الوطنية المتنامية للحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية المعاصرة، والإقرار أيضاً بضرورة صياغة رؤية متعددة ومركبة للمواطنة.

سياق ظهور مفهوم "المواطنة ما بعد الوطنية"

ارتبط ظهور مفهوم "المواطنة ما بعد الوطنية" بسياق عالمي، اتسم بنمو متعاظم للتفاعلات عبر الوطنية بمختلف أبعادها، ويمكن تحديد أهم ملامح السياق العالمي الذي ظهرت في خضمه "المواطنة ما بعد الوطنية" في العناصر الآتية:

أولاً: نمو موجات الهجرة العالمية

يقدّر حالياً عدد المهاجرين في العالم - بحسب التقرير السنوي للمنظمة الدولية للهجرة[19] الصادر في 23 حزيران/ يونيو 2005 - بما بين 185 و 192 مليون مهاجر، أي بنسبة 2.9٪ من إجمالي سكان الكرة الأرضية. وفي عام 2000 كان حوالي 175 مليون شخص يعيشون خارج بلدان ولادتهم التي يحملون جنسيتها، بينما كان عدد المهاجرين في عام 1970 يمثلون 2٪ من مجموع سكان العالم. وقد ارتفع عدد المهاجرين الدوليين بين عامي 1970 و1980 من 82 مليوناً إلى 100 مليون مهاجر أي بمقدار 18 مليوناً، وخلال العقد التالي وصل عددهم إلى 154 مليوناً، ويعود سبب هذا الارتفاع الملحوظ خلال هذه المرحلة إلى تفكك الاتحاد السوفيتي سابقاً (نصف العدد الإضافي أي 27 مليوناً كان نتيجة التحول الدرامي في الاتحاد السوفيتي سابقاً). وعليه، إذا استثنينا ما كان نتيجة لتداعيات تفكك الإمبراطورية السوفيتية، فإن عدد المهاجرين في العالم تطور من 18 مليوناً بين عامي 1970 و1980 مروراً بـ27 مليوناً بين عامي 1980 و1990 إلى 21 مليوناً بين عامي 1990 و2000.

ويلاحظ أن نمو عدد المهاجرين الدوليين يتفاوت على المستوى الإقليمي من منطقة إلى أخرى، وتشكل أمريكا الشمالية الملاذ الأكبر لهؤلاء؛ حيث ارتفعت

نسبتهم من 16٪ من مجموع المهاجرين الدوليين في العالم عام 1970 إلى 23٪ عام 2000، ثم إقليم الاتحاد السوفيتي سابقاً الذي شهد نمواً متصاعداً من 4٪ إلى 16٪ بين عامي 1970 و2000، ويسجل تراجع نسبة المهاجرين الدوليين في باقي جهات العالم ولاسيما في آسيا من 35٪ عام 1970 إلى 25٪ عام 2000، كما تناقصت نسبتهم أيضاً بمنطقتي أمريكا اللاتينية والكاريبي بحوالي النصف بين عامي 1970 و2000.

ويعتبر النمو الصارخ في عدد المهاجرين الدوليين إلى أمريكا الشمالية مثالاً جديراً بالملاحظة، حيث تضاعف حوالي ثلاث مرات تقريباً بين عامي 1970 و2000 من 13 مليوناً إلى 31 مليون مهاجر (في عام 2000 كان مهاجر واحد من أصل خمسة مهاجرين دوليين يعيش في الولايات المتحدة الأمريكية)، كما أن ارتفاع عددهم في أوربا كان لافتاً للنظر، ولاسيما خلال التسعينيات من القرن الماضي، حيث ارتفع عددهم بين عامي 1970 و2000 من 19 مليوناً إلى 33 مليوناً، وقد ارتفعت نسبتهم إلى مجموع سكان أوربا من 4.1٪ إلى 6.4٪ خلال الفترة نفسها.

وتجدر الإشارة، من جانب آخر، إلى أن عدد اللاجئين في العالم وصل عام 2000 إلى 17 مليون لاجئ، أي ما نسبته 9.7٪ من مجموع المهاجرين الدوليين، ويوجد أغلبهم في البلدان النامية ولا سيما في أفريقيا وآسيا.

بالإضافة إلى العوامل الجيوسياسية التي غيرت بنية بعض الدول الكبرى خلال العقد الأخير من القرن العشرين (كالاتحادين السوفيتي واليوغسلافي سابقاً)، فإن الهجرة العالمية حفّزتها عوامل موضوعية أخرى لا تقل أهمية عن العامل السابق، نذكر على سبيل المثال الاعتماد المتبادل المتنامي بين الدول نتيجة التحرير الاقتصادي، واستمرار التفاوت في الإيرادات بين الأمم، وانخفاض كلفة وسائل النقل، ونمو التفاوت الديمغرافي بين الدول المتقدمة والدول النامية.

أما فيما يخص الحوافز الذاتية للمهاجرين الدوليين فيعد البحث عن فرص اقتصادية جيدة السبب الرئيسي لتحرك أغلب المهاجرين عبر الحدود، حيث قدّرت منظمة العمل الدولية أن نسبة المهاجرين الدوليين لأسباب اقتصادية عام 2000 تصل إلى 50٪.[20]

ثانياً: اتساع حقوق المهاجرين المكتسبة عالمياً

شهدت العقود الأخيرة نمواً في مستوى ونوعية الحقوق التي بات يتمتع بها المهاجرون، وترتكز هذه الحقوق على الاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي قيدت إلى حدّ ما سلطة الدولة في مراقبة الهجرة، ورفعت من مستوى حقوق المهاجرين كماً ونوعاً، ومن أبرز هذه الاتفاقيات نجد الاتفاقية الدولية التي تبنتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في 18 كانون الأول/ ديسمبر 1990 الخاصة بحماية جميع العمال المهاجرين وأفراد عائلاتهم (قرار 45/ 185).

كما أن مزج معاهدات حقوق الإنسان العالمية والقضاء الوطني أعطى المهاجرين المقيمين سنداً قوياً لضمان حقوقهم وحمايتها؛ فعلى سبيل المثال عرقلت المحاكم الدستورية والإدارية محاولات المؤسسات التشريعية في كل من ألمانيا وفرنسا لتحديد التجمع العائلي، على أساس أن مثل هذه الشروط من شأنها خرق الاتفاقات الدولية، إلى جانب تقييد هذه المحاكم لسلطة الحكومات في فرض قيود على المهاجرين المقيمين، وبشكل مماثل قيدت سلطة الحكومات في منع الباحثين عن اللجوء من الدخول إلى إقليم الدولة.[21]

وهكذا أصبحت الدولة مسؤولة أمام المقيمين داخل إقليمها بناء على مبادئ القانون الدولي لحقوق الإنسان، فالفرد الذي يفتقر إلى مركز قانوني يحمي حقوقه

بسبب وجوده خارج حماية دولته الأصلية، يحق له الحصول على العضوية في دولة أخرى حتى يضمن حماية حقوقه، فإن كان للفرد الخيار بين هذه الدولة أو تلك لمطالبتها بحمايته، فإن الدول على العكس من ذلك لا خيار لها في حماية هذا الفرد، فالدولة ملزمة بقبول هؤلاء الأفراد تحت حمايتها، إذا أثبت هؤلاء الأفراد أسباباً وجيهة لطلب هذه الحماية، كأن يكونوا في وضع خوف مبرر من الاضطهاد من الأجهزة الرسمية أو غيرها في دولتهم الأصلية، أو أن دولهم غير قادرة أو غير راغبة في حمايتهم.

ثالثاً: التوتر المتنامي بين ظاهرة الهجرة العالمية والسيادة الوطنية

عززت ظاهرتا الهجرة واللجوء بدرجة أكبر التوتر بين حماية حقوق الإنسان والحفاظ على السيادة الوطنية،[22] ويحتد هذا التوتر حين يتعلق الأمر بالمهاجرين غير الشرعيين؛ لأن وجودهم وحده داخل إقليم الدولة معناه تآكل السيادة. ومن جهة أخرى، فإن حصول المهاجرين واللاجئين على حقوق واسعة يمكن أن يضعف من قيمة المواطنة باعتبارها شرطاً لحيازة الحقوق،[23] ذلك أن انتفاء التمييز بين المواطن والأجنبي في ممارسة الحقوق يفقد المواطنة قيمتها، على الأقل بمعناها التقليدي، حيث لم يعد الانتماء الحصري إلى دولة وطنية معينة يمثل القاعدة الوحيدة لاكتساب الحقوق وممارستها، بل إن كل القاطنين – سواء كانوا مواطنين أو غير مواطنين – يحقّ لهم المطالبة بحقوقهم.[24]

ومن هنا يخلص منظرو "المواطنة ما بعد الوطنية" إلى أن الهجرة عبر الوطنية تقوض بشكل مؤكد الأساس التقليدي للعضوية في الدولة الوطنية، منذ أن أصبحت الحقوق يطالَب بها لتُمنحَ بناء على إقامة الفرد وليس بناء على مركز المواطن فحسب، وقد أدى هذا إلى عدم التمييز بين "المواطن" و"الأجنبي".[25] كما

يتصور مناصرو "المـا بعـد وطنيـة" post nationalism – مـن جهـة أخـرى – أن العمل الجماعي للمهاجرين يلعـب دوراً فعـالاً في إلغـاء حـدود الدولـة الإقليميـة وتجاوزها، حيث أتاح اتساع الاتصال وتطور وسائل النقل للمهاجرين الحفاظ على روابط وثيقة مع بلدانهم الأصلية، حتى أصبحت جماعـات المهـاجرين تأخـذ شـيئاً فشيئاً خاصية الشتات المرتبطة على المستوى عبر الوطني، وأصبحت مؤهلة بـشكل جيد لتعزيز فرص جديدة لـ"المواطنة عبر الوطنية".[26]

أصبح من المؤكد إذن أن الدولـة الوطنيـة تتعـرض لتحـديات خطـيرة، تـؤثر بشكل عميق على وظائفها، وأصبحت مهددة بشكل جدِّي. وقـد رصـد هبرمـاس سيرورتين واسعتين تحددان هـذا التطـور؛ تتمثـل الأولى في تعـرض مركـز الدولـة الوطنية، باعتبارها الوحدة المهيمنة في التنظيم الاجتماعي، للتقويض من الخارج عبر قوى العولمة التي تحول مركـز القـوة مـن المـستويات الوطنيـة إلى المـستويات عـبر الوطنية. أما السيرورة الثانية فتكمن فيما تشهده مشروعية الدولة الوطنية وسـلطتها وقدرتها الاندماجية من ضـعف متواصـل مـن الـداخل بـسبب التعدديـة المتناميـة للمجتمعات الحديثة. وعلاوة على مـا سـبق ذكـره، فـإن القـيم الليبراليـة الكونيـة تتعرض – بحسب هبرماس – للتحدي بسبب المطالبة بحقوق خاصة (أو الإعفـاء من الواجبات)، وأيضاً بسبب تعدد الفـاعلين الجماعيـين الـذين يفرضـون تميـزهم الثقافي على باقي المجتمعات.

محددات المواطنة ما بعد الوطنية

من خلال قراءة أهم الكتابات التي تصدت للتبشير لمفهوم "المواطنـة مـا بعـد الوطنية"، يمكن إجمال أهم العناصر المحددة لهذا المفهوم فيما يلي:

أولاً: مفهوم "الشخصية العالمية"

يشكل مفهوم "الشخصية العالمية" universal personhood العنصر الجوهري للنموذج "ما بعد الوطني" للمواطنة، الذي يجد أساسه في الحقوق الفردية المنصوص عليها في المساطر والمعاهدات والقوانين الدولية لحقوق الإنسان، ومن هنا يمكن الجزم بأن أهم تحول تشهده المواطنة التقليدية - بحسب هذا التصور - هو فقدانها أساسها التقليدي لصالح نموذج أكثر كونية لعضوية كامنة داخل مفهوم متحرر شيئاً فشيئاً من الإقليم، وأصبح النموذج الجديد للمواطنة يقوم - بحسب تعبير ياسمين سويزال - على مفهوم الشخصية العالمية أكثر من الانتماء الوطني، وهذا ما أفرز تناقضاً متنامياً بين حقوق كونية ومنتظمة عالمياً وبين هويات اجتماعية خصوصية ومحددة إقليمياً.[27]

تظهر الشخصية العالمية - كأساس للعضوية - بشكل جلي في حالة اللاجئين السياسيين، الذين يقوم مركزهم القانوني في البلدان المضيفة بشكل حصري على الاحتكام إلى مبادئ حقوق الإنسان، فاللاجئون السياسيون ليست لهم في الواقع دول (يحمل بعضهم جواز سفر منظمة الأمم المتحدة)، لكنهم على الرغم من هذه الوضعية الاستثنائية يظلون محميين ومتمتعين بحقوقهم كأفراد. ومن جهة أخرى، فإن كثيراً من المظاهر العالمية للمواطنة أصبحت مرتبطة مباشرة بالشخص - وبخاصة الحقوق المدنية والاجتماعية - الذي صار موضوعاً للاتفاقيات الدولية. وهذه الحقوق المدنية والاجتماعية تكفلها المساطر والقوانين الدولية، كما أنها تخترق الحدود الوطنية بيسر أكثر من الحقوق السياسية التي لاتزال شديدة الارتباط بالمواطنة الوطنية.[28]

ثانياً: التشكيك في مفهوم "الانتماء الوطني"

من أهم العناصر المكونة لـ"المواطنة ما بعد الوطنية" أنها تقوم على أساس الإقامة وليس الانتماء الوطني القومي. ومن ثم، فإن "المواطنة ما بعد الوطنية" غير محددة بالحدود الوطنية والثقافية لدولة وطنية معينة، بل هي عالمية في طبيعتها. وبتعبير آخر، فإن مفهوم المواطنة يشهد حالياً – بحسب هذا التصور – تحولاً وتطوراً من كونه حقاً يكتسب بالولادة إلى حق يكتسب بالإقامة.

وهكذا، فإن التصورات عبر الوطنية تذهب إلى أن الروابط التقليدية بين المواطن والدولة أخذت تتوارى شيئاً فشيئاً لتحل محلها ولاءات مجزأة،[29] ذلك أن التصورات التقليدية للروابط بين المواطن والدولة، التي ظهرت في أعقاب الثورتين الفرنسية والأمريكية وإنشاء الدولة المعاصرة بعد القرن الثامن عشر، لم تعد تتلاءم مع نمو عدد الجماعات الاجتماعية والسياسية عبر الوطنية الناشئة عن الهجرة عبر الحدود. هذا النوع الجديد من المواطنة – رغم أنه يحافظ على هوية الأفراد وتضامنهم عبر حدود الدول التي يقيمون فيها وتشكل جسراً بين البلد الأصلي والبلد المضيف – لا يتحدد بثوابت الدولة الوطنية بل على العكس؛ يتخطى حدود كلٍّ من الدولة والمجال المعرفي المرسوم من قبلها،[30] وقد نشأت نتيجة هذه السيرورة – بحسب تعبير أحد الباحثين – طبقة من المهاجرين الذين هم في حقيقة الأمر لا هنا ولا هناك.[31]

إذا كان النموذج التقليدي للمواطنة محدداً بالدولة الوطنية، حيث تستلزم المواطنة علاقة إقليمية بين الفرد والدولة،[32] فإن حدود العضوية في النموذج "ما بعد الوطني" أصبحت مائعة. وبحصول العمال المهاجرين على مواطنة الدولة التي يقيمون فيها،

وتمتعهم بحقوق وامتيازات دولة أخرى غير الدولة التي ولدوا فيها، يكونون قد خرقوا الانسجام المفترض بين العضوية والإقليم. كما أن العدد المتنامي لحالات الحصول على الجنسية المزدوجة قد أضفى الصفة الرسمية على "ميوعة" المواطنة، غير أن الحدود المائعة للمواطنة لا تعني بالضرورة ميوعة حدود الدولة الوطنية، كما لا تقتضي أيضاً أن هذه الأخيرة قد صارت أقل هيمنة مما كانت عليه في الماضي.[33]

لا تتضمن "المواطنة ما بعد الوطنية" تدميراً للدولة الوطنية، كما أنها ليست سيرورة خطية من "الوطنية" إلى "عبر الوطنية"،[34] فإذا كان مصدر الحقوق ومشروعيتها ينتقلان شيئاً فشيئاً نحو المستوى عبر الوطني، فإن حقوق الأفراد وانتماءاتهم تظل مع ذلك منظمة داخل إطار الدولة الوطنية، كما لاتزال هذه الدولة هي الضامن الثابت للثقافات الوطنية، كما أن المبادئ العالمية لحقوق الإنسان لا يمكن تطبيقها وممارستها بدون موافقة الدولة الوطنية.[35]

على الرغم مما يسجل على الدولة الوطنية خلال العقود الأخيرة من عيوب ونواقص، فإنها تظل هي الوحدة المؤهلة لضمان الاحتياجات الضرورية للإنسان سواء كان مواطناً أو مهاجراً. ومما يقلل أيضاً من الطموحات الـ"ما بعد الوطنية" في هذا الجانب، أن الدولة مازالت تمنح الوسائل الأكثر نجاعة للتعبير عن وعي الشعوب بالانتماء والهوية والتميّز، وإشباع ما سماه بنيدكت أندرسون بـ"الشوق الميتافيزيقي"[36] إليها. ومن هنا يمكن التأكيد بأنه من السابق لأوانه الإعلان بأن مفهوم "الانتماء الوطني" أصبح أمراً مهجوراً.

ومن هنا يجدر التأكيد على أن الإنسان لايزال مرتبطاً بشكل عميق بوطنه وأرضه وإقليمه، والمثال النموذجي على هذا هو أوربا، فعلى الرغم من السيرورة

الاندماجية التي تشهدها أوربا الغربية منذ سنوات، نجد هيمنة المشاعر الوطنية على الأوربيين التي تتخذ أحياناً أبعاداً متطرفة مناهضة لعملية الاندماج ولكل المظاهر التي تهدد هويتهم الوطنية. وهذا ما يعكسه تصاعد موجات العداء والكره للأجانب، وتكريس مكانة الأحزاب اليمينية في الساحة السياسية، فوصول الحزب اليميني المتطرف إلى الحكومة النمساوية ونمو القاعدة الانتخابية للأحزاب اليمينية في كل من فرنسا وهولندا وبلجيكا وغيرها من البلدان الأوربية يعكس قلق الأوربيين من المخاطر التي تهدد - في نظرهم - هويتهم الوطنية. وإذا كانت مظاهرات سياتل ودافوس وغيرها ضد مخططات منظمة التجارة العالمية والمؤسسات المالية الدولية قد أظهرت أن المواطنين بدؤوا يتعبؤون ضد المخاطر التي تتخطى حدود دولهم، إلا أن هذا لا يمثل سوى أحد وجهي الحركة العالمية.

ومن جهة أخرى، لاتزال حدود الدولة الوطنية قائمة، وتستمر في أداء وظائفها، كما يُعاد تأكيدها بالتشريعات المقيدة للهجرة والمحاولات المختلفة لصون السيادة الوطنية.

ثالثاً: الاعتراف بالتعددية الثقافية ومأسستها

يشكل الاعتراف بالتعددية الثقافية ومأسستها داخل الدول المضيفة للمهاجرين مسألة جوهرية لتحقيق مفهوم المواطنة ما بعد الوطنية. ويرتبط بهذه المسألة ما يصطلح عليه بـ"المواطنة المتعددة الثقافات" multicultural citizenship التي نجد تجسيداً لها في القارة الأوربية في كل من المملكة المتحدة والسويد وهولندا، وخارج السياق الأوربي في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وأستراليا وكندا. تقوم هذه المواطنة المتعددة الثقافات على القيم السياسية المشتركة، وتوسيع

الخدمات العامة المتعددة اللغات؛ حيث تضمن هذه الدول ليس فقط الحصول على الحقوق الاجتماعية والسياسية الكاملة، بل تكفل حق الاختلاف الإثني والتعددية الثقافية من خلال الاعتراف بجماعات المهاجرين كـ"أقليات إثنية" بحقوقها وامتيازاتها الثقافية الخاصة، فمثلاً في هولندا يحق للجماعات الإثنية والدينية وغيرها المعترف بها، تنظيم مدارسها الخاصة والحصول على تمويل من الدولة.

وفي أستراليا، أقرت الحكومات المتعاقبة رسمياً التعددية الثقافية من خلال مجموعة من القوانين،[37] وتقدم سياسة التعددية الثقافية هذه إطاراً للاستفادة القصوى، اجتماعياً وثقافياً واقتصادياً، مما يقدمه التنوع الثقافي لكل الأستراليين، وتتمثل أهمية هذه السياسة أيضاً في إشاعة العلاقة المجتمعية الجيدة وخلق التناغم الاجتماعي في صفوفها.[38]

ويندرج في هذا السياق دعوة المسؤولين في بعض الحكومات الأوربية إلى إسلام محلي أوربي، من قبيل "إسلام فرنسا" و"إسلام إيطاليا" و"إسلام بريطانيا" بدلاً من " الإسلام في فرنسا" و" الإسلام في إيطاليا " و"الإسلام في بريطانيا"، وهذه دعوة إلى إدماج الأقليات المسلمة في البلدان المضيفة، عبر الاعتراف بالتعددية الثقافية، وخطو بعض الخطوات نحو مأسستها، من خلال بعض المؤسسات والمجالس الممثلة للمسلمين.[39] غير أن هذه المبادرات لا يوازيها في الأهمية تمتيع هذه الأقليات بجميع حقوق المواطنة أسوة بالمواطنين الآخرين، كما يسجل على هذه المجالس الممثلة للأقليات المسلمة تدخل سلطات البلدان المضيفة بشكل سافر في تشكيلها، الأمر الذي يجعلها أبعد من أن تمثلهم بطريقة ديمقراطية.

إن تعريف مفهوم "التعددية الثقافية" وإقراره وتطبيقه يخضع من جهة لتقلبات السياسة الداخلية والخارجية للدولة المعنية، ويخضع أيضاً للتحولات

السياسية التي تشهدها السلطة التنفيذية، مما يجعل تطبيق هذا المفهوم رهناً لطبيعة الجهة التي ترسم سياسته وتطبيقه.

وعموماً، ومن خلال رصد التوجهات الفكرية والسياسية في هذه البلدان المضيفة إزاء مفهوم "التعددية الثقافية"، يمكن تحديد ثلاثة تيارات عامة، لا تخلو بدورها من تنازع وتضارب بين تيارات فرعية قد تتباين مواقفها إلى هذا الحد أو ذلك من بعض مفردات هذه القضية. وتتمثل هذه التيارات العامة في تيار عقلاني ديمقراطي ومنفتح نظرياً وعملياً، يمتد ليشمل مختلف الأطياف الفكرية والسياسية من اشتراكية وليبرالية وبيئية (الخضر) ونسوية ...، ويشكل هذا التيار القوة الدافعة والداعمة الرئيسية لهذه التعددية الثقافية، وبالمقابل، يوجد تيار يميني محافظ (وشوفيني أحياناً) يتناقض جملة وتفصيلاً مع التيار الأول، وإلى جانب التيارين السابقين، يبرز تيار ثالث وهو أكثر عدداً، ولكنه يميل بحسب الظروف السياسية الداخلية والخارجية ليرجح كفة التيار الأول أو الثاني.

رابعاً: نحو هوية عالمية

إلى جانب التصورات التي ترى المواطنة مفهوماً مطابقاً للمركز القانوني، أو أنها مجموعة من الالتزامات، أو أنها أحد أشكال المشاركة أو النشاط السياسي، فإن للمواطنة بعداً آخر يرتبط بالتجارب المشتركة للشعوب التي تعكس البعد النفسي للمواطنة،[40] وتُجسّد هذا الجانب من المواطنة الروابط الفعلية للهوية والتضامن التي تكفل لنا البقاء كجماعة إلى جانب جماعات أخرى في هذا العالم. وهذا المفهوم للمواطنة يتسع ليشمل ما أسمته ليندا بوسنياك «مساواة الانتماء، أي المظاهر الشعورية للانتماء في الجماعة».[41] إن "مشاعر المواطنة"[42] ليست فقط نتاج الطرق

التي تُتصور وتطبق بها المواطنة في عوالمنا القانونية والسياسية، بل إن ممارسة المواطنة تتشكل من خلال نوعية إحساسنا بالمواطنة الذي له مصادر مستقلة في المجتمع والثقافة.[43]

يمكن القول إن فكرة المواطنة التقليدية تقوم على افتراضين؛ الأول، أن المواطنة تعبير عن هوية جماعية تربط أعضاء الأمة بمصير مشترك، والثاني، أنها تمتد على طول حدود سيادة الدولة. وبسبب فكرة تقرير المصير امتزجت السيادة مع الهوية الوطنية، ومن ثم ترسخت فكرة اعتبار أن الحقوق يمكن أن تمنح لمواطني الدولة فقط؛ ليس لكرامة الشخص – بحسب تعبير كلوديا أتوكشي – بل لهويته الخاصة كعضو في جماعة. وبهذا المعنى، فإن فكرة الحقوق المتساوية لا تقوم بشكل كبير على مفهوم الإنسانية المشتركة للمواطنين، ولكن على تشابههم الناشئ عن اشتراكهم في هوية الأمة التي ينتمون إليها.[44]

إذا كان هذا هو التصور التقليدي لارتباط الهوية بالمواطنة، فإن التصور "المابعد وطني" يرى أن فك الارتباط بين الحقوق والهوية هو إحدى الخصائص الجوهرية لـ"المواطنة ما بعد الوطنية". ورغم الإقرار بأن "المواطنة ما بعد الوطنية" – بحسب هذا التصور – لا ترتبط بأي هوية أو مركز قانوني محدد، فإن الهويات، بالمقابل، تظل قائمة في المستويات المحلية.[45]

وهكذا يجد المهاجرون "عبر الوطنيون" أنفسهم أمام تناقض مبدأي المواطنة التقليدية؛ يتمثل المبدأ الأول في الحصول على الحقوق، أما المبدأ الثاني فيتعلق بالعضوية في جماعة أو هوية معينة. تسجل ياسمين سويزال[46] من جانبها التصادم بين عنصري المواطنة؛ الحقوق والهوية، فهي تلاحظ أن هذين العنصرين بدأا في

الانفصال بعد الحرب العالمية الثانية؛ إذ اتخذت الحقوق شيئاً فشيئاً بُعداً عالمياً، بينما ظلت الهويات بالمقابل محدودة في الحيز الإقليمي، وتعبر عن الخصوصية.

وعلى الرغم من تأكيد المنظرين عبر الوطنيين على ظهور ما يصطلح على تسميته بـ"الهويات عبر الوطنية" في عدد متنامٍ من الشعوب في المرحلة الحالية،[47] وأن الهويات الوطنية تعيش تحت ضغط الهويات الاجتماعية غير المرتبطة بالإقليم،[48] فإنه من غير الضروري ربط "المواطنة ما بعد الوطنية" بأيديولوجيات الكوسموبوليتانية، ومن غير النافع أيضاً إدماج الـ"ما بعد الوطنية" بالصيغ النظرية لـ"الجماعات عبر الوطنية"[49] التي تتضمن تكوين الجماعات والتضامنات المرتبطة بشكل وثيق (على أساس المرجعيات الثقافية والإثنية المشتركة) مع أماكن الأصل والمصير.[50] إذن فـ"المواطنة ما بعد الوطنية" لا تدل بالضرورة عن التضامنات عبر الوطنية أو الارتباطات الجماعية، أو وجود أفراد بدون التزامات وهويات ومصالح (محلية)، بل تشدّد على الارتباط المتعدد للفضاءات العامة والتصورات العالمية للحقوق التي تتحدد كثيراً بالجماعة الوطنية.[51]

خلاصة

يمثل المطلب الضمني لـ"المواطنة ما بعد الوطنية" بالاعتراف بأشكال سياسية "غير وطنية" non-national، تحدياً مهماً للاعتقاد السائد في الفكر السياسي بكون الدولة الوطنية هي الموضع الكامل للهوية السياسية، فهذه الدعوة التي ظهرت في بعض الدوائر العلمية والسياسية التي مفادها أن المواطنة تفقد شيئاً فشيئاً الصفة الوطنية، تشكل تحدياً حقيقياً للمفهوم التقليدي للمواطنة، حيث يفترض – بحسب جرترود هيمِلفارب – أن المواطنة يمكن أن يكون لها «معنى تافه خارج سياق دولة معينة».[52]

ورغم الجهود الفكرية التي بذلها الـ"ما بعد الوطنيون" لتأكيد سيرورة نحو انفصال البعد "الوطني" عن مفهوم المواطنة، فإنه لا بد من الإقرار بأن هذه الفكرة لاتزال إلى حد الآن مجرد رغبة وطموح، ولا تعكس واقعاً قائماً، رغم وجود بعض المظاهر والممارسات نحو هذا الاتجاه، ولا بد من الإقرار على الأقل في المدى القريب بأنه من الصعب الفصل بين المواطنة والدولة الوطنية، وبأن المواطنة ستظل في الوعي العام مرتبطة بشدة بالدولة الوطنية ومؤسساتها ولا سبيل للانفكاك عنها.[53]

ويسجل معارضو هذا المفهوم انتقادات كثيرة للكتابات المبشرة بـ"مواطنة ما بعد وطنية"، يرى كنيث كارست أن "المواطنة ما بعد الوطنية" تفتقد إلى إطار مؤسساتي يمكن أن يحمي القيم الأساسية للمواطنة.[54] ويشير كل من ليزا شوستر وجون سولوموس إلى أن "المواطنة الوطنية" تظل الوسيلة الوحيدة الأكثر أهمية لحماية المهاجرين والأقليات داخل أوربا من إبعادهم أو طردهم منها.[55] ومن جهة أخرى ينتقد كرستيان جوبك ياسمين سويزال إلى حد بعيد، لتجاهلها كون "المواطنة الوطنية" تظل ضرورية للمهاجر، بالنسبة للجيلين الثاني والثالث، الذي يظلّ من ناحية أخرى مقصياً عن الجماعة الوطنية باعتباره عضواً في أقليات موصومة.[56]

إضافة إلى هذا، فإن العديد من الكتاب سجلوا التفاوت في الزمان والمكان فيما يتعلق بالحقوق التي يتمتع بها المهاجرون. من خلال استقرائه لتجربة الأجانب المقيمين في الولايات المتحدة الأمريكية، درس بيتر شوك سياسات مختلفة تجاه الأجانب المقيمين، ليخلص إلى أنه بين الستينيات والتسعينيات من القرن الماضي كانت معاملة الأجانب في الولايات المتحدة الأمريكية تتطابق مع معاملة المواطنين من عدة نواح، لكن في التسعينيات أصبح حصول المقيمين الأجانب على المصالح

العامة محط تساؤل.[57] وهذا الأمر يسري على باقي الدول المضيفة للمهاجرين؛ حيث تظل سياسات إدماج المهاجرين وتوسيع دائرة حقوقهم رهينة بتقلبات السياسات الداخلية والعالمية، ولاسيما على المستويين الأمني والاقتصادي، ومن هنا لا يمكن الجزم بالقول بوجود خط تصاعدي لإقرار قواعد "المواطنة ما بعد الوطنية"، بل بقدر ما تشهد مراحل معينة تطورات إيجابية كبيرة في هذا الاتجاه، لا تلبث أن تقابلها تراجعات كبيرة عن هذا المسار.

ومن جهة أخرى يسجَّل على كتابات ياسمين سويزال إخفاقها في الاستيعاب الشامل لدينامية مركز الأجنبي في الكثير من البلدان ومنها الولايات المتحدة الأمريكية، حيث إن الكثير من حقوق الانتماء الجوهرية التي حصل عليها الأجانب لا تجد أساسها في النظام الدولي لحقوق الإنسان، بل في النظام الوطني نفسه،[58] ومن ثم، فإن الكثير من استنتاجات ياسمين سويزال في هذا الجانب لا تسري على نظام الولايات المتحدة الأمريكية، بل تقتصر على أوربا فقط.

الفصل التاسع

"تعثر"[1] الدولة الوطنية في عالم الجنوب
قراءة في الأسباب

أدت التحولات التي صاحبت عملية العولمة إلى إضعاف الدولة في العديد من الميادين التي كانت حكراً عليها، وانسحابها من تحمل مسؤولياتها في تدبير بعض الجوانب الأساسية من السياسة العامة، كالاقتصاد والتنمية الاجتماعية والتعليم والصحة.

غير أنه يجب الإقرار بأن ما يسمى «أزمة الدولة أو الدولة الوطنية» هي في الواقع أزمة دول معينة، وليست أزمة نموذج الدولة الوطنية؛ والدول التي تعاني الأزمة هي الدول الضعيفة أو غير المستقرة التي تمثل العولمة تهديداً لها، أما فيما يتعلق بالدول الفعالة والقوية فإنها توفر لها فرصاً لتعزيز التنمية الاقتصادية. بل أكثر من هذا، فالدول الكبرى تتحكم في اتجاهات العولمة وتوجهها وفقاً لمصالحها. فمن يستطيع الآن أن يعلن بشكل جدي وجود أزمة سيادة في الولايات المتحدة الأمريكية بسبب تفاعلات العولمة؟

إذا كانت هذه المتغيرات التي طرأت على وظيفة الدولة لا تشكل تهديداً كبيراً لرفاه الشعوب في البلدان المتقدمة، نظراً لمستوى تقدمها الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، ولقوة مؤسسات المجتمع المدني التي تملك قدرات مادية وبشرية وتنظيمية تؤهلها لملء الفراغ الذي قد يتركه انسحاب الدولة، فإن المجتمعات النامية ستكون أكبر ضحايا هذه العولمة؛ لأن دول الجنوب في معظمها هي الأكثر

تأثراً بهذه التحولات، وذلك نظراً لاعتبارات عدة؛ منها ضعف وهشاشة أجهزة الدولة، وعدم رسوخ مؤسساتها في العديد من المجالات، وتفاقم المشاكل الاقتصادية والاجتماعية مع تناقص وتآكل قدرات الدولة على التصدي لها، فضلاً عن تدني القدرات التكنولوجية للعديد من هذه الدول، وضعف إمكانات وأطر التعاون الإقليمي فيما بينها.[2] فباستثناء بعض الدول النامية القليلة التي تمكنت من كسر أغلال التخلف، وتحقيق مستويات عالية من التنمية في مختلف أبعادها (مثل ما يسمى بالنمور الآسيوية)، وتلك التي تسير بخطى ثابتة للحاق بهذا الركب، فإن أغلب الدول النامية تعترضها صعوبات كثيرة حادة تجعلها أكثر عرضة للآثار السلبية للعولمة التي تهددها بالانهيار والتفكك.

فرض النموذج الأوربي للدولة على الشعوب غير الأوربية

من أكبر عوامل أزمة الدولة الوطنية في بلدان الجنوب، أنها لم تكن ثمرة لسيرورة تاريخية محلية تتناغم مع البيئة الاقتصادية ـ الاجتماعية لهذه البلدان، بل تم فرض نموذج الدولة كما تطورت في أوربا على شعوب هذه البلدان، ولنتذكر أن الحدود الإقليمية لأغلب الدول غير الأوربية تم رسمها من قبل الدول الإمبريالية الأوربية. وفرض النموذج الغربي في الدولة الذي نشأ في مكان وزمان مختلفين وفي ظل ظروف مختلفة على الشعوب المستعمَرة، كانت له نتائج وخيمة. وقد سلّط جون هِرز الأضواء على مخاطر تطبيق المعايير الغربية على الشعوب غير الغربية في الخمسينيات من القرن الماضي[3] من خلال تحليله لـ«ظهور وزوال الدولة الإقليمية»؛ حيث أكّد عدم جدوى موازنة عملية بناء الدولة ما بعد الكولونيالية مع تجربة الدولة الوطنية الأوربية؛ بسبب الحدود المصطنعة التي تجاهلت المطالب الإثنية والقبلية، وافتقارها إلى المراقبة والانسجام الإداريين.[4] ومع ذلك، فإن هذا المنطق لم

يتم استيعابه قط من قبل بعض المخططين الأساسيين لدعم التنمية الذين شرعوا في بنـاء «الأدوات الظاهريـة للدولـة [الغربيـة]»[5] عـلى قاعـدة اجتماعيـة وسياسـية واقتصادية غير غربية بلا جدال.

إن فرض النموذج الغربي للدولة على باقي الشعوب وجد قاعدته الفكرية في نظرية التحديث التي تفترض أن على المستعمرات السابقة أن تخضع لنفس عمليات التطور التي مرت بها الدول الأوروبية.[6] وتفترض هذه الطريقة في فهم التحـديث أن على جميع الدول أن تمر عبر سيرورة وحيدة وشاملة في تكـوين الدولـة. وأكثـر مـن هذا، تفترض هذه النظرية أن الدول الأوروبية الأصلية بلغت نهاية هـذه الـسيرورة. بإلقائنا النظرة الأولى على هذه النظرية نكتشف أنها أولاً نظرية غـير تاريخيـة، لأنهـا تنظر إلى نشأة الدولة كعملية شاملة وحتمية أكثر منها نتيجة ظرفية لظروف وأفعال تاريخية؛ وثانياً أنهـا نظـرة أيديولوجيـة؛ لـسببين: أولهـما أنهـا تـبرر القـوة والعنـف والاستغلال والعنصرية التي فرض بها الأوربيون الدولة في المناطق غـير الأوربيـة، والسبب الآخر أنها تعتبر الخصائص الإيجابية للدولة منحة مـن الحـضارة الأوربيـة العقلانية والمعاصرة إلى العالم غير الغربي، أما خصائصها السلبية فهي نتيجـة لعـدم أهلية الشعوب غير الأوربية للعيش في ظل القواعد الأوربية المتقدمة.[7]

نـشأت الـدول غـير الأوربيـة عـبر سـيرورتين انعكاسـيتين مختلفتـين وغـير مترابطتين؛[8] تتمثل الأولى في منهج تكوين دولة انعكاسية قائم على الغزو المباشر من قبل الدول الأوربية. في هذه الحالة تم فرض الدولة بـشكل مبـاشر عـلى الـشعوب القبلية والرحالة التي لم تكن السياسات عندها تتجه نحو مجال إقليمي مؤسس. فقد أحدث الغزو المباشر فضاءات مسيّسة جديدة داخل تراتبيات اجتماعية معقدة قائمة على العرق (البيض أسمى من السود) والدين (المسيحي أسمى من غير المـسيحي)

والقبيلة (قبيلة أسمى من أخرى)، الأمر الذي نتجت عنه ممارسات جديدة للهيمنة والتبعية. كما بحثت النخب الوطنية في هذه الدول – المنشأة بشكل مباشر والمهيمن عليها – لإنهاء تراتبيات الهيمنة والتبعية بتحقيق الاستقلال، غير أن النخب الوطنية في كل دولة لم تكن قادرة على رفض الدولة المفروضة عبر الغزو المباشر، ونفس الماضي الذي كان قائماً قبل مرحلة الاستعمار.

أما السيرورة الثانية، فتتمثل في منهج تكوين الدولة الانعكاسية في المناطق غير الأوربية من العالم عبر الباعث الخارجي. في هذه الحالة تطورت الدولة انطلاقاً من الأنظمة السياسية المحلية في المناطق التي لم تخضع قط لغزو مباشر من قبل الدول الأوربية. نشأت الدولة المستحثة induced خارجياً مثل اليابان، بفضل قدرة الشعوب غير الأوربية – لأسباب مختلفة – على مقاومة الهيمنة الأوربية المباشرة وتحقيق الاستمرار عبر تبني مؤسسات وتجارب الدول الأوربية وإضافتها إلى الأنظمة والقواعد المحلية.[9] يمكن القول عموماً إن جل دول الجنوب نشأت عبر عملية الغزو المباشر، ومن ثم فهي لا تعكس أي تطور طبيعي للتنظيم السياسي لدى هذه الشعوب، كما أنها لم تكن ثمرة تفاعل إيجابي وواعٍ مع البيئة الخارجية.

ينبغي ونحن نعالج عملية فرض نموذج الدولة الغربية على المجتمعات المستعمرة، أن نستحضر ما يأتي:[10]

1. بالنسبة للكثير من الدول الاستعمارية السابقة، فإن الضغوط «الخارجية» التي تمارسها حالياً، كانت «داخلية» زمن الاستقلال؛ ذلك أن الاستعمار الذي رسم الحدود وأنشأ مؤسسات الدولة قيّد سيادة دول ما بعد الاستعمار مع بداية عهد الاستقلال. وظلت مؤسسات الخدمة المدنية والقوات المسلحة – التي تشكلت

في البداية كملاحق مباشرة للحكم الاستعماري - العمود الفقري لجهاز الدولة بعد الاستقلال، كما أن المرشدين العسكريين المنتمين للدول الاستعمارية السابقة استمروا كثيراً في ظل الاستقلال يدربون جيوش الدول الجديدة وشرطتها.

2. قبول الزعماء الوطنيين عموماً المبادئ الأساسية للمفهوم الأوربي للسيادة الإقليمية التي قادتهم إلى إنشاء دول داخل حدود إقليمية رسمتها القوى الاستعمارية بشكل تحكمي، كما أن الامتثال لقواعد النظام الدولي قيد إلى حد كبير سيادتها.

3. بقاء اقتصاديات الدول المستقلة حديثاً دائماً تابعة لاقتصاد القوة الاستعمارية السابقة، التي كانت تراقب قيمة عملتها وتمنح الأسواق لصادراتها والأموال للاستثمار.

مظاهر تعثر الدولة وانهيارها في الجنوب

رصد روبرت روتبرج خمس خصائص للطبيعة الجديدة لتعثر الدولة الوطنية؛[11] وهي:

1. العنف الدائم: إن الحدة المطلقة للعنف لا تحدد وحدها الدولة "المتعثرة"، بل الخاصية المستمرة لهذا العنف (مثل أنجولا وبوروندي والصومال والسودان)، كما أن اتجاه أي عنف ضد الحكومة أو النظام القائمين، والخاصية الشديدة للمطالب السياسية والجغرافية من أجل اقتسام السلطة أو الاستقلال هو الذي يسوّغ أو يبرر اعتبار العنف محدداً للدولة "المتعثرة".

2. الحرب الأهلية: يتجلى تعثر دولة ما عندما يتحول العنف إلى حرب داخلية شاملة، وعندما تتراجع مستويات العيش بشكل كبير، وعندما تنهار البنية التحتية للحياة العادية، وعندما يتغلب جشع الحكام على مسؤوليتهم في تحسين ظروف شعوبهم وحاشيتهم. وغالباً ما تكون جذور الحروب الأهلية التي تميز الدولة "المتعثرة" في العداء الإثني أو الديني أو اللغوي أو أي عداء آخر بين المجموعات المكونة للمجتمع.

3. وجود تناقضات بين الجماعات، حيث لا توجد دولة متعثرة بدون تباينات بين الجماعات، غير أنه ينبغي الإشارة إلى أن وجود العديد من الدول الوطنية الضعيفة التي تتميز بتفاوت كبير بين المالكين وغير المالكين، ووجود بعض الدول الجديدة التي تضم مجموعة غير متجانسة من المصالح الإثنية والدينية واللغوية، يعد عاملاً مساعداً أكثر منه سبباً أصلياً لتعثر الدولة الوطنية. وبتعبير آخر، إن تعثر الدولة لا يعود بالدرجة الأولى إلى عدم القدرة على بناء أمم انطلاقاً من كتلة من المجموعات الإثنية.

4. العجز عن مراقبة الحدود: عكس الدول القوية، لا تستطيع الدول "المتعثرة" مراقبة حدودها، لأنها تكون قد فقدت سلطاتها على الأجزاء الكبيرة من الإقليم. وتكون ممارسة السلطة الرسمية محدودة بشكل كبير في عاصمة الدولة، أو في منطقة عرقية محددة أو أكثر. وفي الواقع يعتبر مدى الامتداد الجغرافي للدولة الذي تمارس عليه الحكومة مراقبتها بشكل حقيقي أحد معايير اتساع تعثر الدولة.

5. نمو العنف الإجرامي: يعد نمو العنف الإجرامي وتكاثره أحد مؤشرات تعثر الدولة؛ فعندما تضعف سلطة الدولة وعندما تصير الدولة إجرامية بقمعها

لمواطنيها، فإن الفوضى العامة تصير هي سيدة الموقف؛ فتسيطر العصابات والجماعات الإجرامية على شوارع المدن، وتنتشر أكثر فأكثر تجارة الأسلحة والمخدرات، وتُشَلّ قوات الشرطة النظامية، ويكون من الطبيعي في هذه الحالة أن يلجأ المواطنون لحماية أنفسهم إلى زعماء الميليشيات أو الوجهاء الأقوياء الذين يجسدون النظامين الإثني والعشائري، وبالتالي بروز قوة جديدة في الوقت الذي تنحل فيه جميع المؤسسات بما في ذلك الدولة نفسها. وبتعبير آخر، «تصبح هذه الدول، التي انهارت مؤسساتها وهياكلها، مجرد نظم رسالتها الأساسية حراسة أرخبيل أثرياء الداخل والخارج، فلن يعود الحديث عن الدولة، بل عن أجنحة المافيا المتصارعة، والمؤثرة في القرار السياسي، ولن يعود الحديث عن المجتمع، بل عن هذه الجماعة أو تلك».[12]

يميز دانييل ثورر بين المقترَب القانوني ـ السياسي والمقترَب الاجتماعي في تفسير ظاهرة الدولة "المتعثرة".

فبحسب وجهة النظر القانونية ـ السياسية، توجد ثلاثة مظاهر تميز ظاهرة الدولة "المتعثرة": أولاً، المظهر الجغرافي والإقليمي، بمعنى أن تعثر الدولة يتصاحب جوهرياً مع مشكلات داخلية وباطنية النمو، حتى وإن كانت لها بشكل عرضي تأثيرات تتجاوز الحدود. وتمثل هذه الظاهرة انفجاراً داخلياً أكثر منه انفجاراً لبنى القوة والسلطة، وتفكيكاً للدولة وتدميراً لها أكثر منه تقطيعاً لأوصالها؛ وثانياً المظهر السياسي، بمعنى الانهيار الداخلي للقانون والنظام. يكون التأكيد هنا على الانحلال التام أو شبه التام للبنى الضامنة للقانون والنظام،[13] أكثر من أي شكل من أشكال انقسام سلطة الدولة التي تظهر في الحروب الأهلية عندما يتقاتل العسكريون أو أفراد المنظمات شبه العسكرية فيما بينهم لتعزيز موقعهم داخل

الدولة أو الانفصال عنها.[14] وثالثاً المظهر الـوظيفي، الـذي يعنـي غيـاب الأجهـزة القادرة على تمثيل الدولة وعلى تسهيل تفاعلها على المستوى الخارجي؛ فالمؤسـسات الموجودة إما أنها لا تملك السلطة للتفاوض والتمثيل والتنفيذ، أو أنها غـير جـديرة تماماً بالثقة، وأنها تتصرف على نحو نمـوذجي كـ«رجـل دولـة في النهـار، وقـاطع الطريق بالليل».[15] باختصار يمكن أن ننظر إلى الدولة "المتعثرة" من خـلال وجهـة النظـر القانونيـة ـ الـسياسية بأنهـا عـلى الـرغم مـن احتفاظهـا بالقـدرة القانونيـة (الشرعية)، فإنها تفتقد إلى القدرة على ممارستها في سبيل تحقيق أهدافها.

أما بالنسبة للمنظور الاجتماعي، فإن الدولة "المتعثرة" تتميـز بظـاهرتين: أولاً وجود انهيار لجوهر الحكم الذي وصفه ماكس ويبر بـ«احتكار الاستعمال المـشروع للعنف المادي». نجد في هذه الدول الـشرطة والقـضاء وبـاقي الأجهـزة الأخـرى المكلفة بالحفاظ على القانون والنظام، إما أنها لم تعد موجودة أو أنهـا غـير قـادرة إلى حد كبير على الاشتغال، وفي حالات كثيرة تـستعمل لأغـراض أخـرى غـير تلـك المقصودة من إنشائها. ففي الكونغو مثلاً، تحولت المليشيات العسكرية إلى عصابات مسلحة للنهب، وشرع الضباط في الأعمال التجارية لحـسابهم الخـاص مـستعملين الوحدات العسكرية في استغلال أراضيهم. والخاصية النموذجية الثانية لهذه الدول هي وحشية العنف المستعمل وحدّته؛ ففي ليبيريا مثلاً تحدثت تقارير شـهود عيـان عن مجتمع برمته – الكبار والشباب وأيضاً الأطفال– استحوذ عليه جنـون جمـاعي بعد تعطل مؤسسات الدولة.[16]

عوامل تعثر الدولة في الجنوب

اختلفت الآراء حول تحديد العوامل التي تقف وراء ظاهرة تعثر الدولـة التـي تعصف بالكثير من البلدان المتخلفة.[17] فهناك من الباحثين من يرجع هذه الأسباب

إلى عوامل داخلية كامنة في هذه المجتمعات، وخصوصاً الحكام والمتحكمين في زمام السلطة، بينما يحمّل آخرون مسؤولية هذا التعثر للبنية الخارجية، وخاصة الطريقة التي تشكل بها النظام الدولي الحالي.

فبالنسبة للرأي الأول، يرى روتبرج أن التعثر من صنع الإنسان [بمعنى إنسان هذه الشعوب]،[18] فهو ليس فقط مسألة عرضية، كما أنه ليس ناتجاً بشكل أساسي عن عوامل جغرافية أو بيئية أو خارجية؛ فهو يرى أن قرارات القيادة وإفلاس الزعامات دمرت الدول وتستمر في إضعاف السياسات الهشة التي تقود إلى التعثر، ويخلص روتبرج إلى هذا الاستنتاج من خلال استعراض نماذج عدة من الدول "المتعثرة" التي تؤكد افتراضه. ففي نظره أن حكم موبوتو الاستبدادي هو الذي استخرج زبدة زائير/ جمهورية الكونغو الديمقراطية ولم يترك شيئاً للمواطنين، وأن الكثير من مصادر الثروة في هذا البلد المترامي الأطراف انتهت إلى جيوب موبوتو وعشيرته، بحيث لم تنفق أية أموال طيلة أربعة عقود لترقية الشعب الكونغولي، أو لتحسين معيشتهم، أو لتأسيس البنى التحتية، أو حتى لضمان أمن أولي، فقد اشتغلت حكومة موبوتو فقط من أجله وليس من أجل زائير/ جمهورية الكونغو الديمقراطية. كما أن نموذج أنجولا الغنية بالبترول مستمر في التعثر طيلة ثلاثة عقود ليس فقط بسبب الحروب، بل أيضاً لأن إدواردو-سانتوس ومساعديه رفضوا ترك الحكومة الأنجولية تقدم أكثر من الخدمات الأساسية داخل المنطقة الواسعة التي يراقبونها.

وفي سيراليون عطل الرئيس ستيفنس، الذي حكم البلاد من 1967 حتى 1985، دولة سيراليون من أجل تقوية سلطته الخاصة داخل فوضى متنامية، وإلى حد الآن لم تستعد دولة سيراليون عافيتها مما نهبه ستيفنس. وفي ليبيريا، كان الجشع

الكبير لرؤسائها (صامويل دو وبرانس جونسون وتشارلز تايلور) العامل الحاسم في تعثر الدولة. وفي الصومال استحوذ محمد سياد بري وعشيرته بشكل متصاعد على السلطة، وأخيراً لم يترك أي شيء لباقي الطامحين للسلطة، لينتهي مسلسل التعثر إلى حالة الانهيار التام للدولة. وفي زمبابوي قاد الرئيس روبرت جابرييل موجابي شخصياً الدولة من القوة نحو حافة التعثر، إذ استنزف حكمه الاستبدادي والفاسد جداً موارد الدولة في جيبه الخاص، وأهدر الصرف الأجنبي، وأعاق الاستثمار الداخلي والخارجي على السواء، وأفسد القضاء، وخلال عام 2000 قاد بلاده نحو حافة مجاعة حقيقية. ويمكن إضافة نماذج أخرى - بحسب روتبرج - تؤكد أرجحية عامل فساد الحكام في ظاهرة تعثر الدولة، مثل سريلانكا وجزر السالمون وأفغانستان.

أما الرأي الثاني فيؤكد أن ظاهرة تعثر الدولة في عالم الجنوب كان نتيجة للطريقة التي تشكل بها النظام الدولي؛[19] فيرى هانس هنريك هولم (من خلال تحليله النسقي)، أنه مع نهاية مرحلة الاستعمار شكّلت مجموعة من الدول ما سمي بأشباه الدول quasi-state على أساس الشرعية القانونية، وقد ضمنت ظروف الحرب الباردة لهذه الدول القدرة على الاستمرار، بغض النظر عن فقدانها للمشروعية أو غياب دولة القانون أو الأساس الاجتماعي للدولة. وقد استمرت هذه الدول طيلة الحرب الباردة بفضل الدعم الاقتصادي والعسكري والسياسي من هذا المعسكر أو ذاك من قطبي الحرب الباردة أو حلفائهما، ذلك لأنه خلال المرحلة التي تلت نهاية الحرب العالمية الثانية حالت الأسلحة النووية دون دخول المعسكرين المتصارعين في مواجهة عسكرية مباشرة، وفضلا الانخراط فيما سمي بحروب الوكالة وتقديم مختلف أشكال الدعم لحلفائهما و"موكليهما" في عالم الجنوب، ولاسيما تلك الدول التي كانت تتمتع بمواقع استراتيجية مهمة بالنسبة

للقوتين الأعظم. وقد نتج عن هذه السيرورة غياب نظام دولة فعال في عالم الجنوب، وهو ما اصطلح عليه البعض بـ"شبه الدول". ونهاية الحرب الباردة كانت تعني أن القوى العظمى فقدت المصلحة في تقديم الدعم السياسي والعسكري للدول الضعيفة، وفي نفس الوقت تم تقليص الدعم الاقتصادي لهذه الدول؛ وهذا ما جعل محمد أيوب وروبرت روش يخلصان إلى أن تعثر الدولة في عالم الجنوب كان – إلى حد كبير – نتيجة انقطاع الدعم الخارجي عن البلدان الضعيفة.[20]

ويعتبر جفري هربست[21] أن هذا التغيير يشكل تحولاً جوهرياً في سياسة الدول العظمى، وهذه النتيجة لم تكن مفاجئة؛ ذلك أن نهاية الثنائية القطبية أعطت إشارة الانطلاق لسلسلة من تعثر الدول واحدة تلو الأخرى كأوراق الخريف. أما في النظام الدولي الحالي المتميز إلى حد ما بتعدد الأقطاب، فإن الاعتراف الدولي بدولة ما لا يضمن طويلاً استمرارها. لقد ظلت الدول الضعيفة طويلاً تحت ضغط خارجي كبير منذ عام 1989 من أجل تطبيق الديمقراطية والليبرالية، وقد أدت هذه السيرورة إلى تفكك داخلي عندما فقدت القيادة المراقبة الاقتصادية والسياسية على آلة الحكم؛ وفي حالات كثيرة، مثل سيراليون على سبيل المثال، أدت هذه العملية إلى عنف كبير جداً، وقد أظهرت مآسي أفريقيا ماذا يعني العنف حقيقة.[22]

وفي الواقع كلا العاملين؛ سواء فساد الحكام، أو بيئة النظام الدولي السائد يمكن أن يفسرا جانباً من ظاهرة تعثر الدولة، ذلك أن العوامل الداخلية غالباً ما تجعل هذه الدول لها القابلية للتعثر والانهيار. وإذا كان المفكر الجزائري مالك بن نبي قد تحدث في الماضي عن "القابلية للاستعمار" في تفسيره لأسباب ظاهرة الاستعمار، فيجوز لنا اليوم الحديث عن قابلية جديدة وهي القابلية للتعثر والانهيار، حيث تمثل الظروف الداخلية مقدمة لتفعل العوامل الدولية فعلها في

انهيار الدولة في عالم الجنوب، وعليه فلتحديد أسباب هذه الظاهرة بشكل دقيق يجب دراسة كل حالة على حدة لتحديد التأثير النسبي لكل عامل، مع استحضار السياق التاريخي والتطوري لهذه الظاهرة.

وفي محاولة لتقديم تحليل أكثر شمولية، يذهب ثورر إلى أن الدولة "المتعثرة" حالياً - التي هي أساساً دول الجنوب - تأثرت بثلاثة عوامل جيوسياسية، هي:[23] أولاً، نهاية الحرب الباردة؛ إذ ظلت القوتان الأعظم طيلة مرحلة الحرب الباردة تحافظان بشكل تكلفي على الأنظمة ذات الأسس الضعيفة، وحمايتها كحلفاء محتملين عبر دعمها بالسلاح أو عبر بنى السلطة القائمة على الأيديولوجية التي تحافظ على وحدة الدولة سليمة عبر القوة؛ وثانياً، تركة الأنظمة الاستعمارية، التي عملت لمدة طويلة على تدمير البنى الاجتماعية والتقليدية، لكنها لم تعوضها بما فيه الكفاية بالبنى الغربية وبهوية فاعلة كدولة جديدة؛ وأخيراً، العمليات العامة للتحديث التي شجعت الحركية الاجتماعية والجغرافية، لكن لم تواكبها بالمقابل عمليات بناء الأمة القادرة على إقامة الدولة على أساس ثابت.

إن تقوية الدول الضعيفة ضد التعثر أسهل بكثير من إنعاشها بعد تعثرها أو انهيارها النهائي، كما تظهر حالة أفغانستان المعاصرة؛ ذلك أن إعادة البناء عملية طويلة جداً، وباهظة جداً، وبطيئة جداً.[24] وتشكل عمليات دعم الدول التي تنحدر نحو التعثر قبل إفلاسها سياسة حكيمة، وتسهم بشكل كبير في [استقرار] النظام الدولي وفي تقليص الحروب والكوارث وأعداد اللاجئين والنازحين، وهذه العملية هي أقل تكلفة من إعادة بناء الدولة بعد إفلاسها.[25] كما أن تجنب تعثر الدول ليس فقط في صالح سكان الدول الأكثر حرماناً وذات الحكم السيئ في العالم، بل أيضاً في صالح السلام العالمي.[26]

ويجدر التنبيه إلى أن تدخل الدول الكبرى في شؤون الدول "المتعثرة" أو المنهارة غالباً ما تكون مقاصده غير مشروعة، حيث لا يكون الهدف الحقيقي بالضرورة - كما تزعم هذه الدول - إنقاذ أجهزة هذه الدول وإعادة بنائها والعمل على ضمان الأمن والحيلولة دون حدوث مجاعات وآفات اجتماعية، بل غالباً ما يكون الهدف الحقيقي غير المعلن هو التدخل لغرض التحكم في مواقع جيوستراتيجية مهمة، أو محاصرة دول أخرى، أو الاستحواذ على خيرات المنطقة المستهدفة وثرواتها.

خلاصة

إن هذه المشكلات المركبة والحادة، التي تكاد تعصف بالدول النامية، لا تعني الاستسلام لهذا الأمر وكأنه قدر محتوم، بل على المثقفين والساسة وجميع الفاعلين المدنيين في هذه المجتمعات مقاومة تيارات العولمة الجارفة، والعمل لإنقاذ الدولة ومؤسساتها، وتأهيلها للقيام بوظائفها الأساسية. لقد كانت ليندا وايس محقة عندما كشفت زيف «أسطورة الدولة الضعيفة»؛[27] ذلك أن نهاية أو «خوصصة»[28] الدولة في البلدان النامية يبدو استنتاجاً مبالغاً فيه، فعلى الرغم من ثقل الضغوط التي تفرضها ظاهرة العولمة وحجم القيود التي تعيق بها قدرات الدول النامية، إلا أنه لا شيء يدل على أن هذه التحولات ستفضي إلى نهاية وشيكة أو حتى بعيدة للدولة، ولا مؤشر على وجود بديل عنها. ومن جهة أخرى، فإن انكماش الدول عندما يحدث ليس [بالضرورة] نتيجة للعولمة، بل للاختيارات السياسية الإرادية حتى عندما يوصي بها الممونون الأجانب.[29] بمعنى أن ما ينقص هذه الدول هو قرار سياسي جماعي لمقاومة ضغوط المؤسسات المالية الدولية وإكراهات المانحين الأجانب الهادفة إلى تقليص سيادتها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

إن أهمية السلطات العامة في تنمية البلدان الفقيرة أمر غير قابل للمساومة أو النقاش، خاصة ما يتعلق بوظائفها الأساسية. ويأتي على رأس الأهداف التي يجب أن تسعى الدول النامية لتحقيقها، إقامة إطار مؤسساتي ملائم وسليم للرفاه الاقتصادي والاجتماعي، وللأمن الداخلي وحمايته، وعليها أن تملك موارد مالية وآليات تسيير اقتصادية كلية تسمح لها بإصلاح عجز الأسواق، ويجب عليها أن تتكفل بميادين التعليم والصحة ودعم المقاولات الصناعية، وتشجيع إصلاحات زراعية. ستحدث كارثة محققة إن انسحبت الدولة من الاضطلاع بمسؤوليتها في أداء جيد لهذه الوظائف. وقد بينت التجربة القريبة أن تدخل الدولة في تأهيل جانب من تنمية المجتمع تكون له نتائج أفضل وأحسن، ويظهر هذا بوضوح تام من خلال العواقب التي تترتب على انعدام وجود الدولة في حالات الاحتضار التي أصابت دولاً منهارة كالصومال وليبيريا. فـ«الحكومة الجيدة ليست ترفاً وإنما هي ضرورة حيوية لا يمكن بدونها تحقيق تنمية اقتصادية أو اجتماعية».[30] ولكي تقوم الدولة النامية بهذه الوظائف الكثيرة يتعين عليها إدخال إصلاحات كثيرة على مؤسساتها وتكييف أدائها لمتطلبات التنمية الشاملة.

الخاتمة

يمكن إجمال أهم خلاصات هذا الكتاب في الاستنتاجات الثمانية الآتية:

1. الدولة في حالة تحول دائم.
2. الإقليم مازال ثابتاً من ثوابت الدولة والعلاقات الدولية المعاصرة.
3. السيادة تتطور ولا تتآكل.
4. استمرار أهمية دور الدولة في الميدان الاقتصادي.
5. تنازل الدولة عن جزء من سلطاتها وسيادتها للفاعلين عبر الوطنيين لا يعني بالضرورة إضعافاً للدولة.
6. ضرورة إيجاد توافق سليم بين مبادئ حقوق الإنسان ومفهوم السيادة الوطنية.
7. صعوبة الفصل – على الأقل في المدى المنظور – بين المواطنة والدولة الوطنية، وأن المواطنة ستظل مرتبطة بشدة بالدولة الوطنية ومؤسساتها، ولا سبيل للانفكاك عنها، على الأقل في الأمد القريب.
8. عالم الجنوب في أمس الحاجة إلى دول قوية قادرة على الاضطلاع بمهامها الأساسية.

وبغض النظر عن عيوب الدولة الوطنية ونواقصها، فإنها أبدت دائماً مرونة وقدرة كبيرتين على التكيف مع التحولات التي تطرأ عليها، وهي المؤهلة أكثر لضمان الاحتياجات الضرورية للإنسان، خاصة توفير الأمن الداخلي وضمان العدالة بمختلف أشكالها، فرغم الحجم الهائل للتحديات التي واجهتها الدولة

الوطنية خلال القرون الثلاثة الماضية، ولاسيما خلال القرن العشرين، فإنها لم تـؤد إلى انسحاب الدولة الوطنية من أهم المجالات التي تدبرها، بـل عـلى العكـس مـن ذلك تعززت سلطاتها في بعض ميادين تدبير الشأنين العام والخـاص عـلى الـسواء. غير أن تصاعد عدد الفاعلين غير الحكوميين ونمو تأثيرهم يجعل الدولـة في حاجـة إلى تغيير أسلوب إدارتها للقضايا الداخلية والخارجية؛ فعلى المـستوى الـداخلي لـن تظل هي المحتكرة وحدها لوظيفة تقديم الخدمات للمـوطنين، بـل سـتصير مـنظماً لهذه الخدمات التي ستمنحها كل من الدولة والفـاعلين غـير الحكـوميين. وعليهـا أيضاً على المستوى الخارجي الإقرار بالنمو المتزايد لتـدخل فـاعلين جـدد في تـدبير الشأن الدولي والتخفيف من معاناة الإنسانية، ولاسيما في بعض اللحظات الحرجـة التي تنتاب البشرية كحالات الحروب والكوارث الطبيعية الكـبرى، حيـث يمتـاز الفاعلون المدنيون بسرعة الاستجابة للحدث، والإبداع في ابتكار وسائل التـدخل، والمرونة في التنظيم، خلافاً للفاعلين الحكـوميين الـذين غالبـاً مـا تعـوق فـاعليتهم تعقيدات تنظيمية مختلفة، كما أن القرار الحكومي غالبـاً مـا تحكمـه شروط سياسـية ومؤسساتية بطيئة.

وفي ظل عالم معتمـد بعـضه عـلى بعـض بـشكل متنامٍ، ومـع ظهـور قـضايا ومشكلات تتخطى حدود الدول وتتجاوز إمكانياتها، يفـرض عـلى الـدول هجـر أسلوب العمل الانفرادي الذي لن يستطيع أن يحل مثل هذه المشكلات المعقدة التي تحتاج إلى حلول تعاونية قائمة على شراكة حقيقية بين المؤسسات الحكومية الرسمية ومختلف الفاعلين المدنيين.

خلاصة القول أن الدولة الوطنيـة في حاجـة للتكيـف مـع الظـروف الدوليـة المتجددة حتى تكون أكثر استجابة لاحتياجات الإنسان، فالتحدي المركزي لعصرنا

ليس تدمير الدولة الوطنية وإنهاء وجودها، على الأقل في هـذه المرحلـة مـن تطـور البشرية نظراً لغياب نموذج واقعي بـديل عنهـا، بـل هـو إعـادة الاعتبـار لغاياتهـا وأهدافها، لأن «الدولة وحكومتها تظلان المؤسسة الوحيدة التي يستطيع المواطنون والناخبون مطالبتها بالسهر على العدالة والنهوض بالمسؤولية وتحقيـق التحـولات المطلوبة».[1]

الهوامش

الفصل الأول

.1 انظر:

J. H. Ruggie, "International Regimes, Transactions and Change: Embedded Liberalism and the Post-War Economic Order," in Stephen Krasner (ed.), *International Regimes* (Ithaca, NY: Cornell University Press, 1983), 196.

.2 انظر:

J. H. Hinsley, *Sovereignty* (Cambridge: Cambridge University Press, 1986); H. Morgenthau, *Politics among Nations: The Struggle for Power and Peace*, 5th edition (New York: A. Knopf, 1985); H. Bull, *The Anarchical Society: A Study of Order in World Politics* (New York: Columbia University Press, 1977).

.3 انظر:

S. Krasner, "Westphalia and All That," in Judith Goldstein and Robert Keohane (eds.), *Ideas and Foreign Policy: Beliefs, Institutions, and Political Change* (Ithaca, New York: Cornell University Press, 1993), 235-265.

.4 انظر:

G. Evans and J. Newham, *Dictionary of International Relations* (London: Penguin Books, 1998), 572.

.5 استعمل الكاتبان مقترَباً تاريخياً مع استلهامهما للنظريات التقليدية، فلم يتبعا تأريخاً خطياً للدولة، بل ركزا على تطور المؤسسات والأيديولوجيات وممارسات الحكم في الدولة الإقليمية الحديثة. يمكن الرجوع في هذا الصدد إلى:

W. Oppelo and S. Rossow, *The Nation-State and Global Order: A Historical Introduction to Contemporary Politics* (Boulder: Lyne Rienner Publishers, 1999) (Introduction).

.6 انظر:

M. W. Mikessel, "The Myth of the Nation-State," *Journal of Geography*, no. 82 (1983): 257-260.

7. انظر:

Gunnar P. Nielsson, "States and "Nation Groups": A Global Taxonomy," in E. A. Tiryakian and R. Rogowisk (eds.), *Newnationalisms of the Developed West* (London: Allen & Unwin, 1985), 57-86.

8. انظر:

H. Kissinger, *Diplomacy* (New York: Simon and Schuster, 1994), cited in Stephen J. Del Rosso, "The Insecure State: Reflections On "The State" and "Security" in a Changing World," *Daedalus*, vol. 124, no. 2 (Spring 1995): 175-207.

9. انظر:

R. Righter, *Utopia Lost: The United Nations and World Order* (New York: The Twentieth Century Fund Book, 1995), 77.

الفصل الثاني

1. انظر:

H. Bull, op. cit.; R. Falk, *A Study of Future Worlds* (New York: The Free Press, 1975); C. Kegley and E. Wittkopf, *World Politics: Trends and Transformation* (New York: St. Matin's Press, 1985).

2. انظر:

S. G. Del Rosso, "The Insecure State," op. cit., 175-207.

3. انظر:

C. Newman, "Globalization: Liberalism and the End of States," (May 28, 1997) <www.suite101.com/article.cfm/374/1944>

4. الحبيب الجنحاني، «ظاهرة العولمة: الواقع والآفاق»، مجلة عالم الفكر، العدد الثاني (الكويت: تشرين الأول/ أكتوبر - كانون الأول/ ديسمبر 1999)، ص 19.

5. انظر:

Ken Booth, "Security and Anarchy: Utopian Realism in Theory and Practice," *International Affairs*, vol. 67(1991): 542.

6. انظر:

William Wallace, "Foreign Policy and Nation Identity in the United Kingdom," *International Affairs*, vol. 67 (1991): 66.

7. انظر:

N. Burg et P. Golug, "La mondialisation a-t-elle dépossédé les Etats," *Le Monde Diplomatique* (Avril 2000): 14-15.

8. انظر:

K. Ohmae, "Putting Global Logic First," in K. Ohmae (ed.), *The Evolving Global Economy : Making Sense of the New World Order* (Cambridge, Massachusetts: Harvard Business Review, 1995), 131.

9. Ibid., 19.

10. إلى جانب كنيشي أوهماي وماثيور هورسمان وأندريور مارشال وروبرت ريتش.

11. مبدأ سياسي ينادي بتحرير المقاطعات المتصلة تاريخياً أو عرقياً بوحدة سياسية ما (والخاضعة حالياً لوحدة أخرى) وجمعها في نطاق هذه الوحدة الطبيعية.

12. انظر:

S. Strange, "The Erosion of the State?" *Current History*, vol.96 (November 1997): 365-207.

13. انظر:

R. Keohane and J. Nye, *Power and Interdependence: World Politics in Transition* (Boston, Colorado: Little Browns, 1977), 1-24.

14. نادية محمود مصطفى، «نظرية العلاقات الدولية بين المنظور الواقعي والدعوة إلى منظور جديد»، مجلة السياسة الدولية، العدد 82 (القاهرة: تشرين الأول/ أكتوبر 1985)، ص 62.

15. انظر:

B. Badie et M-C. Smouts, *Le retournement du monde: sociologie de la scène internationale* (Paris: Presses de sciences Po. et Dalloz, 1999), 70.

16. انظر:

J. Rosenau, cité pr B. Badie M. C. Smouts, Ibid., 70.

17. انظر:

A. Chauprade, "Quelle fin des souverainetés," *Revue Politique et Parlementaire*, n°1012 (mai/juin 2001): 34.

18. محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية (القاهرة: دار بروفيشينال للنشر، 1984)، ص 162-165.

19. نادية مصطفى، مرجع سابق، ص63.

20. انظر:

B. Badie, *La fin des territoires : essai sur le désordre international et sur l'utilité sociale du respect* (Paris : Fayard, 1995), 182.

21. انظر:

R. Bellamy and D. Castiglion, "Building the Union: The Nature of Sovereignty in Political Architecture of Europe," *Law and Philosophy*, vol.16, no. 4 (July 1997): 421, 427.

22. انظر:

B. Badie, in, "La fin de souverainetés," (Conférence) *Revue Politique et Parlementaire*, n°1012 (maï/juin 2001): 6.

23. انظر:

B. Badie, "L'Etat-nation: Un acteur parmi les autres," *Label France*, n°38 (janvier 2000)
<www.France.diplomacie.fr/Label_France/France/DOSSIER/2000/05etat.html>

24. S. Srange, op. cit., 365-207.

25. انظر:

L. Weiss, *The Myth of the Powerless State: Governing Global Economy in a Global Era* (Cambridge, UK: Polity Press, 1999); Paul Q. Hirst and Grahame Thompson, *Globalization in Question: The International Economy and the Possibilities of Governance* (Cambridge: Blackwell, 1996), 186.

26. انظر:

Robert Wade, "Globalization and Its Limits: Reports of the Death of the National Economy are Greatly Exaggerated," In Suzanne Berger and Ronal Doer (Eds.), *National Diversity and Global Capitalism* (Ithaca, New York: Cornell University Press, 1996), 62.

27. L. Weiss, op. cit., 176.

28. انظر:

K. Waltz, "Globalization and Governance," *PS: Political Science and Politics*, vol. 32, no. 4 (December, 1999): 693-700.

29. انظر:

T. Freidman, *The Lexus and the Olive Tree* (New York: Farrar, Straus, Giroux, 1999), 373.

30. انظر:

K. Waltz, "The Myth of National Interdependence," in Charlea P. Kindleberger (ed.), *International Corporation* (Cambridge, Massachusetts: MIT Press, 1970), 205-223.

31. انظر:

K. Waltz, "Globalization and Governance," op. cit., 693-700.

32. Ibid., 693-700.

33. انظر:

D. Held and M. Anthony, "Globalization," <www.polity.co.uk/global/globocp. htm>

34. انظر:

L. Weiss, "Globalization and the Myth of Powerless State," *New Left Review*, no. 225 (1997): 3-27.

35. انظر:

G. Goodwin and A. Linklater, "Introduction: Changing Concepts of Structure and Order," in G. Goodwin and A. Linklater (ed.), *New Dimensions of World Politics* (London: Croom Helm, 1975), 4-5.

36. انظر:

H. Morgenthau, op. cit., 431.

37. انظر:

C. Newman, "Realism and Independent State," (July 15, 1998). <www.suite 101.com/article.cfm/374/8984>

38. Ibid.

39. Ibid.

40. انظر:

K. Waltz, "Globalization and Governance," op. cit., 693-700.

41. انظر:

L. Weiss, "Globalization and the Myth of Powerless State," op. cit., 3-27.

42. Ibid., 3-6.

43. Ibid., 6-13.

44. Ibid., 13-16.

45. Ibid., 18.

46. بالنسبة إلى وايس فإن الدولة ليست قوة أكثر نمواً من باقي الفاعلين الأقوياء، بل الأحرى بالدولة أن تبحث دائماً عن تنظيمات تشاركية للقوة تعطيها الفرصة للحفاظ على المركز الفاعل، ومن ثم تصير الدولة حفازة.. Ibid., 16-26.

47. Ibid., 17.

48. انظر:

P. De Senarclens, *la mondialisation: théorie, enjeux et débats*, 2ème édition, (Paris: Armand Colin, 2001), 87-88.

49. انظر:

Banque Mondiale, *L'Etat dans un monde en mutation* (Rapport sur le développement dans le monde 1997) (Paris: Economica, 1997), 24-25.

50. انظر:

P. Evans, "The Eclipse of the State? Reflections on Stateness in the Era of Globalization," *World Politics*, no. 50 (October 1997): 64.

51. Ibid., 11.

52. انظر:

A. Milward, *The European Rescue of Nation State* (Berkeley, California: University of California Press, 1992), 44.

53. S. Del Rosso, "The Insecure State," op. cit., 175-207.

54. Ibid., 175-207.

الفصل الثالث

1. انظر:

Lloyd Cox, "Border Lines: Globalization, De-Territorialization and the Reconfiguring of National Boundaries," in Refereed Proceedings of Mobile Boundaries/Rigid Worlds Conference, Macquarie University (September 27-28, 2004)

<www.crsi.mq.edu.au/Mobile%20Boundaries%20Rigid%20Worlds/cox.pdf>

2. انظر:

Michel Foucault, "Governmentality," in Graham Burchell, Colin Gordin and Peter Miller, *The Foucault Effect: Studies in Governmentality* (Chicago: University of Chicago Press, 1991), 93.

3. بدأ نظام الدولة الحديثة مع معاهدة ويستفاليا لعام 1648، التي جعلت من السيادة الإقليمية مبدأ أساسياً في النظام العالمي، وألزمت الدول بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، وتعتبر هذه المعاهدة أول اعتراف قانوني دولي بالسيادة المطلقة للدولة على إقليمها.

4. انظر:

M. Kahler, "Territoriality and Conflict in an Era of Globalization," in Miles Kahler and Barbara Walter (eds.), *Territoriality and Conflict in an Era of Globalization* (New York: Cambridge University Press, 2006), 5.

5. انظر:

Kenichi Ohmae, *The Borderless World: Power and Strategy in the Interlinked Economy* (New York: Harper Collins, 1990).

6. يعود استعمال التعبير المجازي "القشرة الصلبة" (hard-shell) إلى جون هرز.

John Herz, "The Rise and Demise of the Territorial State," *World Politics*, vol. 9, No. 4 (July 1957): 473-493.

7. نذكر على سبيل المثال:

K. Ohmae, *The Borderless World*..., op. cit.; David Held et al. *Global Transformations: Politics, Economics and Culture* (Stanford, California: Stanford University Press, 1999); Saskia Sassen, "Territory and Territoriality in the Global Economy," *International Sociology* , vol. 15, no. 2 (2000): 372-393.

8. عبدالخالق عبدالله، «العولمة: جذورها وفروعها وكيفية التعامل معها»، مجلة عالم الفكر، العدد الثاني (تشرين الأول/ أكتوبر – كانون الأول/ ديسمبر 1999)، ص67.

9. انظر:

Bertrand Badie, *Un monde sans souveraineté: Les Etats entre ruse et responsabilité* (Paris: Fayard, 1999), 177.

10. انظر:

John Gerard Ruggie, "Territoriality and Beyond: Problematizing Modernity in International Relations," *International Organization*, vol. 47, no.1 (Winter 1993):174.

11. انظر:

Benjamin J. Cohen, *The Geography of Money* (Ithaca and London: Cornell University Press, 1998), 12, 115.

12. انظر:

Susan Strange, *Retreat of the State: The Diffusion of Power in the World Economy* (Cambridge: Cambridge University Press, 1999).

13. انظر:

K. Ohmae, *The Borderless World...*, op. cit., 18.

14. انظر:

Michael Veseth, *Selling Globalization: The Myth of the Global Economy* (Boulder: Lynne Rienner Publishers, 1998) <http://www.ciaonet.org/book/veseth/veseth02.html>

15. انظر:

Saskia Sassen, *Losing Control? Sovereignty in an Age of Globalization* (New York: Columbia University Press, 1996), 8.

16. Ibid., 10.

17. انظر:

S. Sassen, *The Global City: New York* (London, Tokyo, Princeton, New York: Princeton University Press, 1991), xx, 30.

18. انظر:

S. Sassen, *Losing Control?* op. cit., 9.

19. انظر:

Richard Rosecrance, *The Rise of the Trading State: Commerce and Conquest in the Modern World* (New York: Basic Books, 1986).

20. انظر:

R. Rosecrance, "The Rise of the Virtual State," *Foreign Affairs*, vol. 75, no. 4 (July/ August 1996): 46.

21. Ibid., 46.

22. انظر:

R. Rosecrance, *The Rise of the Virtual State: Wealth and Power in the Coming Century* (New York: Basik Books, 1999).

23. R. Rosecrance, "The Rise of the Virtual State," op. cit., 46.

24. انظر:

L. C. Thurow, *The Future of Capitalism: How Today's Economic Forces Shape Tomorrow's World* (New York: William Morrow, 1996), 14.

25. R. Rosecrance, "The Rise of the Virtual State," op. cit., 46.

26. Ibid., 54.

27. انظر:

R. Rosecrance, *The Rise of the Virtual State: Wealth and Power*, op. cit., XI-XII.

28. عبدالخالق عبدالله، مرجع سابق، ص72.

29. Malcolm Waters, *Globalization* (London: Routledge, 1995), 66.

30. B. Cohen, op. cit., 8-26.

31. Ibid., 8.

32. Ibid., 13.

33. Laster C. Thurow, Ibid., 22.

34. انظر:

Walter B. Wriston, "Bits, Bytes and Diplomacy," *Foreign Affairs*, vol.76, no. 5 (September/ October 1997): 172-182.

35. .B. Badie, "L'Etat-nation," op. cit

36. .Walter B. Wriston, op. cit., 175

37. انظر:

Shahin, "The Utopias of the Internet and the Role of the State," <www.internetstudies.org/networks/research/workschops/UISIIOIworkshop1-finalreport.pdf>

38. انظر:

Bijorn Moller, *Borders, Territoriality and the Military in the Third Millennium* (Copenhagen: Copenhagen Peace Research Institute, August 2000). <www.ciaonet.org/ind/wps.title.html-101k>

39. انظر:

Christopher Claphan, *Africa and the International System: The Politics of State Survival* (Cambridge: Cambridge University Press, 1996); G. B-N. Ayittey, *Africa in Chaos* (New York: St. Martin's Press, 1998); M. Ayoob, *The Third World Security Predicament: State Making, Regional Conflict, and the International System* (Boulder: Lynner Rienner, 1995).

40. انظر:

Paul Hirst and Grahame Thompson, "The Future of Globalization," *Cooperation and Conflict*, vol.37, no. 3 (2002), Table 2.

الفصل الرابع

1. انظر:

E. Keene, *Beyond the Anarchical Society: Gratius, Colonialism and Order in World Politics* (New York: Cambridge University Press, 2002), 44.

2. .Ibid., 44

3. انظر:

B. Buzan, "Sovereignty," *in* Iain Mclean (ed.), *The Concise Oxford Dictionary of Politics* (Oxford and New York: Oxford University Press, 1996), 464.

4. انظر:

T. Bierstecker and C. Weber, *State Sovereignty as a Social Construct* (Cambridge: Cambridge University Press, 1996), 12.

5. .Ibid., 14

6. انظر:

T. Fleiner-Gester, *Théorie générale de l'Etat* (Paris: PUF, 1986), 165.

7. انظر:

David Held, *Political Theory and the Modern State* (Stanford, California: Stanford University Press, 1989), 215.

8. .P. De Senarclens, op. cit., 68-69

9. فيما يخص الطبيعة الثنائية في الدولة الحديثة، والتمييز الصارم بين الداخل والخارج، انظر:

J. H. Hinsley, op. cit.

فيما يخص التحليل النقدي للسياسات الناتجة عن هذا التمييز، وخصوصاً بالنسبة لمستقبل الدولة الحديثة، انظر:

R. B. J. Walker, *Inside/ Outside: International Relations as Political Theory* (Cambridge: Cambridge University Press, 1993).

10. .G. Evans and J. Newham, op. cit., 504

11. انظر:

J. Hofman, "Blind Alley: Can We Define Sovereignty," *Politics*, vol.17, No.1 (1997): 54.

12. انظر:

David A. Lake, "The New Sovereignty in International Relations" *International Studies Review*, vol. 5, no. 3 (2003): 305.

13. انظر:

O. Beaud, *La puissance de l'Etat* (Paris: PUF, 1994), 17.

14. انظر:

K. Waltz, *Theory of International Politics* (Reading, Massachusetts: Addison-Wesley, 1979), 88.

15. انظر:

Black's Law Dictionary, 6th edition., 1993, 971, Cited in A. Bodely, "Weakening the Principle of Sovereignty in International Law: The International Criminal Tribunal for the Former Yugoslavia," *International Law and Politics*, vol.31, no. 3-2 (1999): 419.

16. انظر:

S. Krasner, *Sovereignty: Organized Hypocrisy* (Princeton: Princeton University Press, 1999), 3-4.

17. انظر:

S. G. Krasner, "Compromising Westphalia," *International Security*, vol.22, no. 1 (Summer 1997): 115-151.

18. انظر:

R. Jackson, *Quasi-States: Sovereignty, International Relations, and the Third World* (Cambridge: Cambridge University Press, 1990).

19. P. De Senarclens, op. cit., 202.

20. انظر:

A. Winkler, "Description d'une crise ou crise d'une description," *Le Débat*, n°87 (novembre/ décembre 1995): 68-69.

21. B. Badie, Un monde sans souveraineté, op.cit., 287.

22. S. Sassen, *Losing Control?*, op. cit., 29.

23. يعتبر فيليب سرني مثلاً أن العولمة تضعف قدرة الدولة عموماً في تحقيق استقرار النشاط الاقتصادي وتنظيمه وتنميته وتسهيله، ونفس الشأن بالنسبة لممارسة الأشكال الأخرى للرغبات السياسية و/ أو المراقبة الممكنة بنيوياً على العمليات ذات الأهداف الخاصة جداً للإنتاج والتبادل. انظر:

P. Cerny, "Globalization and the Changing Logic of Collective Action," *International Organization*, vol.94, no.4 (1995): 599.

24. انظر:

James A. Paul, "Nations and State"

<http://www.globalpolicy.org/nations/natstats.htm>

25. انظر:

J. N. Rosenau, *Turbulence in World Politics: A Theory of Change and Continuity* (Princeton: Princeton University Press, 1990), 435.

26. انظر:

N. Gnesotto, "La sécurité internationale au début du XXIème siècle," in Tierry De Montrial et Pierre Jacquet, *Rapport annuel mondial sur le système économique et le stratégies* (Paris: DUNOD, 1990), 250s.

27. انظر خطاب الأمين العام السابق للأمم المتحدة، كوفي عنان، أمام لجنة حقوق الإنسان في جنيف يوم 7 نيسان/ إبريل 1999.

<http://www.un.org/News/fr-press/docs/1999/19990407.sgsm6949.html>

28. انظر:

K. Jayasuriy, "Globalization, Law and Transformation of Sovereignty: The Emergence of Global Regulatory Governance," *Indiana Journal of Global Legal Studies*, vol.6, no. 2 (1999): 425s.

29. انظر:

N. MacCromick, "Liberalism, Nationalism, and the Post-Sovereignty," in Richard Bellamy & Dario Castiglione (eds.), *Constitutionalism in Transformation: European Theoretical Perspective* (Oxford: Blackwell, 1996), 141.

الفصل الخامس

1. انظر:

Ingomar Hauchler and Paul Kennedy, *Global Trends* (New York: Continuum, 1998), 201-271.

2. انظر:

Jonathan Perraton, David Goldbatt, David Held, and McCrew Anthony, "The Globalization of Economic Activity," *New Political Economy*, vol.2, no. 2 (1997): 257-259.

3. Ibid., 274.

4. Kenichi Ohmae, "Putting Global Logic First," op. cit., 129-137.

5. Malcolm Waters, op. cit., 66.

6. Susan Strange, *Retreat of the State*..., op. cit., 4.

7. انظر:

Janine Brodie, "Meso-Discourse, State Forms and the Gendering of Liberal-Democratic Citizenship," *Citizenship Studies*, vol. 1, no. 2 (July 1997): 7.

8. Laster C. Thurow, op. cit., 27.

9. انظر:

David Held and Mcrew Anthony, "Globalization" <www.polity.co.uk/global/globocp.htm>

10. Saskia Sassen, *Losing Control?*, op. cit., 42-43.

11. Ibid., 42.

12. انظر:

Vincent Cable, "The Diminished Nation-State: A Study in Loss of Economic Power," *Daedalus* 124 (Spring 1995), 27.

13. انظر:

Fred Block, *The Vampire State and other Stories* (New York: The New York Press, 1996), cited in P. Evans, "The Eclipse of the State?", op. cit., 67.

14. هيثم الكيلاني، «نمطية العلاقات الدولية الجديدة»، مجلة كلية الملك خالد العسكرية، العدد 61 (الرياض: أيار/ مايو 2000)، ص25.

.15 انظر:

Paul Hirst and Grahame Thompson, *Globalization in Question..*, op. cit., 27s.

.16 انظر:

Stephen D. Krasner, "Economic Interdependence and Independent Statehood," in Robert Jackson and Alan James (eds.), *States in a Changing World* (Oxford: Clarendon Press: 1993), 301-322.

.17 انظر:

Martin Wolf, "Will the Nation State Survive Globalization?" *Foreign Affairs,* vol. 80, no.1 (January/ February 2001): 178-190.

.18 انظر:

P. Hirst and G. Thompson, "Globalization and the Future of Nation-State," *Economy and Society,* vol.24, no.3 (1995): 424.

.19 .Ibid., 408-409

.20 .Ibid., 425-428

.21 .Ibid.,118

.22 .Ibid., 428-430

.23 .Ibid., 423

.24 .Ibid., 423

.25 .Ibid., 431

.26 .Ibid., 434-437

.27 .Ibid., 409

.28 .Ibid., 430

.29 .Ibid., 430

30. انظر:

Peter Evans, "The Eclipse of the State?...," op. cit., 11.

31. Ibid., 7.

32. انظر:

Leon Grunberg, "The Changing IPE Multinational Corporation," in David N. Balaam and Michael Veseth (ed.), *Introduction to International Political Economy* (Upper Saddle River, New Jersey: Prentice Hall, 1996), 352-354.

33. انظر:

Alan Milward, The European Rescue of Nation State (Berkeley, California: University of California Press, 1992), cited in Vivien A. Schmidt, "The New World Order, Incorporated: The Rise of Business and the Decline of the Nation State," *Daedalus*, vol. 124, no. 2 (Spring 1995): 75-106.

الفصل السادس

1. انظر:

J. Nye and R. Keohane (ed.), *Transnational Relations and World Politics* (Cambridge, Massachusetts: Harvard University Press, 1972), 240.

2. انظر:

T. Risse-Kappe (ed.), *Bringing Transnational Relations Back in Non-State Actors, Democratic Structures, and International Institutions* (New York: Cambridge University Press, 1995).

3. انظر:

R. Cox and T. J. Sinclair, *Approaches to World Order* (Cambridge and New York: Cambridge University Press, 1996).

4. انظر:

Marcel Merle, *Sociologie des relations internationales* (Paris: Dalloz, 1988), 362.

5. قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة رقم 288 (10) بتاريخ 27 شباط/ فبراير 1950.

6. انظر:

P. Moreau-Defarges, *L'ordre mondiale* (Paris: Armand Colin/Dalloz, 2000), 156.

أما المنظمات الحكومية فكان عددها مع بداية القرن العشرين 40 منظمة، وفي عام 1960 بلغ عددها 154، ووصل عددها مع بداية التسعينيات من القرن الماضي 300 منظمة حكومية. انظر المرجع نفسه.

7. انظر: موقع مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة والتنمية (1992)

<www.un.org/geninfo/bp/enviro.html>

8. انظر:

C. Newman, "The Nation-State or Global Civil Society," (September 9, 1998). <www.suite101.com/article.cfm/374/10501>

9. انظر:

J. Mathews, "Power Shift," *Foreign Affairs*, vol.76, no.1, (January/ February 1997): 53.

10. انظر:

A. Donini, "The Bureaucracy and the Free Spirits: Stagnation and Innovation in the Relationship between the UN and NGOs," *Third World Quarterly*, no.3 (Summer 1995): 421-439.

11. غير أن هذه الوضعية غير المريحة للمنظمات غير الحكومية في علاقتها مع الدول، يقابلها توجه نحو إقرار وضع متميز في علاقتها مع المنظمات الحكومية، ولعلّ أكبر مثال على هذا التوجه ما ينصّ عليه البند 71 من ميثاق الأمم المتحدة من إمكانية تمتيعها «بمركز استشاري»، وقد ورد في هذا البند أنه «يمكن للمجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يتخذ جميع التدابير الملائمة من استشارة المنظمات غير الحكومية التي تهتم بالقضايا التي تدخل ضمن اختصاصه، وأن هذه التدابير يمكن أن تسري على المنظمات الدولية والمنظمات الوطنية – إذا وجدت – بعد استشارة

العـضو المعنـي في المنظمـة». وقـد وردت توصـية مماثلـة في المواثيـق التأسيـسية للمـنظمات المتخصصة للمجلس الأوربي.

12. انظر:
Pisar Samuel, *The Multinational Corporation in the Nation State,* U.S. Information Service, 1972, Apud, Serbanescu, Ilie, Corporatiile Transnationale, Bucuresti: Editura Politica, 1978, 167. Cited by Brindusa Chiorean "The Effects of the Multinational Corporations Expansion on the Political Life," *East-Political Science Review*, no. 5 (Spring 2000). <Http://Www.Polito.Ubbcluj.Ro/East/East5/Chiorean.Htm>

13. انظر:
Rog Hague, Martin Harrop, and Shaum Breslin, *Political Science: A Comparative Introduction* (New York: St. Martin's Press, 2001),106

14. لحماية مـصالحها قامـت الـشركة الأمريكيـة (International Telephone and Telegraph) المعروفة اختصاراً (.I.T.&T)، بدعم زعـيم الحـزب الاشـتراكي الـشيلي سـلفادور أليـنـدي في البداية، وبعد وصول هذا الأخير إلى الحكم، قام بسنّ سياسـة التـأميم التـي أحـدثت خـسائر كبيرة في أصول شركة (.I.T.T)، مما حدا بهذه الأخيرة إلى العمل على إسـقاط حكومـة أليـنـدي وقيام حكومة عسكرية مستبدة.

15. من بين هذه الشركات: شركة ديملر كرايسلر العملاقة في مجـال صـناعة الـسيارات، وسـيمنز الألمانيـة، وفولفـو الـسويدية، وكوسـتال بتروليـوم الأمريكيـة، وويـر جـروب البريطانيـة، ومكاستيك الماليزية، وألفا إيكو الروسية...

16. انظر:
Loyd Cutler, *Global Interdependence and the Multinational Firm* (New York: Foreign Policy Association, 1978), 102

17. انظر:
Brindusa Chiorean, "The Effect of the Multinational Corporations Expansion on Political Life," op. cit.

18. انظر:
P. Boniface, *Relations internationales* (Paris: DUNOD, 1995), 17-18.

19. عدد الدول في العالم غير مستقر، يوجد الآن على الأقل 191 دولة. 30 دولة فقط هي التي يفوق إنتاجها الداخلي الخام شركة وول-مارت Wal-Mart، بينما 161 دولة هي التي يقل إنتاجها الداخلي الخام عن هذه الشركة.

20. انظر:
Saraha Anderson & John Cavanagh, "Top 200: The Rise of Global Corporate Power," *Corporate Watch* (2000).
<www.globalpolicy.org/socecom/tncs/top200.htm>

21. Ibid.

22. حسنين توفيق إبراهيم، «العولمة: الأبعاد والانعكاسات السياسية: رؤية أولية من منظور علم السياسة»، مجلة عالم الفكر، العدد الثاني (تشرين الأول/ أكتوبر – كانون الأول/ ديسمبر 1999)، ص195.

23. S. Anderson & J. Cavanagh, op. cit.

24. عبدالخالق عبدالله، مرجع سابق، ص70.

25. R. Reich, *The Work of Nations* (New York: Alfred Knopf, 1991).

26. انظر:
L. Sklair, "Competing Conceptions of Globalization," *Journal of World-System Research*, vol. V, no. 2 (1999): 144.

27. انظر:
J. L. Watson, *Golden Arches East: McDonald's in East Asia* (Stanford, California: Stanford University Press, 1997), 23-24.

28. وتجدر الإشارة إلى وجود اتجاه مضاد لدور الشركات المتعددة الجنسيات في الدول الأصلية، يطالب بعدم ترك الباب مفتوحاً أمام هذه الشركات التي تنزع إلى تشكيل دول أخرى داخل الدولة ذاتها، وهذا ما أثاره وارين كريستوفر، وزير الخارجية الأمريكي الأسبق، حيث قال محذراً: «سيصبح لدينا 5000 دولة بدلاً من مما لدينا وهو أكثر من مائة دولة». انظر:

ألفين وهايدي توفلر، الحرب وضد الحرب، ترجمة محمد عبدالحليم أبوغزالة (القاهرة: أخبار اليوم، 1995)، ص370.

29. انظر:
P. Hirst & G.Thomson, *Globalization in Question…*, op. cit., 105.

30. انظر:
R. Boyer, et al., *La mondialisation au delà des mythes* (Paris: La Découverte, 1997), 21.

31. انظر:
P. Hirst and G. Thomson, *Globalization in Question*, op. cit., 368-369.

32. .Ibid., ch.3

33. انظر:
G. Poggi, *The State: Its Nature, Development and Prospects* (Stanford, California: Stanford University Press, 1990), cited in L. Weiss, "Globalization and State Power," *Development and Society*, vol. 29, no.1 (June 2000): 9.

34. .L. Weiss, Ibid., 6

35. انظر:
M. Mann, "Has Globalization Ended the Rise and Rise of The Nation State?" *Review of International Political Economy*, vol. 4, no.3 (1997): 472-496.

36. انظر:
J. S. Migdal, *Strong Societies and Weak States: States-Society Relations and State Capabilities in the Third World* (Princeton, New Jersey: Princeton University Press, 1988), 269, cited in P. Evans, "The Eclipse of the State?," op. cit., 22.

37. انظر:
R. Putnam, *Making Democracy Work: Civic Traditions in Modern Italy* (Princeton, New Jersey: Princeton University Press, 1993), 176, cited in P. Evans, Ibid., 22.

38. .P. Evans, Ibid., 22-23

39. انظر:

N. Chazan, "Engaging the State: Associational Life in Sub-Saharan Africa," in Joel Migdal, Atul Kohli and Vivienne Schue (eds.), *State Power and Social Forces: Domination and Transformation* (Cambridge, England: Cambridge University Press, 1994), 258, Cited in P. Evans, Ibid., 23.

40. Ibid, 23.

41. Ibid, 23.

42. انظر:

P. Hirst, *Globalization and Nation-State* (London: School of Politics and Sociology/ Birberck College University of London, 2002), 6-7.

الفصل السابع

1. PCIJ, Judgment, Lotus case, series A, n° 10:18.

2. انظر:

R. Falk, "Sovereignty and Human Rights: The Search for Reconciliation," in F. Deng and T. Lyons (eds.), *African Reckoning: A Quest for Good Governance* (Washington, DC: Brookings Institution, 1993), 13.

3. انظر:

H. Bull, *The Anarchical Society*, 2nd edition (London: Macmillan, 1995), 80.

4. انظر:

C. Reus-Smith, "Human Right and the Social Construction of Sovereignty," *Review of International Studies*, 27 (2001): 520.

5. Ibid., 522.

6. انظر:

S. Hoffmann, "Reaching for the Most Difficult: Human Rights as a Foreign Policy Goal," *Daedalus*, 112 (Fall 1983): 22.

7. انظر:

K. Sikkink, "Human Rights, Principled Issue-Networks, and Sovereignty in Latin America," *International Organization,* no. 47 (1993), 411.

8. المادة الثانية (الفقرة الثالثة) من الظهير الملكي رقم 1.00.350 المتعلق بإعادة تنظيم المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان الصادر في 24 رمضان 1410 هـ - 20 نيسان/ إبريل 1990.

9. وقبل ذلك فشل الموقعون على معاهدة فرساي Versailles لعام 1919 في ترسيخ عدالة جنائية دولية، فرغم تأكيد المادة 227 من هذه المعاهدة على الحكم الذي أصدرته محكمة دولية في حق الإمبراطور الألماني جيوم الثاني Guillaume II للإجابة على الاتهام الموجه إليه بخصوص «الإهانة الكبيرة للضمير الدولي والسلطة المقدسة للمعاهدات» فإن هولندا التي لجأ إليها الإمبراطور الألماني، رفضت تسليمه؛ حيث بقي فيها دون محاكمة حتى فارق الحياة في منفاه عام 1941. أما المادتان 228 و229 من المعاهدة، اللتان تنظمان عقاب مجرمي الحرب، فقد وجدتا طريقهما إلى التطبيق بطريقة مخيبة للآمال في قضية "ليبزج" Leipzig. انظر:

P. Tavernier, "L'expérience des Tribunaux pénaux internationaux pou l'ex-Yougoslavie et pou le Rwanda," *Revue international la Croix-Rouge*, n°828 (31 décembre 1997): 674.

10. تكونت محكمة نورمبرج من أربعة قضاة دائمين وأربعة قضاة احتياطيين معينين من قبل كل من الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وبريطانيا والاتحاد السوفيتي سابقاً. وقد مثل أمامها اثنان وعشرون مسؤولاً نازياً، أصدرت أحكامها في حقهم في الأول من تشرين الأول/ أكتوبر 1946، التي كانت على الشكل الآتي: أربعة عشر متهماً حكم عليهم بالإعدام، وثلاثة بالسجن المؤبد، واثنان بعشرين سنة سجناً نافذة، وواحد بخمس عشرة سنة سجناً نافذة، وواحد بعشر سنوات سجناً نافذة، واثنان أخلي سبيلهما، وتم تنفيذ كل العقوبات.

11. أصدرت محكمة طوكيو أحكامها يوم 16 تشرين الثاني/ نوفمبر 1948 في حق خمسة وعشرين متهماً على الشكل الآتي: حكمت على ثمانية منهم بالإعدام، أما الباقي فأصدرت في حقهم حكماً بالسجن المؤبد.

12. موقع المحكمة الجنائية الدولية <http://www.icc-cpi.int/statesparties.html>

13. مقتطف من كلمة الأمين العام السابق للأمم المتحدة، كوفي عنان، أثناء توقيع اتفاقية روما المنشئة للمحكمة الجنائية الدولية في 18 تموز/ يوليو 1998. انظر النص الكامل التصريح في موقع منظمة الأمم المتحدة.

<http://www.un.org/icc/pressrel/lrom23.htm>

14. انظر:

Cherif M. Bassiouni, “The Permanent International Criminal Court,” in Mark Lattimer and Philippe Sands, *Justice for Crimes against Humanity* (Oxford; Portland: Hart Publishing, 2003), 181.

15. المادة 49 من الفصل الخامس من اتفاقية جنيف الأولى بشأن تحسين حال الجرحى والمرضى بالقوات المسلحة في الميدان، والمادة 50 من الفصل الثامن من اتفاقية جنيف الثانية بشأن تحسين حال جرحى ومرضى وغرقى القوات المسلحة في البحار، والمادة 199 من الاتفاقية الثالثة بشأن معاملة أسرى الحرب ، والمادة 149 من الاتفاقية الرابعة بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب، والمؤرخة جميعها في 12 آب/ أغسطس 1949.

16. انظر الموقع الإلكتروني للغرف الاستثنائية للمحاكم الكمبودية <http://www.eccc.gov.kh>

17. انظر الموقع الإلكتروني للمحكمة الخاصة بسيراليون <http://www.sc-sl.org>

18. انظر:

R. Falk, “Sovereignty and Human Rights: The Search for Reconciliation,” *Issue of Democracy* (May 2000).
<www.globalpolicy.org/nations/future/0312falk.htm>

19. Ibid.

20. انظر:

Greenberg Research, Inc., *The People on War Report: ICRC Worldwide Consultation on Rules of War* (Geneva: International Committee of the Red Cross, October, 1999), XVI.

الفصل الثامن

1. Saskia Sassen, *Losing Control*?, op. cit., 39.

2. انظر بشكل عام:

W. Kymlicka & W. Norman (eds.) *Citizenship in Diverse Societies* (Oxford: Oxford University Press, 2000), 352-353.

ويميز المؤلفان بين ثلاثة مقترَبات للمواطنة التي سمياها على التوالي: "المواطنة باعتبارها حقوقاً" (citizenship-as-rights) و"المواطنة باعتبارها نشاطاً" (citizenship-as-activity)

و"المواطنة باعتبارها هوية" (citizenship-as-identity)، وقد قابلا هذا كله مع ما اصطلحا عليه بالهجرة وسياسة التجنيس التي تعني أن المواطنة هي مركز قانوني.

ويميز جوزيف كارنس بين الأبعاد القانونية والنفسية والسياسية للمواطنة. انظر:

Joseph H. Carens, op. cit., 111-112.

بينما يميز هايتر Heater من جهته بين: "مشاعر المواطنة" (the feeling of citizenship) و"المواطنة السياسية" (political citizenship) و"المركز القانوني للمواطنة" (the status of citizenship). نقلا عن:

Linda Bosniak, "Citizenship Denationalized," *Indiana Journal of Global Law Studies*, vol. 7 (2000): 455

<http://homepage.unirie.ac.at/dilek.cinar/linda_Bosniak.pdf>

3. .J. Carens, op. cit.

وترى باميلا كونوفر من جهتها أن المواطنة تشمل عناصر متنوعة بعضها قانوني، وبعضها نفسي، وبعضها الآخر سلوكي. انظر:

Pamela Johnston Conover, "Citizen Identities and Conceptions of the Self," *Journal of Political Philosophy*, vol. 3, no. 2 (1995):133-143.

4. انظر:

Thomas H. Marshall, "Citizenship and Social Class," in H. Marshal, *Class, Citizenship and Social Development* (New York: Doubleday, 1964), 71.

5. .Ibid., 72

6. .Ibid., 72

7. .Ibid., 72

8. انظر:

P. Smith and Elizabeth Smythe, "Globalization, Citizenship and Technology: The MAI Meets the Internet," *Canadian Foreign Policy*, vol. 7, no. 2 (Winter 1999): 83-106.

9. انظر:

J. Urry, "Citizenship and Society," *Journal of World-Systems Research*, vol.V, no. 2 (1999), 314.

10. انظر:

S. Richardson, "Sexuality and Citizenship," *Sociology*, no. 32 (1998): 83-100.

11. انظر:

N. Yuval-Davis, *National Spaces and Collective Identities: Border, Boundaries, Citizenship and Gender Relations* (Inaugural Lecture, University of Greenwich, 1997), cited In J. Urry, "Citizenship and Society," op. cit., 315.

12. انظر:

B. Van Steenbergen, "Towards a Global Ecological Citizen," in Van Steenbergen (ed.), *The Condition of Citizenship* (London: Sage, 1994), 141-152.

13. انظر:

D. Held, *Democracy and the Global Order* (London: Polity Press, 1995), 228.

14. انظر:

N. Stevenson, "Globalization, National Culture and Cultural Citizenship," *The Sociological Quarterly*, no. 38 (1997): 41-66.

15. انظر:

J. Urry, *The Tourist Gaze: Leisure and Travel in Contemporary Societies* (London, Thousand Oaks, New Delhi: Sage Publications, 1990), cited in J. Urry, "Citizenship and Society," op. cit., 315.

16. .Ibid., 316-317

17. .S. Sassen, *Losing Control?* op. cit., XIV

18. انظر:

Yasemin Soysal, *Limits of Citizenship: Migrants and Postnational Membership in Europe* (Chicago and London: The University Press Chicago, 1994), 2-4.

19. الإحصائيات الواردة في هذا الفرع مستقاة من تقرير المنظمة الدولية للهجرة لعام 2005

<http://www.iom.int/jahia/webdav/site/myjahiasite/shared/shared/mainsite/published_docs/books/wmr_sec03.pdf>

20. المرجع السابق.

21. S. Saskia, *Losing control*?..., op. cit., 72.

22. انظر حول هذا الموضوع: سعيد الصديقي، «حقوق الإنسان وحدود السيادة الوطنية»، المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، العدد 50 (الرباط: أيار/ مايو- حزيران/ يونيو 2003)، ص 81-93.

23. S. Saskia, *Losing control*...., op. cit., 64.

24. انظر:

David Jacobson, *Rights across Borders: Immigration, and Decline of Citizenship* (Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1996), cited in S. Saskia, *Losing control?*..., Ibid., 95.

25. Ibid., 8-9.

26. انظر:

Yossi Shain and Martin Sherman, "Dynamics of Disintegration: Diaspora, Secession and the Paradox of Nation States," *Nations and Nationalism*, vol. 4, no. 3 (July 1998): 321-346; D. Jacobson, *Rights across Borders*..., Ibid.,

27. Y. Soysal, *Limits of Citizenship*..., op. cit., 1,3.

28. Ibid., 142-143.

29. انظر:

Taso G. Lagos, "Global Citizenship: Towards a Definition," Published on Global Citizen Project Website (November 2002)
<http://Depts.Washington.Edu/Gcp/Pdf/Globalcitizenship.Pdf>

30. انظر:

Nina Glick Schiller & Georges Fouron, "Transnational Lives and National Identities: The Identity Politics of Haitian Immigrants," in Michael Peter Smith

and Luis Eduardo Guarnizo (Eds.), *Transnationalism From Below* (New Brunswick, New Jersey: Transaction Publishers, 1998), 130,156.

31. انظر:

Alejandro Portes, "Global Villagers: The Rise of Transnational Communities," *The American Prospect*, vo.7, no. 25 (March –April 1996): 77.

32. Y. Soysal, *Limits of Citizenship*..., 140.

33. Ibid., 141.

34. انظر:

Y. N. Soysal, "Postnational Citizenship: Reconfiguring the Familiar Terrain," in K. Nash and A. Scott (eds.), *The Blackwell Companion to Political Sociology* (Oxford: Blackwell, 2001), 333-341.

35. يعترف كل من دايفد جاكوبسون وياسمين سويزال بالأهمية الثابتة للدولة الوطنية في تنظيم المجال السياسي، لا سيما في ما يتعلق بتطبيق الحقوق "العالمية"، انظر:

D. Jacobson, *Rights across Borders: Immigration and Decline of Citizenship*, op. cit., 11; Y. Soysal, *Limits of Citizenship*, op. cit., 45.

36. انظر:

B. Anderson, *Imagined Communities: Reflections on the Origin and Spread of Nationalism* (London: Verso Press, 1983).

37. تتمثل هذه الوثائق فيما يلي:

"National Agenda for a Multicultural Australia" (1989) <http://www.immi.gov.au/media/publications/multicultural/agenda/agenda89/toc.htm>

"New Agenda for a Multicultural Australia" (1999) <http://www.immi.gov.au/media/publications/multicultural/agenda/index.htm>

"Multicultural Australia: United in Diversity...Updating the 1999 New Agenda for Multicultural Australia: strategic Direction for 2003–2006" (2003), <http://www.immi.gov.au/media/publications/settle/_pdf/united_diversity.pdf>

38. علي حمدان، إشكالية الهوية والانتماء (سيدني: المركز الأسترالي العربي للدراسات العربية، 2005)، ص27.

39. مثل التصريحات التي رددها كثيراً الرئيس الفرنسي خلال حملته الانتخابية والتي أكد فيها أنه يريد إسلاماً فرنسياً وليس إسلاماً في فرنسا، ومن ذلك حواره مع قناة *France2* في 30 تشرين الثاني/ نوفمبر 2007؛ إذ أكد بالحرف:

"Je veux un islam de France et je ne souhaite pas un islam en France"

انظر:

<www.sarkozyblog.com/2006/nicolas-sarkozy-invite-de-l%E2%80%99emission-a-vous-de-juger-france-2-4eme-partie>

وأيضاً الحوار الذي أجراه مع مجلة *L'Express* في عددها ليوم 1 تشرين الثاني/ نوفمبر 2004، انظر:

<http://195.68.79.50/info/france/dossier/sarkozy/dossier.asp?ida=430149&p=5>
; <www.lexpress.fr/info/france/dossier/sarkozy/dossier.asp?ida=430149&p=5>

ومثل ذلك أيضاً تصريحات وزير الداخلية الإيطالي السابق جيوسيبي بيزانو Giuseppe Pisanu الذي أكد أن إيطاليا في حاجة ليس فقط إلى إسلام في إيطاليا بل إلى إسلام إيطالي. انظر:

<www.wics.it/Consiglio/sito/documenti/Documents_of_meeting/10.pdf>;
<www.councilforeuropeanstudies.org/pub/Silvestri_sep05.html>

40. .Joseph H. Carens, op. cit., 113

41. .Linda Bosniak, op. cit., 479

42. انظر:

Derek Heater, Citizenship: The Civic Ideal in World History, Politics and Education (New York: Longman, 1990), 182.

43. .Linda Bosniak, op. cit., 479

44. انظر:

Claudia Attucci, "Citizenship and Rights Beyond Universalism, and Particularism: Problems and Potential for a Post-National Political Theory," *Marie Curie Work Paper*, no. 6 (2003)
<www.Aber.ac.uk/interpol/phd/Claudia.pdf>

45. .Y. Soysal, "Postnational Citizenship…," op. cit., 333-341

46. انظر:

Y. Soysal, *Limits of Citizenship…*, op.cit.,159; Y. Soysal, "Citizenship and Identity: Living in Diaspora in Post–War Europe," *Ethnic and Political Studies*, vol. 23, no. 1 (2000): 7.

47. انظر:

Maria de Los Angeles, "Transnational Political and Cultural Identities: Crossing Theoretical Borders?" in Frank Bonilla et al., *Borderless: U. S. Latinos, Latin Americans and the Paradox of Interdependence* (Philadelphia: Temple University Press, 1998), 169-182.

48. انظر:

Robin Cohen, "Diasporas and the Nation-State: From Victims to Challengers," *International Affairs, vol.* 72, no. 3 (July 1996): 507, 517.

49. .Y. Soysol, "Postnational Citizenship…," op. cit., 333-341

50. انظر:

Linda Basch, Nina Glick Schiller, and Cristina Szanton Blanc, *Nations Unbound: Transnational Projects, Postcolonial Predicaments, and Deterritorialized Nation-States* (Basel: Gordon and Breach, 1994), 30; Michael Kearney, "Borders and Boundaries of State and Self at the End of Empire," *Journal Of Historical Sociology*, vol. 4, no.1 (1991): 59.

51. .Y. Soysal, "Postnational Citizenship…," op. cit., 333-341

52. .Linda Bosniak, op. cit.,.508

53. .Ibid., 509

54. انظر:

Kenneth Karst, "Citizenship, Law and the American Nation," *Indiana Journal of Global Studies, vol.* 7, no. 2 (2000): 595-601.

55. انظر:

Liza Schuster and John Solomos, "Rights and Wrongs across European Border: Migrants, Minorities and Citizenship," *Citizenship Studies*, vol. 6, no. 1 (2002): 49.

56. انظر:

Christian Joppke, *Challenge to the Nation-State: Immigration in the Western Europe and the United State* (New York: Oxford University, 1998), 645.

57. انظر:

Peter H. Schuck, *Citizens, Strangers and In-Betweens: Essays on Immigration and Citizenship* (Boulder: Westview Press, 1998).

58. L. Bosniak, op. cit., 460.

الفصل التاسع

1. فضلت استعمال تعبير "تعثر" مقابل الكلمة الإنجليزية "failure" التي تعني لغوياً "الإفلاس" تجنباً لأي التباس قد يثيره المعنى القانوني لكلمة "إفلاس".

2. حسنين توفيق إبراهيم، مرجع سابق، ص195.

3. انظر:

J. Herz, *The Nation-State and the Crisis of World Politics* (New York: David McKay, 1976); J. Herz, *International Politics in Atomic Age* (New York: Columbia University, Inc., 1959).

4. S. G. Del Rosso, "The Insecure State...," op. cit., 175-207.

5. R. Jackson, *Quasi-States...*, op. cit.

6. انظر:

L. Binder et al., *Crises of Political Development* (Princeton, New Jersey: Princeton University Press, 1971); C. E. Black, *The Dynamics of Modernization* (New York: Harper & Row, 1966); D. Rustow, *A World of Nation: Problems of Political Modernization* (Washington, DC., The Brookings Institution, 1967); A. F. K. Organiski, *The Stage of Political Development* (New York: Knopf, 1965); W. N. Rostow, *The Stage of Economic Growth* (Cambridge: Cambridge University Press, 1960).

7. W. Oppelo and S. J. Rossow, op. cit., ch.10.

8. انظر:
G. Therbon, "The Right to Vote and the Four World Routes to/through Modernity," in Rolf Torstendhal (ed.), *State Theory and State History* (London: Sage Publications, 1992), 62-87.

9. W. Oppelo and S. J. Rossow, op. cit., ch.10.

10. Ibid.

11. انظر:
R. Rotberg, "The New Nature of Nation-State Failure," *The Washington Quarterly*, vol. 25, no. 3 (Summer 2002): 84-87.

12. الحبيب الجنحاني، مرجع سابق، ص 20.

13. يجب التمييز بهذا الخصوص بين حالتين مختلفتين؛ تمثل أولاهما جمهورية الكونغو الديمقراطية؛ حيث الانهيار التام أو شبه التام لسلطة الحكومة ليس نتيجة للعنف المفرط، وتمثل الحالة الثانية الصومال وليبيريا؛ حيث إن الفراغ الذي يتسبب فيه انحلال الدولة يُملأ بفوضى حروب المجموعات الصغيرة.
D. Thürer, "The "Failed State" and International Law," *International Review of the Red Cross*, no.836 (1999): 731-761.

14. مثال ذلك: أفغانستان وأنجولا وكولومبيا وكوسوفا. Ibid., 731-761.

15. Ibid.

16. Ibid.

17. للوقوف على حالة الاضطراب التي تكاد تعصف بالعديد من الدول الإفريقية يمكن الرجوع إلى المقال المشهور لروبرت كابلان والمعنون «الفوضى القادمة»، وقد ورد ذكره كثيراً على لسان الرئيس الأمريكي السابق بيل كلنتون والعديد من أعضاء الإدارة الأمريكية.
R. Kaplan, "The Coming Anarchy," *The Atlantic Monthly*, vol. 273, no. 2 (February 1994): 44-76.

18. R. Rotberg, op. cit., 93-94.

19. انظر:

H. H. Holm, “Weak States in International System,” Paper Presented at the Failed States Conference, Purdue University, West Lafayette (February 25-27, 1998)
<http://www.comm.ucsb.edu/Research/mstohl/failed_states/1998/papers/holm.html>

20. انظر:

M. Ayoob, “State-Making, State-Breaking and State Failure: Explaining the Roots of "Third World" Insecurity,” in Luc van de Goor, Kumar Rupesinghe, and Paul Sciarone (eds.), *Between Development and Destruction* (London and New York: Macmillan Press and St. Martin's Press, 1996), 67-86; R. Rosh, “Ethnic Cleavages as a Component of Global Military Expenditures,” *Journal of Peace Research*, vol. 24, no.1 (1987): 21-30.

21. انظر:

J. Herbst, “Responding to State Failure in Africa,” *International Security*, vol. 21, no. 3 (1997):120-144.

22. H. H. Holm, op. Cit.

23. D. Thürer, op. cit., 731-761

24. R. Rotberg, op. cit., 94

25. Ibid., 95

26. Ibid., 96

27. L. Weiss, *The Myth of the Powerless State*... op. cit.

28. B. Hibou, *La privatisation des Etats* (Paris: Kartala, 1999)

29. P. De Senarclens, op. cit., 88

30. أجاي شهبير، «الدولة في عالم متغير»، مجلة التمويل والتنمية (القاهرة: أيلول/ سبتمبر 1997)، ص17.

الخاتمة

1. هانس ـ بيتر مارتين و هارالد شومان، **فخ العولمة: الاعتداء على الديموقراطية والرفاهية**، ترجمة عدنان عباس علي، سلسلة **عالم المعرفة**، العدد237 (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1998)، ص373.

المراجع

المراجع العربية

الكتب

1. ألفين وهايدي توفلر، الحرب وضد الحرب، ترجمة محمد عبدالحليم أبوغزالة (القاهرة: أخبار اليوم، 1995).
2. علي حمدان، إشكالية الهوية والانتماء (سيدني: المركز الأسترالي العربي للدراسات العربية، 2005).
3. محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية (القاهرة: دار بروفيشينال للنشر، 1984).
4. هانس - بيتر مارتين وهارالد شومان، فخ العولمة: الاعتداء على الديموقراطية والرفاهية، ترجمة عدنان عباس علي، سلسلة عالم المعرفة العدد 237 (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1998).

المقالات

1. أجاي شهبير، «الدولة في عالم متغير» مجلة التمويل والتنمية (القاهرة: أيلول/ سبتمبر 1997).
2. الحبيب الجنحاني، «ظاهرة العولمة: الواقع والآفاق»، مجلة عالم الفكر، العدد الثاني (الكويت: تشرين الأول/ أكتوبر - كانون الأول/ ديسمبر 1999).
3. حسنين توفيق إبراهيم، «العولمة: الأبعاد والانعكاسات السياسية: رؤية أولية من منظور علم السياسة»، مجلة عالم الفكر، العدد الثاني (الكويت: تشرين الأول/ أكتوبر - كانون الأول/ ديسمبر 1999).
4. سعيد الصديقي، «حقوق الإنسان وحدود السيادة الوطنية»، المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، العدد 50 (الرباط: أيار/ مايو - حزيران/ يونيو 2003).
5. عبدالخالق عبدالله، «العولمة: جذورها وفروعها وكيفية التعامل معها»، مجلة عالم الفكر، العدد الثاني (تشرين الأول/ أكتوبر - كانون الأول/ ديسمبر 1999).
6. هيثم الكيلاني، «نمطية العلاقات الدولية الجديدة»، مجلة كلية الملك خالد العسكرية، العدد 61 (الرياض: أيار/ مايو 2000).

7. نادية محمود مصطفى، «نظرية العلاقات الدولية بين المنظور الواقعي والدعوة إلى منظور جديد»، مجلة السياسة الدولية، العدد 82 (القاهرة: تشرين الأول/ أكتوبر 1985).

المراجع الأجنبية

Books

1. Anderson, Benedict, *Imagined Communities: Reflections on the Origin and Spread of Nationalism* (London: Verso Press, 1983).
2. Ayittey, George B-N, *Africa in Chaos* (New York: St. Martin's Press, 1998).
3. Ayoob, Mohammed, *The Third World Security Predicament: State Making, Regional Conflict, and the International System* (Boulder: Lynner Rienner, 1995).
4. Badie, Bertrand, *La fin des territoires : essai sur le désordre international et sur l'utilité sociale du respect* (Paris : Fayard, 1995).
5. ——, *Un monde sans souveraineté: les Etats entre ruse et responsabilité* (Paris: Fayard, 1999).
6. Badie, Bertrand et Marie-Claude Smouts, *Le retournement du monde: sociologie de la scène internationale* (Paris: Presses de sciences Po. et Dalloz, 1999).
7. Balaam, David N. and Michael Veseth, *Introduction to International Political Economy* (New Jersey: Prentice Hall, 1996).
8. Banque Mondiale, *L'Etat dans un monde en mutation* (Rapport sur le développement dans le monde 1997) (Paris: Economica, 1997).
9. Basch, Linda, Nina Glick Schiller, and Cristina Szanton Blanc, *Nations Unbound: Transnational Projects, Postcolonial Predicaments, and Deterritorialized Nation-States* (Basel: Gordon And Breach, 1994).
10. Beaud, Olivier, *La puissance de l'Etat* (Paris: PUF, 1994).
11. Bellamy, Richard, and Dario Castiglione (eds.), *Constitutionalism in Transformation: European Theoretical Perspective* (Oxford: Blackwell, 1996).
12. Berger, Suzanne, and Ronal Doer (eds.), *National Diversity and Global Capitalism* (Ithaca, New York: Cornell University Press, 1996).

13. Bierstecker, Thomas J., and Cynthica Weber, *State Sovereignty as a Social Construct* (Cambridge: Cambridge University Press, 1996).

14. Binder, Leonard et al., *Crises of Political Development* (Princeton, New Jersey: Princeton University Press, 1971).

15. Black, C. E., *The Dynamics of Modernization* (New York: Harper & Row, 1966).

16. Boniface, Pascal, *Relations internationales* (Paris: DUNOD, 1995).

17. Bonilla, Frank et al., *Borderless: U. S. Latinos, Latin Americans and the Paradox of Interdependence* (Philadelphia: Temple University Press, 1998).

18. Boyer, R. et al., *La mondialisation au delà des mythes* (Paris: La Découverte, 1997).

19. Bull, Hedley, *The Anarchical Society*, 2nd edition (London: Macmillan, 1995).

20. ——, *The Anarchical Society: A Study of Order in World Politics* (New York: Columbia University Press, 1977).

21. Burchell, Graham, Colin Gordin, and Peter Miller, *The Foucault Effect: Studies in Governmentality* (Chicago: University of Chicago Press, 1991).

22. Claphan, Christopher, *Africa and the International System: The Politics of State Survival* (Cambridge: Cambridge University Press, 1996).

23. Cohen, Benjamin J., *The Geography of Money* (Ithaca and London: Cornell University Press, 1998).

24. Cox, Robert and Timothy J. Sinclair, *Approaches to World Order* (Cambridge and New York: Cambridge University Press, 1996).

25. Cutler, Loyd, *Global Interdependence and the Multinational Firm* (New York: Foreign Policy Association, 1978).

26. Deng, F. and T. Lyons (eds.), *African Reckoning: A Quest for Good Governance* (Washington, DC: Brookings Institution, 1993).

27. De Montrial, Tierry, et Pierre Jacquet, *Rapport annuel mondial sur le système économique et le stratégies* (Paris: DUNOD, 1990).

28. De Senarclens, Pierre, *la mondialisation: Théorie, enjeux et débats*, 2éme édition, (Paris: Armand Colin, 2001).

29. Evans, George and John Newham, *Dictionary of International Relations* (London: Penguin Books, 1998).

30. Falk, Richard, *A Study of Future Worlds* (New York: The Free Press, 1975).

31. Fleiner-Gester, T., *Théorie générale de l'Etat* (Paris: PUF, 1986).

32. Freidman, Thomas, *The Lexus and the Olive Tree* (New York: Farrar, Straus, Giroux, 1999).

33. Goldstein, Judith and Robert Keohane (eds.), *Ideas and Foreign Policy: Beliefs, Institutions, and Political Change* (Ithaca, New York: Cornell University Press, 1993).

34. Goodwin, Geoffrey L. and Andrew Linklater (eds.), *New Dimensions of World Politics* (London: Croom Helm, 1975).

35. Greenberg Research, Inc., *The People on War Report: ICRC Worldwide Consultation on Rules of War* (Geneva: International Committee of the Red Cross, October, 1999).

36. Hague, Rog, Martin Harrop and Shaum Breslin, *Political Science: A Comparative Introduction* (New York: St. Martin's Press, 2001).

37. Hauchler, Ingomar and Paul Kennedy, *Global Trends* (New York: Continuum, 1998).

38. Heater, Derek, *Citizenship: The Civic Ideal in World History, Politics and Education* (New York: Longman, 1990).

39. Held, David, *Democracy and the Global Order* (London: Polity Press, 1995).

40. Held, David, *Political Theory and the Modern State* (Stanford, California: Stanford University Press, 1989).

41. Held, David et al., *Global Transformations: Politics, Economics and Culture* (Stanford, California: Stanford University Press, 1999).

42. Herz, John H., *The Nation-State and the Crisis of World Politics* (New York: David McKay, 1976).

43. ——, *International Politics in Atomic Age* (New York : Columbia University, Inc., 1959).

44. Hibou, Beatrice, *La privatisation des Etats* (Paris: Kartala, 1999).

45. Hinsley, J. H., *Sovereignty* (Cambridge: Cambridge University Press, 1986).

46. Hirst, Paul, *Globalization and Nation-State* (London: School of Politics and Sociology/ Birberck College University of London, 2002).

47. Hirst, Paul and Grahame Thompson, *Globalization in Question: The International Economy and the Possibilities of Governance* (Cambridge: Blackwell, 1996).

48. Iain Mclean (ed.), *The Concise Oxford Dictionary of Politics* (Oxford and New York: Oxford University Press, 1996).

49. International Organization for Migration Report (2005)

<http://www.iom.int/jahia/webdav/site/myjahiasite/shared/shared/mainsite/published_docs/books/wmr_sec03.pdf>

50. Jackson, Robert, *Quasi-States: Sovereignty, International Relations, and the Third World* (Cambridge: Cambridge University Press, 1990).

51. Jackson, Robert and Alan James (eds.), *States in a Changing World* (Oxford: Clarendon Press: 1993).

52. Joppke, Christian, *Challenge to the Nation-State: Immigration in the Western Europe and the United State* (New York: Oxford University, 1998).

53. Kahler, Miles, And Barbara Walter (eds.), *Territoriality and Conflict in an Era of Globalization* (New York: Cambridge University Press, 2006).

54. Keene, Edward, *Beyond the Anarchical Society: Gratius, Colonialism and Order in World Politics* (New York: Cambridge University Press, 2002).

55. Kegley, Charle and Engence Wittkopf, *World Politics: Trends and Transformation* (New York: St. Martin's Press, 1985).

56. Keohane, Robert and Joseph Nye, *Power and Interdependence: World Politics in Transition* (Boston, Colorado: Little Browns, 1977).

57. Kindleberger, Charlea P. (ed.), *International Corporation* (Cambridge, Massachusetts: MIT Press, 1970).

58. Krasner, Stephen D., *Sovereignty: Organized Hypocrisy* (Princeton: Princeton University Press, 1999).

59. ——, (ed.), *International Regimes* (Ithaca, New York: Cornell University Press, 1983).

60. Kymlicka & W. Norman (eds.) *Citizenship in Diverse Societies* (Oxford: Oxford University Press, 2000).

61. Lattimer, Mark and Philippe Sands, *Justice for Crimes against Humanity* (Oxford; Portland: Hart Publishing, 2003).

62. Marshal, Thomas H., *Class, Citizenship and Social Development* (New York: Doubleday, 1964).

63. Merle, Marcel, *Sociologie des relations internationales* (Paris: Dalloz, 1988).

64. Milward, Alan A., *The European Rescue of Nation State* (Berkeley, California: University of California Press, 1992).

65. Moller, Bijorn, *Borders, Territoriality and the military in the Third Millennium* (Copenhagen: Copenhagen Peace Research Institute, August 2000) <www.ciaonet.org/ind/wps.title.html-101k>

66. Moreau-Defarges, Philipe, *L'ordre mondiale* (Paris: Armand Colin/Dalloz, 2000).

67. Morgenthau, *Politics among Nations: The Struggle for Power and Peace*, 5^{th} (New York: A. Knopf, 1985).

68. Nash, Kate and Alan Scott (eds.), *The Blackwell Companion to Political Sociology* (Blackwell, Oxford, 2001).

69. Nye, Joseph and Robert Keohane (eds.), *Power and Interdependence: World Politics in Transition* (Boston, Colorado: Little Browns, 1977)

70. ——, *Transnational Relations and World Politics* (Cambridge, Massachusetts: Harvard University Press, 1972).

71. Ohmae, Kenishi, (ed.), *The Evolving Global Economy : Making Sense of the New World Order* (Cambridge, Massachusetts: Harvard Business Review, 1995).

72. ——, *The Borderless World: Power and Strategy in the Interlinked Economy* (New York: Harper Collins, 1990).

73. Oppelo, Walter and Stephen J. Rossow, *The Nation-State and Global Order: A Historical Introduction to Contemporary Politics* (Boulder: Lyne Rienner Publishers, 1999).

74. Organiski, A. F. K., *The Stage of Political Development* (New York: Knopf, 1965).

75. Reich, Robert, *The Work of Nations* (New York: Alfred Knopf, 1991).

76. Righter, R., *Utopia Lost: The United Nations and World Order* (New York: The Twentieth Century Fund Book, 1995).

77. Risse-Kappe, Thomas (ed.) *Bringing Transnational Relations Back in Non-State Actors, Democratic Structures, and International Institutions* (New York: Cambridge University Press, 1995).

78. Rosecrance, Richard, *The Rise of the Virtual State: Wealth and Power in the Coming Century* (New York: Basik Books, 1999).

79. ——, *The Rise of the Trading State: Commerce and Conquest in the Modern World* (New York: Basic Books, 1986).

80. Rosenau, James N., *Turbulence in World Politics: A Theory of Change and Continuity* (Princeton: Princeton University Press, 1990).

81. Rostow, Walter N., *The Stage of Economic Growth* (Cambridge: Cambridge University Press, 1960).

82. Rustow, Dankwart, *A World of Nation: Problems of Political Modernization* (Washington, DC., The Brookings Institution, 1967).

83. Sassen, Saskia, *Losing Control? Sovereignty in an Age of Globalization* (New York: Columbia University Press, 1996).

84. ——, Saskia, *The Global City: New York* (London, Tokyo, Princeton, New York: Princeton University Press, 1991).

85. Schuck, Peter H., *Citizens, Strangers, And In-Betweens: Essays On Immigration And Citizenship* (Boulder: Westview Press, 1998).

86. Smith, Michael Peter and Luis Eduardo Guarnizo (eds), *Transnationalism From Below* (New Brunswick, New Jersey: Transaction Publishers, 1998).

87. Soysal, Yasemin Nuhoglu, *Limits of Citizenship: Migrants and Postnational Membership in Europe* (Chicago and London: University of Chicago Press, 1994).

88. Strange, Susan, *Retreat of the State: The Diffusion of Power in the World Economy* (Cambridge: Cambridge University Press, 1999).

89. Tiryakian, Edward E. and Ronald Rogowisk (eds.), *Newnationalisms of the Developed West* (London: Allen & Unwin, 1985).

90. Torstendhal, Rolf (ed.), *State Theory and State History* (London: Sage Publications, 1992).

91. Thurow, Laster C., *The Future of Capitalism: How Today's Economic Forces Shape Tomorrow's World* (New York: William Morrow, 1996).

92. Van de Goor, Luc, Kumar Rupesinghe, and Paul Sciarone (eds.), *Between Development and Destruction* (London and New York: Macmillan Press and St. Martin's Press, 1996).

93. Van Steenbergen, (ed.), *The Condition of Citizenship* (London: Sage, 1994).

94. Veseth, Michael, *Selling Globalization: The Myth of the Global Economy* (Boulder: Lynne Rienner Publishers, 1998) <http://www.ciaonet.org/book/veseth/veseth02.html>

95. Walker, R. B. J., *Inside/ Outside: International Relations as Political Theory* (Cambridge: Cambridge University Press, 1993).

96. Waltz, Kenneth, *Theory of International Politics* (Reading, Massachusetts: Addison-Wesley, 1979).

97. Waters, Malcolm, *Globalization* (London: Routledge, 1995).

98. Watson, James L., *Golden Arches East: McDonald's in East Asia* (Stanford, California: Stanford University Press, 1997).

99. Weiss, Linda, *The Myth of the Powerless State: Governing Global Economy in a Global Era* (Cambridge, UK: Polity Press, 1999).

Articles

1. Anderson, Saraha & John Cavanagh, "Top 200: The Rise of Global Corporate Power," *Corporate Watch (2000)* <www.globalpolicy.org/socecom/tncs/top200.htm>

2. Attucci, Claudia, "Citizenship and Rights Beyond Universalism, and Particularism: Problems and Potential for a Post-National Political Theory," *Marie Curie Work Paper,* no. 6 (2003) <www.Aber.ac.uk/interpol/phd/Claudia.pdf>

3. Badie, in "La fin de souverainetés," (Conférence) *Revue Politique et Parlementaire*, n°1012 (maï/juin 2001): 6.

4. Badie, "L'Etat-nation: un acteur parmi les autres," *Label France*, n°38 (janvier 2000) <www.France.diplomacie.fr/Label_France/France/DOSSIER/2000/05etat.html>

5. Bellamy, Richard and Dario Castiglion, "Building the Union: The Nature of Sovereignty in Political Architecture of Europe," *Law and Philosophy*, vol.16, no. 4 (July 1997).

6. Bodely, Anne, "Weakening the Principle of Sovereignty in International Law: The International Criminal Tribunal for the Former Yugoslavia," *International Law and Politics*, vol.31, no. 3-2 (1999).

7. Booth, Ken, "Security and Anarchy: Utopian Realism in Theory and Practice," *International Affairs*, vol. 67(1991).

8. Bosniak, Linda, "Citizenship Denationalized," *Indiana Journal of Global Law Studies*, vol. 7 (2000) <http://homepage.unirie.ac.at/dilek.cinar/linda_Bosniak.pdf>

9. Brodie, Janine, "Meso-Discourse, State Forms and the Gendering of Liberal-Democratic Citizenship," *Citizenship Studies*, vol. 1, no. 2 (July 1997).

10. Burg, N., et P. Golub, "La mondialisation a-t-elle dépossédé les Etats," *Le monde diplomatique* (Avril 2000).

11. Cable, Vincent "The Diminished Nation-State: A Study in Loss of Economic Power," *Daedalus*, 124 (Spring 1995).

12. Cerny, Philipe, "Globalization and the Changing Logic of Collective Action," *International Organization*, vol. 94, no. 4, (1995).

13. Chauprade, Aymeric, "Quelle fin des souverainetés," *Revue Politique et Parlementaire*, n°1012 (mai/juin 2001).

14. Chiorean, Brindusa, "The Effect of the Multinational Corporations Expansion on Political Life," *Political Science Review* (Spring 2000)
<http://www.polito.ubbcluj.ro/EAST/EAST5/chiorean.htm>

15. Cohen, Robin "Diasporas and the Nation-State: From Victims to Challengers," *International Affairs, vol.* 72, no. 3 (July 1996).

16. Conover, Pamela Johnston, "Citizen Identities and Conceptions of the Self," *Journal of Political Philosophy*, vol. 3, no. 2 (1995).

17. Cox, Lloyd "Border Lines: Globalization, De-Territorialization and the Reconfiguring of National Boundaries," in Refereed proceedings of Mobile Boundaries/Rigid Worlds Conference, Macquarie University (September 27-28, 2004)
<www.crsi.mq.edu.au/Mobile%20Boundaries%20Rigid%20Worlds/cox.pdf>

18. Del Rosso, Stephen J., "The Insecure State: Reflections on "the State" and "Security" In a Changing World," *Daedalus*, vol. 124, no. 2 (Spring 1995).

19. Donini, Antonio, "The Bureaucracy and the Free Spirits: Stagnation and Innovation in the Relationship between the UN and NGOs," *Third World Quarterly*, no.3 (Summer 1995).

20. Evans, Peter, "The Eclipse of the State? Reflections on Stateness in the Era of Globalization," *World Politics,* no. 50 (October 1997).

21. Falk, Richard, "Sovereignty and Human Rights: The Search for Reconciliation", *Issue of Democracy* (May 2000) <www.globalpolicy.org/nations/future/0312falk.htm>

22. Held, David and Mcrew Anthony, "Globalization" <www.polity.co.uk/global/globocp.htm>

23. Herz, John, "The Rise and Demise of the Territorial State," *World Politics*, vol. 9, no. 4 (July 1957).

24. Herbst, Jeffery, "Responding to State Failure in Africa," *International Security*, vol. 21, no. 3 (1997).

25. Herz, John, "The Rise and Demise of the Territorial State," *World Politics*, vol. 9, no. 4 (July 1957).

26. Hirst, Paul and Grahame Thompson, "The Future of Globalization," *Cooperation and Conflict*, vol.37, no. 3 (2002).

27. ——, "Globalization and the Future of Nation-State," *Economy and Society,* vol.24, no.3 (1995).

28. Hofman, John, "Blind Alley: Can we Define Sovereignty," *Politics*, vol.17, no.1 (1997).

29. Hoffmann, Stanley, "Reaching for the Most Difficult: Human Rights as a Foreign Policy Goal," *Daedalus*, 112 (Fall 1983).

30. Holm, Hans-Henrik, "Weak States in International System," Paper Presented at the Failed States Conference, Purdue University, West Lafayette (February 25-27, 1998)

    <http://www.comm.ucsb.edu/Research/mstohl/failed_states/1998/papers/holm.html>

31. Jayasuriy, Kanishka "Globalization, Law and Transformation of Sovereignty: The Emergence of Global Règulatory Governance," *Indiana Journal of Global Legal Studies*, vol.6, no. 2 (1999).

32. Kaplan, Robert D., "The Coming Anarchy", *The Atlantic Monthly*, vol. 273, no. 2 (February 1994).

33. Karst, Kenneth, "Citizenship, Law and the American Nation," *Indiana Journal of Global Studies*, vol. 7, no. 2 (2000).

34. Kearney, Michael, "Borders and Boundaries of State and Self at the End of Empire," *Journal Of Historical Sociology*, vol. 4, no.1 (1991).

35. Krasner, Stephen D., "Compromising Westphalia," *International Security*, vol.22, no. 1 (Summer 1997).

36. Lagos, Taso G., "Global Citizenship: Towards a Definition," Published on Global Citizen Project Website (November 2002) <http://Depts.Washington. Edu/Gcp/Pdf/Globalcitizenship.Pdf>

37. Lake, David A., "The New Sovereignty in International Relations" *International Studies Review*, vol. 5, no. 3 (2003).

38. Mann, Michael, "Has Globalization Ended the Rise and Rise of the Nation State?," *Review of International Political Economy*, vol. 4, no.3 (1997).

39. Mathews, Jessica "Power Shift," *Foreign Affairs*, vol.76, no1, (January/February 1997).

40. Mikessel, M. W., "The Myth of the Nation-State," *Journal of Geography*, no. 82 (1983).

41. Newman, "The Nation-State or Global Civil Society," (September 9, 1998) <www.suite101.com/article.cfm/374/10501>

42. ——, "Realism and Independent State," (July 15, 1998) <www.suite101.com/article.cfm/374/8984>

43. ——, "Globalization: Liberalism and the End of States" (May 28, 1997) <www.suite101.com/article.cfm/374/1944>

44. Paul, James A., "Nations and State" <http://www.globalpolicy.org/nations/ natstats.htm>

45. Perraton, Jonathan, David Goldbatt, David Held, and McCrew Anthony, "The Globalization of Economic Activity," *New Political Economy*, vol.2, no. 2 (1997).

46. Portes, Alejandro "Global Villagers: The Rise of Transnational Communities," *The American Prospect*, vo.7, no. 25 (March –April 1996).

47. Reus-Smith, Christina "Human Right and the Social Construction of Sovereignty," *Review Of International Studies*, 27 (2001).

48. Richardson, D., "Sexuality and Citizenship," *Sociology*, no. 32 (1998).

49. Rosecrance, Richard, "The Rise of the Virtual State," *Foreign Affairs*, vol. 75, no. 4 (July/ August 1996).

50. Rosh, Robert, "Ethnic Cleavages as a Component of Global Military Expenditures," *Journal of Peace Research*, vol. 24, no.1 (1987).

51. Rotberg, Robert I., "The New Nature of Nation-State Failure," *The Washington Quarterly*, vol. 25, no. 3 (Summer 2002).

52. Ruggie, John Gerard, "Territoriality and Beyond: Problematizing Modernity in International Relations," *International Organization*, vol. 47, no.1 (winter 1993).

53. Sassen, Saskia, "Territory and Territoriality in the Global Economy," *International Sociology*, vol. 15, no. 2 (2000).

54. Schmidt, Vivien A., "The New World Order, Incorporated: The Rise of Business and the Decline of the Nation State," *Daedalus*, vol. 124, no. 2 (Spring 1995).

55. Schuster, Liza and John Solomos, "Rights and Wrongs across European Border: Migrants, Minorities and Citizenship," *Citizenship Studies*, vol. 6, no. 1 (2002).

56. Shahin, "The Utopias of the Internet and the Role of the State"

<www.internetstudies.org/networks/research/workschops/UISIIOIworkshop1-finalreport.pdf>

57. Shain, Yossi and Martin Sherman, "Dynamics of Disintegration: Diaspora, Secession and the Paradox of Nation States," *Nations and Nationalism*, vol. 4, no. 3 (July 1998).

58. Sikkink, Kathryn, "Human Rights, Principled Issue-Networks, and Sovereignty in Latin America," *International Organization*, no. 47 (1993).

59. Sklair, Leslie "Competing Conceptions of Globalization," *Journal of World-System Research*, vol. 5, no. 2 (1999).

60. Smith, Peter and Elizabeth Smythe, "Globalization, Citizenship and Technology: The MAI Meets the Internet," *Canadian Foreign Policy,* vol. 7, no. 2 (Winter 1999).

61. Soysal, Yasemin "Citizenship and Identity: Living in Diaspora in Post–War Europe," *Ethnic and Political Studies,* vol. 23, no. 1 (2000).

62. Stevenson, N., "Globalization, National Culture and Cultural Citizenship," *The Sociological Quarterly*, no. 38 (1997).

63. Strange, Susan, "The Erosion of the State?" *Current History*, vol.96 (November 1997).

64. Tavernier, Paul, "L'expérience des tribunaux pénaux internationaux pou l'ex-Yougoslavie et pou le Rwanda," *Revue international la Croix-Rouge*, n°828 (31 décembre 1997).

65. Thürer, Daniel, "The "Failed State" and International Law," *International Review of the Red Cross*, no.836 (1999).

66. Urry, John, "Citizenship and Society," *Journal of World-Systems Research*, vol.5, no. 2 (1999).

67. Wallace, W., "Foreign Policy and Nation Identity in the United Kingdom," *International Affairs*, vol. 67 (1991).

68. Waltz, Kenneth, "Globalization and Governance," *PS: Political Science and Politics*, vol. 32, no. 4 (December, 1999).

69. Weiss, Linda, "Globalization and State Power," *Development and Society*, vol. 29, no.1 (June 2000).

70. ——, "Globalization and the Myth of Powerless State," *New left Review*, no. 225 (1997).

71. Winkler, A., "Description d'une crise ou crise d'une description," *Le Débat*, n°87 (Novembre/décembre 1995).

72. Wolf, Martin, "Will the Nation State Survive Globalization?" *Foreign Affairs,* vol. 80, no.1 (January/ February 2001).

73. Wriston, Walter B., "Bits, Bytes and Diplomacy," *Foreign Affairs*, vol.76, no. 5 (September/ October 1997).

Documents

1. "Multicultural Australia: United in Diversity...Updating the 1999 New Agenda for Multicultural Australia: strategic Direction for 2003–2006" (2003), <http://www.immi.gov.au/media/publications/settle/_pdf/united_diversity.pdf>

2. "National Agenda for a Multicultural Australia" (1989), <http://www.immi.gov.au/media/publications/multicultural/agenda/ agenda89/toc.htm>

3. "New Agenda for a Multicultural Australia" (1999), <http://www.immi.gov.au/media/publications/multicultural/agenda/ index.htm>

PCIJ, Judgment, Lotus Case, Series A, n° 10.

نبذة عن المؤلف

سعيد الصديقي حاصل على درجة الدكتوراه في القانون العام (تخصص العلاقات الدولية) من جامعة محمد الأول بوجدة بالمغرب عام 2002، وعلى دبلوم الدراسات العليا المعمقة في القانون العام، تخصص العلاقات الدولية (1999)، والإجازة في الحقوق، تخصص العلاقات الدولية (1996)، ودبلوم الدراسات الجامعية العامة (1994) من الجامعة نفسها.

يعمل بوظيفة أستاذ مساعد التعليم العالي بكلية الحقوق، جامعة سيدي محمد بن عبدالله، فاس، المغرب. وعمل سابقاً بوظيفة أستاذ زائر معاون بمركز تكوين الأطر الإدارية، فاس، المغرب عام 2006.

له مجموعة من الكتب منها: **تدبير العلاقات الدولية المغربية: دور المؤسسة الملكية في صنع السياسة الخارجية من 1961 إلى 1999**، و**القوى السياسية الجديدة: دراسة الفاعلين غير الحكوميين على الصعيدين الوطني والعبروطني**، و**قراءة في أبعاد الدبلوماسية الجديدة**، إضافة إلى العديد من المقالات المنشورة في مجلات علمية عربية وأجنبية.

الدولـة في عالـم متغير

الدولة الوطنية والتحديات العالمية الجديدة

شكّل موضوع الدولة محور اهتمام علماء السياسة منذ القديم، حتى إن علم السياسة كان مرادفاً لعلم الدولة. وظل مصطلح «الدولة الوطنية» يستخدم في العلوم السياسية للدلالة على أغلب الدول ذات السيادة القائمة اليوم، على الرغم من عدم تطابق الحدود السياسية مع الحدود الإثنية أو القومية للكثير من هذه الدول.

وقد وضعت التحولات التي عصفت بالعالم منذ نهاية الحرب الباردة العديد من مرتكزات الدولة الوطنية موضع التساؤل، ومن أهمها: الحدود، والسيادة، والمواطنة. وهكذا تطور الجدل حول واقع الدولة المعاصرة ومستقبلها، وظهرت اتجاهات شتى؛ تحدث بعضها بثقة عن «موت الدولة»، كما ظهرت تعبيرات مثل «الدول الفاشلة»، وتعددت التعريفات والتصورات حول معنى المواطنة. وفي المقابل، شككت اتجاهات أخرى في جوهرية ما يجري من تحولات وتأثيراتها على «الدولة»، حتى إنها اعتبرت أن العالم كان أكثر اقتراباً من مضمون العولمة - تجارياً على سبيل المثال - في مراحل تا[illegible] سابقة مما هو اليوم، وأن الدولة مازالت قادرة على التكيف مع متغيرات [illegible] العالمي. ومازالت الدولة حلم شعوب كثيرة في العالم.

يبحث هذا الكتاب في هذه الإشكاليات، من خلال استعراض تطور [illegible] الدولة الوطنية، والتصورات المتضاربة حول مستقبل الدولة، والتحديا[illegible] تواجهها؛ سواء فيما يتعلق بالإقليم، أو بالسيادة، نتيجة العولمة الاقتص[illegible] والتفاعلات عبر الوطنية، وبروز قضايا حقوق الإنسان، والهجرة، كما يس[illegible] أسباب تعثر الدولة في عالم الجنوب.

ISBN 978-9948-00-944-3



9 789948 009443